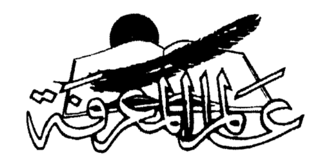


١٣٣

العالم المعاصر والصراعات الدولية

تأليف : د . عبد الخالق عبد الله

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



تأليف: د. عبد الخالق عبد الله

١٣٣ - جمادي الأولى ١٤٠٩ هـ - يناير / كانون الثاني ١٩٨٩م

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب ٢٣٩٩٦ الصفاة / الكويت - 13100

العالم المعاصر والصراعات الدولية

المحتوى

مقدّمة

ربما لم يكن العالم بكل تعقيداته وهمومه وعجائبه مهما بالنسبة للأغلبية العظمى من البشرية. فبالنسبة لهؤلاء الغارقين والمنهمكين في روتين الحياة اليومية يبدو العالم غامضا وبعيدا عن همومهم الذاتية، بعيداً عن قضاياهم ومعاناتهم الشخصية والحياتية، بل إنه حتى بالنسبة لنا جميعا يبدو العالم في أغلب الأحيان كأنه مجرد ومضات وتصورات لا تدوم طويلا. ونود أحيانا أن يكون هذا العالم الغامض والملىء بالأحداث العنيفة والمزعجة والمثيرة، نود لو لم يكن له حضور ووجود مؤثر في وعينا ومن حولنا، نود أحيانا لو يتركنا العالم كليا، ويكف عن تدخلاته في شؤوننا وفي عالمنا اليومي الخاص الذي نشعر فيه بالاطمئنان والأمان والوضوح. بيد أنه، وفي أحيان أخرى، يبدو لنا العالم مهما. ولسبب ما يبدو كأنه جزء منا أو أننا جزء منه. عند ذلك نود لو كان العالم اكثر اتساعا واكثر حضورا في وعينا وفي واقعنا، ونشعر فجأة أننا نؤثر في مجرياته ونساهم في تطوره ونستفيد أشد الاستفادة من وجوده.

هكذا هي في العموم علاقتنا بالعالم متضاربة ومتناقضة. فنحن أحيانا في قلبه، وأحيانا نكون على هامشه، وأحيانا نؤثر في أحداثه، وأحيانا نتأثر بمجريات أحداثه، وأحيانا نفهم هذا العالم، وأحيانا كثيرة يبدو لنا غامضا. تارة يكون عالمنا الذي ننتمي إليه، ويكون مصدر سعادة، وتارة أخرى يكون عالم الآخرين الذي لا علاقة لنا به، ويكون مصدر ازعاج حياتي ووجودي حاد. لكن مهما كان الشعور غامضا أو واضحا فإننا شئنا أم أبينا جزء لا يتجزأ من هذا العالم الذي نعيش فيه ونشارك في تقدمه أو تأخره. لقد أصبح العالم واقعاً يومياً وأصبح وجوده يهيمن على وعي وتفكير وسلوك كل فرد مهما كان بعيدا عن الأحداث ومهما تعمد تجاهل العالم، بل إنه رغم جميع تحفظاتنا على العالم ورغم كل رغباتنا الانزوائية

والانفتاحية فإن العالم من حولنا هو قديم قدم التاريخ ، وهو أكبر حقيقة من حقائق الوجود.

بيد أنه رغم قدم العالم تاريخيا فإن وعي الإنسان بعالمية العالم لم يتبلور إلا مع بروز العالم المعاصر في القرن العشرين(١). فمنذ بداية هذا القرن تسارع التاريخ بشكل ملحوظ وتسارعت التحولات باضطراد وتقلصت المسافات واختفى بعد الزمان والمكان وازداد تجانس الثقافات والحضارات وحدث تقارب هائل بين الشعوب والمجتمعات، وبزغت في نهايات هذا القرن بشرية واحدة ذات مصالح وهموم كونية مشتركة. لقد عمقت التطورات العلمية والمعرفية والحياتية الكبرى التي شهدها القرن العشرون الوعي بعالمية العالم وبوحدته، ودفعت الإنسان إلى التخلي تدريجيا عن محليته وتقليديته وتقوقعه، وربطته ببعديه الإنساني والعالمي. وازداد إحساس الإنسان في هذا العصر بأنه جزء من عالم أعم وأشمل من عالمه الخاص، وبأنه يرتبط بالآخرين بروابط إنسانية وتاريخية ومؤسساتية، وبأنه يحمل ذاكرة وتجارب حياتية ووجودية مشتركة، وازداد الإحساس في هذا العصر بأن مشاكل الإنسان هي مشاكل عالمية. فالحياة والبيئة والحضارة والموارد والديون والطاقة هي جميعها قضايا عالمية وإنسانية مشتركة تبحث عن حلول عالمية مشتركة. حتى القرارات والأحداث والصراعات المحلية العابرة أصبحت ذات أبعاد عالمية. لقد تدرج الإنسان عبر التطور التاريخي وبلغ الآن طور الوعي بأولوية المصالح الإنسانية المشتركة. نحن جميعا قد بلغنا اليوم عصر عالمية التفكير وعالمية الحضارة وعالمية الحرب والسلم وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الأزمات والانجازات وعالمية الحقوق والطموحات وعالمية الإنسان. إن البشرية تواجه اليوم مصيرا مشتركا ومصلحة مشتركة، وأصبح البقاء والفناء قضايا عالمية مشتركة، فإما أن تغرق البشرية سويا في بحر صراعاتها وتناقضاتها المزمنة وإما أن تجد مخرجا موحدا لتفادي حدوث كارثة بالجنس البشري والحضارة الإنسانية.

لقد أصبح العالم قرية اتصالية مترابطة أشد الترابط. إن عالمنا المعاصر هو عالم

مترابط سياسيا واقتصاديا وثقافيا بحيث لم يعد هناك جزء بمنأى عن التفاعل والتأثر بالأجزاء الأخرى، وأي خلل أو تطور في أي جزء من العالم ينتشر في جميع أنحاء النظام السياسي والاقتصادي والإعلامي العالمي. إن تصور العالم المعاصر كنظام عالمي مترابط ومتداخل الأجزاء هو أحد أهم فرضيات هذا الكتاب الذي يهدف إلى تعزيز الشعور بأننا جميعا جـزء من هذا العالم ومن تاريخه وحضارته، وجزء لا يتجزأ من همومه وانجازاته. يقول الدكتور معن زيادة: «إن من معايير العصرية والحداثة أن يدرك الإنسان أن عالمنا هو عالم واحد، وان ما يجري في أحد أجزائه يهم الجزء الآخر ويعنيه، وأن البشرية تشكل كلا موحدا رغم الصراعات السياسية والمطامع الاقتصادية والاختلافات الثقافية أو الخلافات الايديولـوجية. إن من شأن وعي من هذا النوع أن يجعل الإنسان معنيا بكل ما يدور في هذا العالم، ومن شأنه أيضا أن يدفع بصاحبه إلى النظر في إرث البشرية جمعاء على أنه إرث له، وأن تجارب الآخرين وأنماط حياتهم قد يكون فيها ما هو جدير بالاقتباس»(٢). لقد وضع هذا الكتاب انطلاقا من هذه القناعات وانطلاقا من أهمية الانفتاح عـلى العالم وعلى العصر، بحيث أصبح من المؤكد أنه لا يمكن فهم الذات إلا من خلال فهم العالم، وأن الانتماء إلى العالم يتطلب فهم مكوناته وفهم خصائصـه وفهم القوى التي تسيره.

لذلك فإن هذا الكتاب يحاول الإجابة على جملة من التساؤلات الكبرى مثل ما هو العالم المعاصر وكيف نتطلع إليه، ومـا هي أهم صراعـاته وقضـاياه، ومم يتكون، وما هي القوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساره ومستقبله؟ كما يحاول هذا الكتاب أيضا الإجابـة عن تسـاؤلات إضافيـة مثل كيف ومتى نشـأ العالم المعاصر؟ وكيف نشأت انقساماته وصراعاته الراهنة؟ وما هي طبيعـة الصراع القائم بين الشرق والغرب؟ وما هي الحقائق الأولية والخطيرة عن سباق التسلح النووي بين الدول العظمى؟ ثم ما هي طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب؟ وما هي حقيقة الفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة؟ وأخيرا ما هو مصير العالم وإلى أين يتجه؟ هل يتجه نحو المزيد من الصراعات والتـوترات ونحـو تفاقم

الأزمـات أم أنه يتجـه نحو المـزيد من التعـاون والهدوء والاستقـرار والسـلام الدولي؟ .

إن هذا الكتاب يتضمن معلومات أولية لفهم العالم المعاصر وفهم مكونـاته وفهم صراعاته المزمنة. بيد أن هذا الكتاب لا يدعى الشمول، حيث لا يمكن لكتاب مهما كان شموليا وموسوعيا أن يغطي جميع تـداخلات تعقيـدات العالم المعاصر ويحصر جميع أزماته وصراعاته. لذلك فإن هذا الكتاب هو بطبعه كتاب انتقائي، ويركز على فهم العالم المعاصر فهما سياسيا. كما أن هذا الكتاب محدود بحدود هدفه الـذي يتلخص في الحث على تجاوز الفهم المبسط والأحادي السائد عن العالم، والحث على تجاوز ضيق الافق والانفتاح على العصر والتفاعل الايجابي مع ثقافات العالم، والتواصل مع هموم البشرية المرهقة التي تتطلع إلى عالم أفضل، أكثـر عدلا وأكثر هدوء من عالمنا المعاصر.

وأخيراً لا بدّ لي من أن اتقدم بالشكر والامتنان لكلٍ من: د. هدى محيو، والاستاذ محمد عواد، ود. شهربان عبدالله، وريما صبان، وطالبات الانتساب الموجه بجامعة الإمارات العربية المتحدة حيث كان لكل منهم مساهمته الخاصة والمهمة في إعداد وتطوير محتويات هذا الكتاب.



الفصل الاول

العَالمُ المعَاصِرُ

العالم المعاصر هو العالم الذي نعيشه والذي ننتمي إليه الآن. والعالم المعاصر هو أيضا العالم الذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله. لقد انبثق هذا العالم المعاصر إلى الوجود منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أي أن العالم المعاصر تاريخيا هو عالم القرن العشرين، ويشتمل بالتالي على جميع التغييرات والتطورات الحياتية والأيديولوجية والسياسية والتقنية والمادية التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأوصلتها إلى شكلها الراهن. لقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩١٤ـ ١٩٨٨ لحظات تاريخية حاسمة، كالثورة البلشيفية، وانفجار أول قنبلة نووية، وبروز الولايات المتحدة، وقيام الأمم المتحدة، وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي، وتفجر الثورة العالمية والتقنية والبيولوجية، كما شهدت هذه الفترة تغييرات هائلة وجذرية في نظام حياة الإنسان على الأرض شملت تطلعاته وقناعاته وظروفه وقدراته وتجاربه المشتركة على الأرض. إن جميع هذه التحولات التاريخية والحياتية التي مرت على البشرية خلال الثمانين سنة الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وماهية العالم المعاصر، وتجعله عالما مستقلا عما سبقه، ومتميزا عن سواه بسماته وأزماته وتعقيداته وانجازاته في جميع مجالات الحضارة الإنسانية(١).

إن العالم المعاصر هو عالم رحب وواسع ومترامي الأطراف ومتعدد الأجزاء، لكن رغم اتساعه إلا أنه يتحول باستمرار إلى قرية صغيرة. لقد تقلص العالم بفضل وسائل المواصلات والاتصالات حتى أصبحت الكرة الأرضية بمثابة الحي الصغير الذي لا يخفى على سكانه أي شيء مما يجري بمحيطهم(٢). إن تحول العالم المعاصر مترامي الأطراف إلى قرية اتصالية صغيرة قد تم بواسطة العلم والتكنولوجيا. لذلك أصبح العالم المعاصر يعرف بعالم العلم وعالم المعرفة، وأصبح عالما يعي ذاته ويسيطر على مصيره. لكن لا العلم ولا المعرفة ولا الوعي استطاع أن يزيل الحروب وينهي الأزمات والتوترات والخوف السائد في العالم، بل

على العكس من ذلك فقد اشتدت أزمات العالم وأصبح البقاء الإنساني والأمن الإنساني والتعايش البشري بأكمله مشكلة المشاكل بالنسبة للعالم المعاصر(٣)

لقد استطاع إنسان العالم المعاصر أن ينطلق بالصاروخ إلى الفضاء الخارجي، وأن يطأ سطح القمر، لكنه مع كل خطوة صعود إلى الفضاء فقد صلته بالأرض وازداد انفصاله عن الواقع،وأصبح الإنسان يعاني من اختلال نفسي واجتماعي، وتضاعف اغترابه أكثر من أي وقت مضى. ورغم أن ربع سكان الأرض يعيش في ثورة تقنية وعلمية وينعم برفاهية مادية هائلة إلا أن ثلاثة أرباع سكان العالم المعاصر لا يزالون يعانون من الجوع والمرض ويحرثون الأرض بالمعول كما في العصور البدائية، ويعانون من الجهل حيث يزداد عدد الأميين في العالم بحوالي خمسة ملايين نسمة كل عام(٤). كذلك فإنه رغم الرقي المعرفي والتقني في هذا العصر، والذي لا يضاهيه أي رقي علمي سابق، إلا أن هذا التقدم العلمي لم يسخر لسعادة الإنسان وهنائه. وربما كان هذا العالم هو أول عالم يستخدم تقدمه العلمي والتقني في أبشع حربيين في تاريخ البشرية، بل إن هذا العالم هو حتما الأول في استخدامه الطاقة الحرارية الكامنة في الذرة حيث تم في هذا العصر إلقاء أول قنبلة نووية على مدينة هيروشيما، وحدث على أثر ذلك انفجار حراري هائل دام عدة دقائق فقط لكن ذهب ضحيته حوالي ٧٨ ألف نسمة من الشعب الياباني.

إن العالم المعاصر الذي نحن بصدده هو بلا شك عالم متناقض، وهو عالم مليء بالأزمات والصراعات. فمن ناحية تم في هذا العصر تحقيق أهم أحلام الإنسان، وتم تحقيق أعز انجازات البشرية في توفير حياة أفضل لأكبر عدد من سكان الأرض، كما تحقق للإنسان في هذا العصر سيطرة أعم وأشمل على الطبيعة والموارد البيئية وذلك بواسطة الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية المتلاحقة. لكن في هذا العصر أيضا اقتربت البشرية من كارثة الفناء الجماعي، وفقد الإنسان السيطرة على مصيره، وتزايد إحساسه بالتلاشي والتهميش. يقول جوزيف كاميللري، مؤلف كتاب «أزمة الحضارة»: إن انتقال «الإنسان من الحالة البدائية إلى التقنية الضخمة الحديثة جعل الإنسان هشا قابلا للعطب أكثر من ذي

قبل لأن المكاسب العظيمة في المعرفة القيمة في حد ذاتها، وفي الانتاجية، كانت ذات أبعاد أعظم كثيراً إذ وفرت له الضار من أدوات التدمير والعنف. وهكذا فإن أزمة الإنسان المعاصر عميقة جدا وشاملة جدا، وأي محاولة، مهما كانت جادة لتحليلها، تبدو تحديا لقوةالعقل البشري وتصوراته»(٥). ويضيف كاميللري بأن الأزمة التي تواجه العالم المعاصر هي في الأساس أزمة «اختلال توازن... قد يدمر نهائيا قدرة الإنسان على التكيف البيولوجي والثقافي مع بيئته... وقد يمنعه من الاستمرار في نقل سر الحياة إلى الأجيال القادمة، وبذلك يضع الإنسان حدا لدوره القيادي في سيرورة التقدم والارتقاء. فالأزمة التي تواجه الإنسان المعاصر هي أزمة بقاء»(٦). فمشكلة العالم المعاصر المحورية هي كيف نضمن تعايش التجمعات البشرية المختلفة، وكيف نضمن عدم فناء الجنس البشري وكيف نحقق السلام بين الأفراد والدول رغم انقساماتهم إلى قوميات وطوائف، ورغم اختلاف مواردهم وسياساتهم وايديولوجياتهم وأجناسهم. إن المشكلة الأم بالنسبة لهذا العالم هي حتما مشكلة البقاء ومشكلة الأمن ومشكلة التعايش(٧). إن أزمة البقاء البشري على وجه الأرض هي من الضخامة بحيث إنها تدفع بالإنسان المعاصر إلى اليأس. لذلك فإن مهمته وهو يتلمس طريقه من أجل البقاء هي مهمة ضخمة وخطيرة. وربما كان أحد أهم مستلزمات البقاء هو وعي العالم المعاصر ووعي أزماته، ومن ثم التفاعل مع تطوراته والتواصل مع ما يحدث فيه من أجل تطويره، ومن أجل المحافظة عليه وضمان استمراره وعدم انقطاعه.

خصائص ومميزات العالم المعاصر(١):

إن العالم المعاصر هو امتداد للعالمين القديم والحديث، بيد أنه أكثر تعقيدا وأكثر تعددية من كليهما. لكن كيف يختلف هذا العصر عن العصور القديمة والحديثة، وما هي خصائص هذا العالم التي تميزه عن العوالم الأخرى، وما هي العوامل والمستجدات التي تكيف الحياة في وقتنا الراهن، وكيف يختلف عن تلك التي شكلت الحياة في الأزمنة السابقة التي مرت على الإنسانية؟ إن تنوع هذا

العصر وشدة تعقيد هذا العالم المعاصر يجعل من أمر وصفه بصفة واحدة، مهما كانت شاملة وجامعة، أمرا صعبا. فلا يبدو أن هناك صفة أو تسمية واحدة يمكنها أن تكون أكثر تعبيرا وأكثر دلالة من تعددية وعمق التحولات والانجازات الحضارية والمادية التي أثرت في تشكيل العالم المعاصر. لكن رغم صعوبة الأمر إلا أنه لابد من عناوين وصفية تساعد على فهم طبيعة هذا العصر وتظهر تميّزه من العصور الأخرى التي عرفت بعصر النهضة، أو عصر البخار، أو عصر الامبراطوريات، أو العصر البرونزي، أو عصر الديناصورات مثلا. إن تحديد سمات مميزة لأي عصر يؤدي وظيفة تعريفية مهمة، ويشير في الأساس إلى تسلسل الأحداث وتقسيم التاريخ وتتبع التغير وتفسيره في الوقت نفسه(٨). لذلك ونتيجة عدم صلاحية تسمية واحدة فقد برزت عدة اجتهادات ومسميات تحاول أن تعبر وتجسد تعقيد وتنوع الحياة المعاصرة. وتختلف هذه التسميات باختلاف منطلقاتها العلمية والاجتماعية والفلسفية، كما تختلف باختلاف أهدافها. فمثلا سمى هذا العالم وهذا العصر عصر الذرة وعصر الفضاء وعصر التكنولوجيا وعصر الاختصاص والتخصص. كما سمي هذا العصر عصر القومية وعصر الديمقراطية، وعصر الحروب العالمية، وعصر الرجل الاعتيادي، وعصر فرويد. وهناك أيضا من سمى هذا العصر عصر الثورات، وعصر الايديولوجيات، وعصر التسييس. بالاضافة إلى ذلك هناك أيضا من أطلق عليه اسم عصر التنمية، وعصر الشركات متعددة الجنسيات، وعصر الطفولة، وعصر البنيوية، وعصر السرعة، وعصر القلق، والعصر الامريكي. إن جميع هذه الصفات والعبارات صحيحة وتعبر كل منها عن احدى السمات التاريخية والحضارية لهذا العصر. كما أن كل سمة من هذه السمات لا يمكنها أن تكون شاملة لوحدها، فهي تركز على بعد واحد من الأبعاد الخاصة بهذا العالم المعاصر والذي يميزه عن غيره من العوالم الأخرى. فهذا العصر هو عصر الذرة كما أنه عصر الفضاء. وهو أيضا عصر السرعة وعصر الايديولوجيات والثورات وانفجار المعلومات. ولا يلغى أحدها الآخر، بل إن هذه الأبعاد والمميزات تكمل بعضها البعض، وتساهم

جميعها في فهم عمق التحولات الحياتية والفكرية وعمق تنوع هذا العالم المعاصر. ولا شك أن هناك ما فيه الكفاية من الشواهد والوقائع الملموسة التي أثبتت صحة وواقعية كل تسمية وكل عبارة من هذه العبارات.

فالسرعة هي صفة مميزة لهذا العصر دون غيره من العصور والأزمنة السابقة التي اتصفت بالرتابة والبطء. إن العالم المعاصر هو عالم يتسارع فيه التغيير ويلهث فيه الإنسان وراء الجديد والمتجدد بوتيرة عالية وغير معقولة. فالتغيير لم يعد يتم بمعدلات سريعة فقط، بل أصبح التغيير مذهلا وهائلا ومتلاحقا حتى بمعايير المجتمعات الصناعية والمتقدمة، كما لم يعد إنسان العالم المعاصر قادرا على التكيف بسرعة كافية مع ما يشهده هذا العصر من تغييرات في كافة مجالات الحياة، ومن تكاثر في مجالات الخيار والاختيار الوجودي. يقول ماكس ويز: «لقد كان التغيير دوما جزءا في بيئة الإنسان. ولكن الذي تغير الان هو معدل هذا التغيير، ومن المتوقع أن يكون مستقبلا أسرع وأسرع مؤثر في معدله هذا تأثيرا مضاعفا في كل منحى من مناحى الحياة، بما في ذلك القيم الشخصية والمستوى الخلقي والمعتقدات رغم بعد كل هذه عن التكنولوجيا. وسيكون التغيير متسارعا بشكل يجعل محاولة تفهمه العمل الأساسي في المجتمع المعاصر شغله الشاغل»(٩).

وهذا العالم المعاصر الذي نعيشه وننتمي إليه هو أيضا عالم يعرف بعصر الذرة. فاستخدام الذرة في الحياة المعاصرة اتسع اتساعا واضحا، كما أن الوصول إلى فهم علمي أعمق لقوانين الذرة وطبيعتها ومكوناتها وطرائق استعمالها السلمي والعسكري قد تطور كما لم يتطور في أي عصر آخر. لقد أصبحت الذرة الآن أكثر تحكما وأكثر تغلغلا في حياة الإنسان. وتنوعت استخدامات الذرة بحيث إنها أصبحت قادرة من ناحية على شفاء الإنسان من الكثير من الأمراض المزمنة والمستعصية، لكن من ناحية أخرى تحولت الذرة أيضا إلى سلاح قادر أن يتسبب في فناء الإنسان والوجود المادي والطبيعي من حوله. لقد شهد العالم المعاصر تفجير أول قنبلة ذرية في التاريخ البشري بأسره وراح ضحيتها ٧٨ ألف نسمة في لحظة انفجار لم تدم أكثر من عدة دقائق. يقول برتداند رسل: إن «العصر النووي

الذي يعيش فيه الجنس البشري، والذي قد يموت فيه، بدأ بالنسبة للجماهير العالمية بإسقاط القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما في ٦ أغسطس من عام ١٩٤٥م»(١٠). فالعالم المعاصر قد وضع مصيره وربط مستقبله بالكامل بالذرة منذ عام ١٩٤٥، وأصبح بقاء العالم وفناء الجنس البشري مرهونين باستعمال الذرة. ولقد تضاعفت القدرات التدميرية للعالم المعاصر على أثر الزيادة المذهلة في عدد الرؤوس النووية حيث بلغت مستويات كبيرة لم يعد معها خيال الإنسان قادرا على استيعاب وتصور مدى الدمار الذي يمكن أن يلحق بالعالم لو تم استخدام جزء يسير فقط من القدرات التدميرية الحقيقية المتواجدة لدى العالم، والتي تقدر بحوالي ١٦ ألف ألف مليون طن من مادة الـ ت. ن. ت مخزونة في حوالي ٥٠ ألف قنبلة نووية، تعادل كل قنبلة منها مليون ضعف تلك القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما(١١). إن كل هذا التطور المذهل في القدرات التدميرية والنووية يتم دون أن يستطيع العالم المعاصر أن يطور آليات ومؤسسات فعالة لمنع استعمال هذه القوة التدميرية، ودون أن يستطيع العالم أن يضمن أن كابوس الفناء الجماعي لن يتحقق في أي لحظة. لذلك كله فإن فهم العالم المعاصر لن يكتمل دون فهم دور الذرة ودور الأسلحة الذرية والقنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية المنتشرة في العالم بأعداد متزايدة، والتي تؤثر في مجمل السياسات والقضايا المعاصرة. فالذرة قد أصبحت قوة كبيرة وأصبحت سمة من أبرز سمات العالم المعاصر، كما أصبحت أيضا هما من هموم البشرية.

ويصعب الحديث عن العالم المعاصر دون الإشارة إلى دور ومكانة وتأثير العلم والتكنولوجيا في الحياة المعاصرة. فهذا العصر هو بحق عصر العلم والتكنولوجيا اللذين أصبحا دون غيرهما مصدر قوة الإنسان المعاصر. يقول د. فؤاد زكريا إنه «في القرن العشرين حدثت ثورة كمية وكيفية هائلة في المجال العلمي، بمعنى أن نطاق العلم قد اتسع إلى حد هائل، كما أن انجازاته قد اكتسبت صفات جديدة، وأصبحت أهميتها تفوق كثيراً كل ما كان العلم يحققه في أي عصر سابق، بل إن هذا التغيير جعل العلم هو الحقيقة الأساسية في عالم اليوم، وهو المحور الذي

تدور حوله كل المظاهر الأخرى لحياة البشر»(٢). إن الثورة العلمية والتقنية هي ثورة مستمرة تـزداد تعمقا وتجذرا وتأثيرا في مجمل الحياة، كما أن كمية المعرفـة الإنسانية تتضاعف يوميا بواسطة هذه الثورة العلمية المتنامية. من ناحية أخرى فإن عدد الاكتشافات والاختراعات يزداد باضـطراد، بل إن «عـدد المعلومات العلمية والتكنولوجية يتضاعف كل عشر سنوات. وهناك أكثر من مائة ألف مجلة علمية وتكنولوجية متخصصة تُنشر بحوالي ٦٠ لغة»(١٣). ويقول د. فؤاد زكريا: «إن عدد العلماء يتزايد بمعدل مذهل. فأشد الإحصائيات تحفظا تقول إن عدد العلماء الذين يعيشون الآن يساوي ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشوا على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشري. . . ولو افترضنا ـ تخيلا ـ أن الزيادة في عدد العلماء قد استمرت بمعدلها الحالي نفسه فسيكون معنى ذلك أن كل رجل وامرأة وطفل لابد من أن يصبح عالما في أواسط القرن المقبل. كذلك فإنه لو استمرت زيادة الإنتاج في البحوث العلمية بمعدلها الحالي نفسه فإن وزن المجلات العلمية الموجودة في العالم سيصبح، بعد مائة عام، أثقل من الكرة الأرضية ذاتها، ولو استمر الإنفاق على الأبحاث العلمية، في الدول المتقدمة، يتزايد بمعدله الحالي فإن هذه الدول ستنفق، بعد فترة لا تزيد على خمسين سنة، كل دخلها القومي على البحث العلمي والتكنولوجي، دون أن يتبقى منه شيء للتعليم أو الصحة أو الغذاء أو الجيش»(١٤). إن عصرنا الراهن هو بلا شك عصر العلم. والعـالم المعاصر هـو عالم لم يعـد يحترم سـوى التفكير العلمي الـذي أظهر زيف كـل المعتقدات والتصورات القديمة، وحطم قدسية كل المسلمات والبديهيات العتيقة والبالية. إن أهم وأعظم سلاح في عالم اليوم هو سلاح العلم والحقائق والقيم العلمية، وعالمنا اليوم أصبح يعتمد على العلم ويؤمن بالعلم كما لم يؤمن به في كل تاريخه السابق.

وإذا كان لابد من تمييز العالم المعاصر وإظهار بعض من خصائصـه العلمية وتفرده عن العصور الأخرى فإنه تنبغي الإشارة إلى أن هذا العصر هو أيضا وبلا منازع عصر الفضاء. ففي هذا القرن استطاع الإنسان أن يحقق حلمه الأزلي

بالخروج إلى الفضاء. فقد تمكن إنسان هذا العصر ولأول مرة في التاريخ أن يغادر الأرض كليا ويحلق في الفضاء، وأن ينظر إلى الأرض من خارجها، كما أنه ولأول مرة وطىء الإنسان سطح القمر، بل إنه ولأول مرة هبطت مركبة فضائية من صنع إنسان هذا العصر على سطح المريخ. ويستعد الإنسان الآن أيضا لإرسال مركبة «أوليس» إلى الشمس. ويتوقع أن تصل هذه المركبة إلى سطح الشمس بعد ثلاث سنوات ونصف سنة من إطلاقها في أواخر عام ١٩٨٨، ويكون الإنسان المعاصر قد بدأ بذلك عصرا جديدا في الاكتشافات الشمسية، وهو عصر سيصل ذروته في القرن القادم(١٥). فالصعود إلى السماء الذي كان حلم الإنسان منذ الأزل تحوّل في هذا العصر فقط إلى حقيقة. والآن وبعد مرور حوالي ربع قرن على إطلاق أول مركبة فضائية سوفيتية تبدو قصة الخطوات الأولى للإنسان في الفضاء كأنها قصة قديمة، وربما يكون البعض قد نسي بداياتها ونسي أيضا اسم مركبة الفضاء سبوتنيك، وكذلك اسم يوري غاغارين الذي كان أول إنسان يغادر الأرض ويقوم برحلة فضائية سنة ١٩٦١ مستخدما تقنيات من صنع الإنسان. لقد أصبحت هذه الانجازات قريبة العهد قديمة وأصبح سفر الإنسان إلى الفضاء والعودة منه نوعاً من الروتين أشبه بالسفر في طائرة من مدينة إلى أخرى في البلد الواحد. كما أصبح خبر الرحلات الفضائية الدورية عادياً جداً ولا يلفت الانتباه. كذلك أصبح خبر مكوث الإنسان مدة سنة متواصلة على ظهر محطة «مير» السوفيتية (أول محطة فضائية دائمة ومأهولة بالسكان) شبيهاً ربما بخبر البقاء على ظهر سفينة «الكوين اليزابيث» في رحلاتها الترفيهية عبر المحيط الأطلسي. لقد تحقق كل ذلك نتيجة التطور والتقدم الهائل والسريع في تقنيات الفضاء، والتي فاقت سرعة التقدم في الميادين الأخرى للعلوم والتكنولوجيا، ويتوقع أن تزداد سرعة في السنوات القادمة(١٦).

خصائص ومميزات العالم المعاصر(٢):

هذا بالنسبة للعالم المعاصر على الصعيدين العلمي والتقني، لكن تطورات وأحداث هذا العصر غير مقتصرة على هذين البعدين فقط. فبقدر ما للذرة

والتقنية والعلم من تأثير في الحياة المعاصرة فإن للثورات والأيديولوجيات والسياسة بشكل عام القدر نفسه من الحضور والفاعلية على مجمل التطورات والأحداث العالمية. لذلك ونتيجة شدة تأثير وحضور الأيديولوجيات والثورات فإن البعض يؤكد على أن هذا العصر هو بلا منازع عصر الثورات وعصر الايديولوجيات وعصر التسييس، وأنه عصر التنمية.

إن عالمنا المعاصر هو عالم يعج بالأيديولوجيات. وهذا العصر هو حقا عصر الأيديولوجيات(١٧) بما في ذلك الأيديولوجيات العلمية، أي الايمان المطلق بالعلم، فلم يشهد التاريخ والعالم،كما لم تشهد البشرية في أي فترة تاريخية سابقة، تعددية أيديولوجية وتوترات أيديولوجية كما يعيشها حاليا العالم المعاصر. لقد تحولت الأيديولوجيات في عصرنا الراهن إلى قوة من القوى الرئيسة التي تسير وتحرك الأحداث والأفراد والجماعات وحتى الدول. وأصبحت الايديولوجيا تتسبب في العديد من الأزمات والصراعات التي تعصف بالعالم المعاصر. وبعد أن كان الصراع بين الأفراد والدول على الموارد الطبيعية وعلى الحدود الجغرافية أصبحت الصراعات الدولية المعاصرة في جوهرها صراعات ايديولوجية. يقول عبد الحسين شعبان: «لعل من نافلة القول الإشارة إلى أن إحدى السمات البارزة لتطور العلاقات الدولية في عصرنا هو تعاظم تأثير الأيديولوجيات... فقد أصبح مفهوم الايديولوجيا من أكثر المفاهيم شيوعا وانتشارا في الفكر المعاصر ومن أكثر الالفاظ تداولا»(١٨). ويقول فريدريك واتكنز: إن الايديولوجيات قد استطاعت أن تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعى بأن بإمكانها أن تطور حياة الإنسان على الأرض،بل إن بإمكانها أن تحقق للإنسان السعادة والرفاهية في هذه الحياة دون انتظار الأجر، أو الحياة في نعيم الحياة بعد الموت(١٩). لذلك حصلت الأيديولوجيات على قوة لاتضاهى،واستحوذت على تأثير بالغ على مجمل مجالات ونشاطات الإنسان المعاصر. وتعطى الايديولوجيا للإنسان الانطباع بالتفاؤل وتعطيه الأمل بكسب المستقبل. وينجذب الإنسان إلى الايديولوجيات نتيجة طابعها الثوري والديمقراطي والطوباثي. وربما كان أبرز مثال على عمق تأثير

الايديولوجيات في شؤون العالم المعاصر هو الصراع القائم بين الشرق والغرب والذي هو في جوهره صراع أيديولوجي. إن صراع الشرق والغرب هو أهم وأبرز صراع أيديولوجي في التاريخ يتمحور حول الاختلاف الهائل بين نمطين مختلفين في الحياة وبديلين فكريين في كيفية التعامل مع الواقع وكيفية تنظيم الاقتصاد والسياسة والمجتمع(٢٠). إن الصراع بين أكبر وأقوى قوتين نوويتين وأكبر تكتّلين عسكريين في العالم هو في الأساس صراع فلسفي وايديولوجي. وحيث إن الصراع بين الشرق والغرب هو الصراع الارتكازي في عصرنا الراهن، لذلك فإنه لا يمكن فهم أبرز قضايا وأحداث هذا العالم دون فهم الايديولوجيات والإقرار بأن هذا العصر هو عصر الايديولوجيات.

إن الايديولوجيات هي بلا منازع واحدة من القوى المؤثرة في العالم المعاصر، وتعددها سمة من سمات هذا العصر. ويرتبط تعدد الأيديولوجيات في هذا العصر بتعدد الثورات فيه وخصوصا الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى. لذلك فإن هناك أيضا من يسمي عصرنا هذا عصر الثورات. ولاشك أن الثورة البلشيفية أو الثورة الروسية عام ١٩١٧ هي إحدى أهم اللحظات التاريخية في القرن العشرين على الإطلاق. فقد فجرت هذه الثورة طاقات هائلة، وخلقت صراعات سياسية وحضارية وحياتية مازالت قائمة ومؤثرة في مجمل الفكر والسلوك الدوليين. ويعتقد البعض أن الثورة البلشيفية قد أنهت حقبة من التاريخ البشري، وأنها وضعت الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحقبة حضارية جديدة. لقد تشكل العالم المعاصر مع قيام الثورة البلشيفية وبروز الاتحاد السوفيتي كأول دولة عمالية في التاريخ تطمح إلى بناء حضارة اشتراكية بديلة من الحضارة الرأسمالية المهيمنة على العالم. ومنذ ذلك الوقت والعالم يشهد سيلا متواصلا من الثورات ومن المفاهيم الثورية والأفكار الثورية والحكومات الثورية والشخصيات الثورية ومن الانجازات والتطورات الثورية، بل إن معظم التحولات التي طرأت على العالم منذ سنة ١٩١٧ هي تحولات ثورية. يقول ديفيد رالتون: «إن الثورات هي القضية المركزية بالنسبة للتاريخ المعاصر. وفهم

العملية الثورية في العالم يعني فهم هذا العصر، ويعني الاقتراب إلى جوهره وتركيز الانتباه على مصدر حيويته وديناميكيته»(٢١). لكن رغم أن الثورة البلشيفية هي ربما أبرز وأهم ثورات هذا العصر إلا أنها حتما ليست الثورة الوحيدة في العالم. فالعالم المعاصر شهد أيضا تفجر الثورة الصينية والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة النيكاراغوية وثورات أخرى عمت دول العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولا تقتصر الثورة على الثورات السياسية والاجتماعية، فبالإضافة إلى ذلك هناك الثورة الطلابية والثورة الثقافية والثورة السلوكية والثورة التكنولوجية، بل إن هناك أيضا الثورة الانثوية والثورة الجنسية. وتدل جميع هذه الاستعمالات لمصطلح الثورة على عمق التحولات في شتى قطاعات ومجالات الحياة المعاصرة في هذا القرن الذي انبهر بالثورات وبشخصيات أمثال لينين، وماوتسى تونغ، وهوشي منّه، وكاسترو، وتشي غيفارا، وجمال عبد الناصر. إن الثورة والثوار ساهموا مساهمة عميقة في إنعاش أمل الجماهير الواسعة في تحقيق الرفاهية وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وفي بناء المجتمع الجديد والإنسان الجديد والحضارة الجديدة. ورغم مساهمة الثورات في تطوير الحياة البشرية إلا أنها أيضا وفي أحيان أخرى تسببت في جلب المزيد من الصراعات وجلب المزيد من المآسي والأحزان والمعاناة للجنس البشري(٢٢).

إن تزايد الثورات في العالم وتزايد عدد الحكومات الثورية، وكذلك الحركات والايديولوجيات الثورية هي جميعها جزء من عملية تاريخية شاملة تتضمن زيادة تسييس الحياة المعاصرة وزيادة تأثير السياسة في الإنسان. لذلك فإن علماء السياسة يفضلون، كما يقول كارل دويتش، تسمية هذا العصر عصر التسييس(٢٣). يقول كارل دويتش: «إننا جميعا نعرف تأثير السياسة في الحياة، لكن معظمنا لا يدرك مدى أهمية هذا التأثير وعمق اتساعه. فنحن بكل وضوح نعيش اليوم في عصر السياسة والتسييس. ذلك أن أمور حياتية عديدة كانت في الماضي بعيدة عن تأثير السياسة وبعيدة عن نطاق اهتمامات السياسيين أصبحت اليوم من أهم القضايا السياسية، كذلك فإن قرارات كثيرة كانت تبدو في الماضي

قرارات غير عاجلة، أو أنها كانت قرارات تحسم بالعادة والتقاليد، أو أن شخصا بمفرده يبت في اتخاذها، لكن اليوم أصبح معظم القرارات المجتمعية وحتى الفردية قرارات سياسية تمس صلب الحياة العامة، وتقوم مؤسسات عامة بكامل تجهيزاتها بالإشراف على صياغتها وتشريعها وتنفيذها ومتابعتها، ويتم كل ذلك من خلال السباق السياسي الرسمي»(٢٤). إذاً فالسياسة، رغم أنها قديمة قدم الإنسان على الأرض،أصبحت اليوم أكثر مركزية ومحورية في حياة الإنسان المعاصر من أي يوم آخر، وأصبحت السياسة مرتبطة بالإنسان ارتباطا حياتيا ووجوديا وأضحت ذات تأثير بالغ في الإنسان أينما كان. ولقد أصبح كل نشاط يصدر عن الإنسان مهما صغر شأنه ذا ارتباط بالسياسة حتى تلك القضايا الشخصية البحتة، والتي تبدو هامشية وغير سياسية تحولت في هذا العصر إلى قضايا سياسية كبرى. فمثلا تحول الهواء الذي نستنشقه إلى قضية سياسية وذلك بعد أن ازداد الحديث عن تلوث البيئة وحاجة المجتمع والبشرية ككل إلى حماية البيئة. ويوجد اليوم في العالم أحزاب سياسية، ربما أشهرها حزب الخضر في ألمانيا الغربية، يعتمد برنامجها السياسي والانتخابي في الأساس على قضية حماية الهواء والماء من التلوث الصناعي، والمحافظة على المساحات الخضراء في الطبيعة، والتي تتقلص باستمرار في المجتمعات الصناعية والمدن الكبرى. لقد تحول الماء والهواء، أهم ضرورات الحياة، إلى قضايا سياسية، وأصبح عالمنا المعاصر عالماً مليئاً بالسياسة، مليئاً بالقضايا السياسية والأفكار السياسية مليئاً بالأحداث السياسية وبالنشاطات والقرارات السياسية. كذلك يشهد العالم المعاصر زيادة في حدة الصراعات السياسية وزيادة مضطردة في حجم المشاركة السياسية مما يدفع إلى اتساع مجالات السياسة واتساع تدخلات السياسة في الحياة المعاصرة. لكن ربما كان أهم وأبرز دليل على أن هذا العصر هو عصر السياسة هو تلك الزيادة الكبيرة في عدد الدول في العالم. لقد أصبحت الدولة ذات السيادة المطلقة هي الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر. يقول ريتشارد كوكس: «إن الحقيقة الدافعة بالنسبة لعصرنا هي أن سطح الأرض وكذلك سكان الأرض منقسمون إلى أجزاء

سياسية، أي إلى دول»(٢٥). إن الدولة هي اليوم القوة المحركة في النظام الدولي الراهن، ويشهد العالم نموا ملحوظا لدور الدولة وتعاظم حجمها وتزايد تدخلاتها في تحديد مسار تطور العالم المعاصر. وبدأت الدولة تشارك في صنع الأحداث والتحولات الحضارية والمادية الكبرى في عالم اليوم، كما صارت الدولة تتحكم في مواد طبيعية هائلة، وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والايديولوجية والاجتماعية في معظم المجتمعات في العالم. وتبدو الدولة اليوم كأنها المسؤولة وحدها عن قضايا التنمية وقضايا التنشئة والتعبئة، والدولة لا شك هي المسؤولة عن أمن الإنسان وعن استقرار النظام الدولي بأكمله. فهي التي أصبحت دون غيرها تقرر قضايا الحياة والموت والحرب والسلم في عالمنا المعاصر(٢٦).

لكن رغم تزايد عدد الدول في العالم ورغم تزايد قدرات وإمكانات وهيمنة هذه الدول إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر وأضخم دولة في العالم المعاصر على الإطلاق. لذلك يفضل البعض أن يطلق على هذا العصر اسم العصرالأمريكي، وذلك لما للولايات المتحدة الامريكية دون غيرها من الدول من هيمنة شاملة وواضحة على شؤون العالم وذلك منذ أن برزت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى. إن تأثير الولايات المتحدة في شؤون العالم يرجع في الاساس إلى ضخامة هذه الدولة، فكل ما يتعلق بالولايات المتحدة ضخم بكافة المعايير. فالاقتصاد الأمريكي هو أضخم اقتصاد في العالم، والقوة العسكرية الأمريكية هي أضخم قوة عسكرية في العالم، والتكنولوجيا الأمريكية هي الأكثر تفوقا على جميع المنتوجات التكنولوجية في العالم، والاختراعات العلمية الأمريكية هي الأكثر عددا في العالم، والانتاجان الفني والاعلامي الامريكيان هما الأكثر انتشارا في العالم، كما أن أكبر المصارف والشركات في عالمنا هي مصارف وشركات أمريكية. بالاضافة إلى ذلك فإن الشعب الأمريكي هو أيضا الأغنى في العالم. وليس من المبالغة القول إن الولايات المتحدة ليست فقط أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية في العالم المعاصر، بل هي كذلك في كل التاريخ البشري

المعروف. إن الولايات المتحدة هي اليوم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية القوة المؤثرة في العالم المعاصر، وهي مركز الثقل الدبلوماسي والعلمي والايديولوجي في هذا العصر. ولقد ارتبطت الولايات المتحدة بالنجاح وبالرفاهية وبالرخاء المعيشي والترف الحياتي، وأصبح النموذج الأمريكي في الحياة يثير الاعجاب لدى معظم سكان الأرض. وتقوم وسائل الاعلام الأمريكية بترويج هذا النموذج وتعميمه عالميا بحيث إنه أصبح النموذج الأكثر انتشارا، والأكثر تغلغلا في عقول وعواطف الإنسان المعاصر(٢٧). لكن الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الدولة العظمى وذلك النموذج الحياتي الجذاب، هي أيضا أكبر القوى الامبريالية والاستغلالية في العالم. إن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم التي مارست والتي تمارس الاضطهاد والقهر ضد الشعوب وخصوصا شعوب العالم الثالث. إن تاريخ الولايات المتحدة حافل بالغزوات والتدخلات والممارسات القمعية ضد الشعوب والدول التي تحاول أن تستكمل تحررها وتحصل على سيادتها واستقلالها الوطني. إن عداء الولايات المتحدة للشعوب جزء متأصل في البنية الإمبريالية الأمريكية التي تستمد قوتها وحيويتها من القدرات العسكرية ومصانع الأسلحة الضخمة التي تنتج أنواعاً وأعداداً هائلة من الأسلحة الجديدة والمتجددة. هذه الأسلحة الأمريكية هي المسؤولة عن قتل حوالي ١٢ مليون شخص في شتى أنحاء العالم هم ضحايا الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي غذتها وما زالت تغذيها السياسة والدبلوماسية الأمريكية. إن الولايات المتحدة ليست فقط أكبر دولة منتجة للأسلحة، بل هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت القنبلة الذرية، وهي أول دولة في العالم تفجر القنبلة الهيدروجينية، وهي أيضا أول دولة تطور القنبلة النيوتروجينية التي تقتل البشر دون الإضرار بالمباني والمعدات. كذلك فإن الولايات المتحدة هي الدولة التي تحاول أن تزج بالعالم في أخطر سباق للتسلح وذلك من خلال تطوير أسلحة حرب النجوم ومحاولاتها الراهنة لعسكرة الفضاء الخارجي.

لقد تسببت الولايات المتحدة في جلب المعاناة للشعوب وما زالت تفرض

بالقوة هيمنتها على العالم، كما أنها استطاعت أن تطبع هذا العصر بالطابع الامريكي، واستطاعت أن تؤثر في أحداثه وتحولاته كما لم تتمكن أي دولة أخرى حتى الآن، بيد أن هذا العصر الأمريكي يدخل الآن في مرحلة الانهيار والاضمحلال والانحسار. إن مؤشرات التراجع الأمريكي عديدة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والايديولوجية. فالولايات المتحدة التي كانت تمتلك ٧٥٪ من احتياطي الذهب في العالم سنة ١٩٥٠، وكانت الدولة الاولى من حيث الأرصدة النقدية الاحتياطية حتى سنة ١٩٨٠ تراجعت اليوم إلى المركز الخامس،وأصبحت اليابان هي الدولة الأولى في العالم برصيد قدره ٨١ ألف مليون دولار. كذلك فإن الولايات المتحدة التي كانت الدولة الأولى والوحيدة التي تمتلك القنبلة الذرية سنة ١٩٤٥ لم تعد الدولة الوحيدة والدولة الأولى حيث يتصدر الاتحاد السوفيتي دول العالم من حيث عدد الرؤوس النووية، وأضحت الولايات المتحدة تقترض لكي تبقى على قدراتها النووية وتمنع انحسار هيمنتها العسكرية في العالم. من ناحية أخرى فإن الانهيار الأمريكي ارتبط أيضا بانهيار الامبريالية العالمية وتضعضع النظام الرأسمالي العالمي وفقدان مصداقية الايديولوجية الرأسمالية. يقول د. سمير أمين: «إن الامبريالية الأمريكية قد وصلت إلى درجات عالية من النمو بحيث إن أي مزيد من التطور يعني تلقائيا انهيارها التدريجي. إن المرحلة الراهنة من الإمبريالية هي أيضا مرحلة نهاية الرأسمالية»(٢٨). ورغم جميع محاولات الولايات المتحدة استعادة هيمنتها السياسية والدبلوماسية، ورغم محاولاتها لتحديث ترسانتها العسكرية في السنوات الأخيرة إلا أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام سنة ١٩٧٣ كشفت حدود القوة الأمريكية، وأكدت أن نهاية العصر الأمريكي قد بدأت فعلا. ويضيف أن الحضارة المستقبلية الصاعدة والتي تشكل البديل الطبيعي من الحضارة الأمريكية الرأسمالية هي الحضارة الاشتراكية(٢٩). لقد أصبحت الاشتراكية، كما يؤكد سمير أمين، قوة محورية في العالم المعاصر. فنصف سكان العالم تحكمهم حكومات اشتراكية، كما أن أكبر ثاني قوة اقتصادية وعسكرية في العالم هي قوة اشتراكية. إن الدول الاشتراكية

والايديولوجية الاشتراكية هي اليوم قوة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية تواجه الرأسمالية بندية وتطرح نفسها كبديل حضاري، ويتوقع أن تكون القوة الارتكازية في عالم القرن الحادي والعشرين.

لقد ارتبطت الاشتراكية وخصوصا لدى شعوب وحكومات العالم الثالث بالتنمية وبامكانية الخروج من حالة التخلف. لذلك يبقى القول إنه لا يمكن فهم العالم المعاصر دون توضيح علاقة هذا العصر بالتنمية. لقد أصبحت التنمية شعارا لهذا العصر، كما أصبحت أسمى غايات العالم المعاصر. فالعالم قد وظف جميع إمكاناته المادية والفكرية لتحقيق التنمية، كما تم توظيف العلم والتكنولوجيا وكذلك الثورات والايديولوجيات من أجل التنمية. وتبنت منظمة الأمم المتحدة «الاستراتيجية الدولية للتنمية»، وتم اعلان عقد الستينات «كعقد الأمم المتحدة من أجل التنمية». ويقول دانيال كولار: «لن يكون ثمة سلام حقيقي في العالم المعاصر من دون التنمية»(٣٠). لكن رغم كل هذا الاهتمام الدولي بالتنمية إلا أن التنمية لم تتحقق بعد، ومازال أكثر من نصف سكان الأرض يحلم بالتنمية ويسمع بها، لكنه يعيش واقع التخلف والفقر والمجاعة. لذلك «تظل الفجوة العميقة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب التابعة والمتخلفة هي إحدى أهم التحديات التي تواجه العالم المعاصر، وتستأثر باهتمام المفكرين وخصوصا المتخصصين بقضايا التنمية»(٣١). إن عدم تحقيق التنمية هو سبب مهم من أسباب عدم استقرار العالم المعاصر. ويبدو أن العالم لن يهنأ بالسلام الدائم إلا عندما تتحقق التنمية بالعلم أو بالثورة بالتكنولوجيا أو بالأيديولوجيا.

العالم المعاصر سياسياً:

إن العالم المعاصر كما اتضح حتى الان هو عالم متنوع شديد التعقيد متعدد الأجزاء. ويمكن فهم العالم فهما علميا ويمكن فهمه فهما اقتصاديا وتاريخيا، وكذلك يمكن فهمه جغرافيا وحضاريا وعسكريا. إن فهم العالم المعاصر فهما شموليا يتطلب تعاون جميع فروع الدراسات الإنسانية والمدارس النظرية لكي

يتسنى لها الاحاطة بالمكونات اللامتناهية للعالم المعاصر. وتبدأ هذه المكونات اللامتناهية بالإنسان الذي يقطن العالم المعاصر والذي يزيد تعداده على خمسة آلاف مليون نسمة، ويشكل كل فرد من هؤلاء «مخلوقاً فريداً ليس له نظير ولن يكون له نظير لاحق»(٣٢)، بل إن كل فرد من هؤلاء هو عالم قائم ومستقل بحد ذاته له خصوصياته وله بيئته وميزاته الفريدة. ولا تنتهي مكونات العالم المعاصر عند الإنسان حيث إنها تتضمن أيضا دول العالم التي تختلف في اقتصادياتها ونظمها وايديولوجياتها، وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية التي يزيد عددها حاليا على ثلاثة آلاف منظمة بالإضافة إلى البيئة والنظم الدولية والمناطق الجغرافية والحضارية والثقافية والتي تتباين أشد التباين. إن صعوبة الإحاطة الشاملة بمكونات العالم المعاصر اللامتناهية تجعل من المفيد التركيز على كل جزء للتعرف على تعقيداته وتداخلاته. والسؤال الآن هو: كيف يبدو العالم المعاصر من حولنا سياسيا؟ وكيف ينظر علم السياسة وعلماء السياسة إلى عالمنا المعاصر؟

ينقسم العالم المعاصر سياسيا إلى وحدات سياسية متعددة كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات والمحاور والأحلاف العسكرية والأحزاب الاممية، وكذلك النظام السياسي العالمي الذي يجسد تفاعل وتداخل هذه الأجزاء مع بعضها بعض. لكن رغم تعدد الوحدات السياسية في العالم المعاصر تظل الدولة هي وحدته الارتكازية. ويبلغ عدد الدول المستقلة في العالم المعاصر أكثر من ١٥٠ دولة بعد أن كان العدد لا يتجاوز ٥٠ دولة سنة ١٩٤٥. وتتمتع كل دولة من هذه الدول بسيادتها المطلقة وتقرر مصالحها القومية العليا، وتمتلك كل منها قوة مادية ومعنوية خاصة تعتبر القوة الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية. وتسيطر الدول على العالم المعاصر سيطرة اقتصادية وجغرافية وسكانية وسياسية كاملة. فلقد أصبحت كل بقعة من بقاع الأرض تحت سيطرة دولة ما، كما أصبح كل فرد من سكان العالم ملزم بدولته، ولا يستطيع أي إنسان الآن الخروج أو الدخول من دولة إلى دولة أخرى كما كان يفعل الإنسان في العصور الأخرى من دون إذن ووثيقة رسمية. ولقد أصبح الإنسان المعاصر ضائعا وغير

معترف به، ولا وجود شرعي له من دون الانتماء القانوني إلى دولة ما تحتضنه وتعترف بوجوده، وبالتالي أصبح الانتماء إلى دولة ما أحد أهم ضرورات الحياة في العالم المعاصر. فالدولة في عالمنا المعاصر هي التي تعطي الإنسان الاعترافين الرسمي والشرعي بولادته وبموته وبوجوده على الأرض(٣٣).

لكن رغم أن الدولة هي الوحدة السياسية إلا أنها حتما ليست الوحدة الوحيدة المكونة للعالم المعاصر. فالعالم المعاصر يتكون أيضا من منظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية تشمل بنشاطاتها جميع المجالات الإنسانية، كالأنشطة السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية والدينية والرياضية والسياسية والتجارية والمالية والاقتصادية. يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه العلاقات السياسية الدولية: «إن من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أي مرحلة سابقة من مراحل تطوره»(٣٤). ورغم أن المنظمات الدولية لم تصل حتى الآن إلى طور إلغاء دور الدولة إلا أنها أصبحت في هذا العصر قوة ذات تأثير متزايد في المجتمع الدولي، بحيث لم تعد الدولة هي القوة الوحيدة التي تحتكر القرارات في العلاقات الدولية كما كانت تفعل خلال الـ ٤٠٠ سنة الماضية. إن الهدف الجوهري من قيام المنظمات الدولية هو تخفيف التوترات وتقليص حجم الفوضى التي تميز العالم المعاصر سياسيا، كما تهدف هذه المنظمات إلى تعميق مظاهر ومجالات التعاون بين الدول، وتنظيم شؤون المجتمع الدولي. ولقد شكل قيام عصبة الأمم المتحدة التي تأسست في يناير ١٩١٩ عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث إنها أول منظمة عالمية ذات صفة سياسية في التاريخ تعطى صلاحية ضمان السلام والأمن الدوليين، وتقوم بوظيفة توثيق التعاون بين الأمم وتنمّيه. ولقد تعهدت الدول، وعددها ٣٢ دولة، التي وقعت على «عهد العصبة» بالالتزام بالمبادىء التالية:

١ ـ عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية.

٢ ـ احترام قواعد القانون الدولي.

٣ ـ احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية.
٤ ـ قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف(٣٥).

لكن وبعد انهيار عصبة الأمم المتحدة سنة١٩٣٩ ،وقيام منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ والعالم المعاصر يشهد تزايدا ملحوظا في عدد المنظمات الدولية حيث تجاوز عددها ضعف عدد الدول في العالم. كما تزايد أيضا عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في العالم وبلغ حوالي ٣٠٠٠ منظمة بعد أن كان عددها لا يتجاوز ٥٠٠ منظمة سنة ١٩٤٥(٣٦).

ولقد تزامن عدد المنظمات الدولية في العالم المعاصر مع تزايد مماثل في عدد الشركات متعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسة وفاعلة على الساحة الدولية. يقول جوزيف كاميللري: «إن تزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوة في العالم إلى أن «يتحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجيا من سلطانها في ممارسة الحكم»(٣٧). ولقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية الدولية خلال السنوات منذ ١٩٤٥ أن تتحول إلى قوة من القوى الحاكمة والمتحكمة في مجرى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، ودفع هذا بالبعض إلى اعتبار نمو وتعاظم دور هذه الشركات «واحداً من أكثر التطورات دراماتيكية في هذا العصر، بل إنه أهم ظاهرة في عصرنا الراهن»(٣٨)، بحيث يجوز أن نطلق على هذا العصر اسم عصر الشركات متعددة الجنسيات. وتعود أهمية هذه الشركات إلى كونها مؤسسات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وايديولوجية تؤهلها لإدارة العالم المعاصر كوحدة واحدة مترابطة وتمهد تدريجيا لإلغاء دور «الدولة القومية»(٣٩). فالشركات متعددة الجنسيات قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة، وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي. إن هدف هذه الشركات العملاقة هو السيطرة سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله إلى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية للدول، ويتمركز في إدارات ومكاتب هذه الشركات، وبالتالي تحول مدراء

هذه الشركات إلى أول فئة اجتماعية في التاريخ البشري تدير العالم كنظام مركزي موحد(٤٠). إن أكثر ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو ربما ضخامتها وتنوع نشاطاتها وانتشارها الجغرافي في كل بقعة من بقاع العالم المعاصر. فكل شركة من هذه الشركات مثلاً تمارس نشاطها في أكثر من ٢٠ دولة من دول العالم. كما أن كل شركة من هذه الشركات تنتج ما لا يقل عن ٢٠ سلعة مختلفة تتراوح من السلع الغذائية إلى الصواريخ عابرة القارات والقنابل النووية. من ناحية أخرى فإن هذه الشركات ليست شركات كبيرة فقط، وإنما هي شركات عملاقة قد بلغت أحجاما خيالية من الضخامة. فاجمالي مبيعات عشر من هذه الشركات يساوي اجمالي الناتج القومي لجميع دول القارة الافريقية، كما أن الأرباح السنوية لهذه الشركات نفسها تساوي فقط إجمالي الناتج القومي لـ ٢٠ دولة أفريقية. كذلك يقدر أن اجمالي مبيعات شركات جنرال موتورز الأمريكية لعام ١٩٨٦ والذي بلغ حوالي ٩٧ ألف مليون دولار يساوي ثلاثة أضعاف إجمالي الايرادات النفطية للمملكة العربية السعودية في العام نفسه. وتسيطر ٥٠ شركة من هذه الشركات الاحتكارية الدولية على نحو ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم، وتقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي، لدرجة أصبحت التجارة الخارجية في العالم هي في مجملها التجارة الداخلية بين هذه الشركات. وتظهر إحصائيات سنة ١٩٨٦ أن مبيعات ٥٠٠ شركة من الشركات متعددة الجنسيات (أمريكية الأصل) قد بلغت ١,٨ تريليون (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، في حين بلغت أرباح هذه الشركات من مبيعاتها للسنة نفسها حوالي ٧٠ ألف مليون دولار(٤١). وباختصار فإن الشركات متعددة الجنسيات قد بلغت درجات عالية من الضخامة والتنوع والانتشار بحيث لا يمكن فهم العالم فهما متكاملا دون الإشارة إلى أهمية هذه الشركات العملاقة وأهمية تأثيرها في مجمل النشاط الدولي.

ورغم أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك المنظمات الدولية إلا أن الحديث عن الوحدات السياسية المكونة للعالم المعاصر لن يكتمل من دون ذكر الأحلاف والتكتلات العسكرية التي انبثقت إلى الوجود عقب الحرب العالمية

الثانية. إن هذه الأحلاف العسكرية هي أيضا وحدات سياسية لها أهمية خاصة في مجرى السياسة الدولية، ولها انعكاسات بالغة على أمن واستقرار العالم بأكمله. ولقد برزت الأحلاف العسكرية الكبرى بشكل متزايد خلال ثلاثة العقود الأخيرة. وربما كان أبرز أهم الأحلاف العسكرية في عالم اليوم هو حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وحلف وارسو، وحلف المعاهدة المركزية (سنتو)، وميثاق ريو، ومعاهدة حلف جنوب شرق آسيا (سيتو). إن هذه التكتلات هي شكل من أشكال التعاون السياسي والعسكري بين الدول والتي تهدف في الأساس إلى الاستعداد لصد عدوان محتمل، أو ربما الإعداد لشن حرب على عدو قائم. فالركيزة الأولية للأحلاف الحديثة هي وجود قوة عسكرية ووجود تضامن سياسي يكفلان للدول الأعضاء فيها الحماية الجماعية ضد أي عدوان. ورغم تعدد الأحلاف في العالم المعاصر، إلا أن أبرزها على الإطلاق هو حلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي تأسس سنة ١٩٤٩، وحلف وارسو الذي برز سنة ١٩٥٥. ويضم حلف شمال الأطلسي في عضويته كلا من الولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا، والدنمرك، وايسلندا، وايطاليا، واللوكسمبرج، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وبريطانيا وألمانيا الغربية، وتركيا، واليونان، وإسبانيا(٤٢). ويصف بروس راسيت حلف شمال الأطلسي قائلا: «إن التاريخ لم يشهد حلفا يتمتع بهذا القدر من الامكانات والترابط بين أعضائه كحلف شمال الأطلسي»(٤٣). أما حلف وارسو والذي يسمى رسميا بـ «بمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» فإنه يضم في عضويته كلاً من بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، والمجر، وبولونيا، ورومانيا، والاتحاد السوفيتي(٤٤). إن حلف وارسو هو التكتل العسكري للدول الاشتراكية والذي يقابل حلف شمال الأطلسي الذي هو التكتل العسكري للدول الرأسمالية. وقد تأسس حلف وارسو بعد ست سنوات من تأسيس حلف شمال الأطلسي، فهو لذلك ليس رد فعل سوفيتي مباشر على قيام حلف شمال الأطلسي. ذلك أن المبرر الجوهري لقيام حلف وارسو يكمن في إصرار الدول

الرأسمالية الغربية على انضمام ألمانيا الغربية إلى عضوية حلف شمال الأطلسي سنة ١٩٥٤ . لذلك وجدت «دول شرق أوروبا نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعية خاصة بها لمواجهة تهديد العسكرية الألمانية التي أحياها الغرب. وهكذا يبدو حلف وارسو ردة الفعل المباشرة لانبعاث ألمانيا الغربية كدولة عسكرية قوية في قلب أوروبا، ودمجها في الترتيبات العسكرية للكتلة الغربية. لقد كان التفسير السوفيتي لهذا الإجراء هو أنه يتضمن تهديدا لأمنه القومي الأمر الذي تطلب منه إعادة تقويم استراتيجيته الدفاعية»(٤٥).

لكن مهما كان مبرر قيام حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو فإن الحقيقة المؤكدة هي أن قرار تأسيس واستمرار وكذلك قرار إنهاء عمل هذين الحلفين هو بيد كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي أقوى دول العالم، واللتين تستخدمان هذين الحلفين أداة في صراعهما من أجل الهيمنة على العالم المعاصر. إن هاتين الدولتين النوويتين تهيمنان مباشرة على حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. يقول دانيال كولار: إنه في هذا العصر هناك فقط قوتان «كبيرتان مأهولتان بالسكان، وواثقتان بقيم معتقداتهما وسلاحهما من مختلف الأنواع، كي تتنازعا السيطرة العالمية دون أن تستطيع إحداهما ضمان تفوق نهائي على الأخرى»(٤٦). فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وليس حلف الناتو وحلف وارسو، هما الدولتان اللتان تتزعمان العالم وتسيرانه حسب مصالحهما الخاصة. إن هاتين الدولتين تمتلكان في ما بينهما ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتحتكران أكثر من ٩٠٪ من القدرات التدميرية في العالم، ولهما سيطرة تامة على كافة أنواع الأسلحة والرؤوس النووية. فالعالم المعاصر سياسيا هو عالم تحكمه وتتحكم فيه دولتان عظميان تمتلكان دون غيرهما من الدول قرار بقاء أو فناء العالم. لذلك فإن أبرز السمات السياسية للعالم المعاصر هي سمة «الثنائية القطبية»، وترمز الثنائية القطبية إلى أن العالم المعاصر تتزعمه دولتان لا ثالث لهما تديران شؤونه وتخططان لمستقبله بما يتناسب مع تطلعاتهما الاستراتيجية المحددة. وترمز الثنائية القطبية إلى أن القوة الفعلية في عالم اليوم متمركزة في دولتين فقط،

وأنه لا مجال لضمان أمن أي دولة دون الانضمام إلى هيمنة إحدى هاتين الدولتين النوويتين في العالم. إن العالم ثنائي الأقطاب هو عالم يمتاز باصطفاف جميع دوله مع كتلة واحدة من الكتلتين العسكريتين الكبيرتين في العالم. وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة هي قطب جاذب والاتحاد السوفيتي هو أيضا قطب جاذب آخر يتجمع حوله عدد من الدول الصغيرة والكبيرة التي تقر بزعامته وتدور في فلكه وتتمتع بحماية قوته النووية. إن هاتين الدولتين النوويتين لا تخافان أحدا سوى بعضهما، ولا تطلبان إرضاء أحد سوى التكيف مع بعضهما. فالخطر الحقيقي والرئيس على الاتحاد السوفيتي هو ذلك الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة لا تخشى أي خطر سوى ذلك الذي يشكله الاتحاد السوفيتي. فكل دولة تدرك مسبقا مصدر الخطر، وتدرك مسبقا العدو، ولاشك لديهما في ذلك. إن في استطاعة كل من هاتين الدولتين تدمير الأخرى بقدر لا يجاريه أي دولة أخرى في الوقت الراهن. فالعالم المعاصر قائم على أساس التوازن النووي والسياسي الدقيق بين هاتين الدولتين حيث إن خسارة لأي منهما تعني فائدة مباشرة للدولة الأخرى. لذلك فإن التنافس بينهما هو تنافس مصيري وهو أيضا تنافس عالمي وشمولي حيث إن لهما تواجداً في كل مكان وحدودهما الحقيقية هي حدود الكون كله. فالخطر الرئيس الذي يتهدد العالم المعاصر هو بلا شك الخطر الذي ربما ينجم عن سوء تقدير أو سوء فهم أو خطأ مفاجىء صادر عن أي دولة من هاتين الدولتين النوويتين. وسوف يظل العالم المعاصر، إلى وقت طويل، عالماً ثنائي القطبية. ذلك أنه رغم بروز قوى اقتصادية جديدة (كاليابان وألمانيا الغربية)، وبروز قوى نووية جديدة (كالصين وفرنسا)، مما قد يعطي الانطباع بأن العالم المعاصر قد أصبح عالماً متعدد الأقطاب، فإن كينيث ولتز يؤكد أن «الدولة العظمى هي ليست دولة عظمى بمجرد امتلاكها الأسلحة النووية، وانما لكون مواردها من الضخامة بحيث تمكنها من استخدامها بأشكال متعددة، وتحولها إلى قوة عسكرية أحيانا ودبلوماسية وأحيانا أخرى اقتصادية ذات أغراض مختلفة وبمستويات متنوعة، وهي موارد وإمكانات غير متوفرة إلا للولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي. لذلك فإن الدخول في نادي الدول العظمى مقتصر في الوقت الراهن على هاتين الدولتين فقط. بل إن هذا النادي سيظل أكثر النوادي انطلاقا مدة طويلة قادمة»(٤٧).

باختصار فإن العالم المعاصر، وخصوصا منذ ١٩٤٥، هو عالم يتأثر مباشرة بسياسات وقرارات دولتين، تمتلكان قدرات وامكانات ضخمة وكونية الطابع، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والعالم المعاصر الذي يتأثر بتوجهات هاتين الدولتين هو أيضا منقسم إلى شرق وغرب، وإلى كتلتين ايديولوجيتين وعسكريتين متناحرتين ومتنافستين على زعامة العالم وهما حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. كذلك فإن العالم المعاصر هو عالم يشهد انتشارا ملحوظا في عدد الشركات متعددة الجنسيات، ويشهد أيضا نموا متزايدا في عدد المنظمات الدولية والإقليمية التي تؤدي وظائف متعددة تمس جميع مجالات الحياة المعاصرة. لكن يظل العالم المعاصر في شكله السياسي هو في جوهره عالم يتكون من ١٥٠ دولة مستقلة هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فإنه مهما تعددت وتنوعت الوحدات السياسية المكونة للعالم المعاصر تظل الدول القومية محتفظة بمحوريتها، وتأتي في مقدمة المكونات السياسية التي تشكل في مجموعها ما يعرف بالنظام السياسي العالمي. لكن ما هو النظام السياسي العالمي وما هي أهم سماته وخصائصه؟

النظام السياسي العالمي:

إن النظام السياسي العالمي هو تجسيد لنشاطات وتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسة والفرعية الأخرى المكونة للعالم المعاصر. إن النظام السياسي الراهن هو ربما أعم وأشمل نظام قائم في هذا العصر. ويشتمل هذا النظام على عدة وحدات وعدة أنظمة فرعية تتصارع أحيانا وتظهر الميل للتعاون أحيانا أخرى، وتلتزم بالقرارات والقوانين الدولية حيث يسود عندئذ الاستقرار،

وأحيانا كثيرة تخرج عن إرادة المجتمع الدولي وتعم بالتالي الفوضى في العالم. إن النظام السياسي العالمي الراهن هو نظام غير مكتمل، بل هو نظام يفتقد إلى حكومة وسلطة عالمية مركزية. يقول دانيال كولار: «إن السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة وغير مقيدة، لا بل إنها عنيفة غالبا، إذ لا تتوانى أي دولة، في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، عن تحقيق العدالة بنفسها، أي اللجوء إلى القوة، إذا ما اقتضت الحاجة ذلك. ولعل غياب برلمان عالمي، وحكومة عالمية، وجيش وشرطة يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللاتنظيم. وينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية ولقواعد السلوك العام وضع شبه فوضوي»(٤٨). فالنظام السياسي العالمي قائم في الأساس على فكرة أن كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها، وبما اتيح لها من قدرات، وهي المسؤولة في النهاية عن أمنها ومصالحها الوطنية. فالنجاح في مثل هذا النظام يقاس بمدى قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على استقلالها في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير، وتسعى فيه أيضا لأن تصبح دولا كبرى. لذلك فإن حالة الفوضى والضعف هي أبرز سمات النظام السياسي العالمي الراهن. يقول هيدلي بول: «إن سمة الفوضى، وليست سمة النظام، هي السمة البارزة في السياسة الدولية. كذلك يلاحظ غياب النظام كليا عن السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوبائية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى»(٤٩). لكن رغم حالة الفوضى، ورغم تعدد مسببات الضعف في النظام السياسي العالمي إلا أن دول العالم ترغب أيضا في التعايش السلمي، وتبحث عن مجالات التعاون الدولي وتقيم علاقات ودية فيما بينها وتلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك، بل تعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق النظام بين الدول في العالم(٥٠). فالعالم المعاصر، إذاً، يعيش حالتين متناقضتين: حالة حرب دائمة وحالة بحث دائم عن السلام، أي أن العالم تتجاذبه رغبتان هي رغبة العنف والفوضى ورغبة السلام والتعاون والحفاظ على الاستقرار الدولي. ويلخص جون ستسنجر هذه

التناقضات في النظام العالمي قائلا: «لقد هوى الإنسان إلى عمق أعماق الهاوية بعد أن بلغ أقصى درجات الرقي، فهو قد اخترع أشد الأسلحة فتكا وأكثرها قدرة على إحداث الدمار الجماعي في الوقت الذي نجح نجاحا مذهلا في السيطرة على العديد من الأمراض والحد من شبح المجاعة وانتشار الأوبئة، كما أنه في الوقت الذي يستعد فيه كل إنسان لخوض معركة ضارية ضد غيره يسعى كما لم يسع في أي وقت مضى لتفادي وقوع كارثة عالمية مدمرة. فالإنسان في هذا العصر يلهث خلف تكديس أضخم قوة في التاريخ، كما أنه يفتخر أيضا بأنه يساهم بإخلاص من أجل إحلال السلام والاستقرار والنظام في العالم. لذلك فإن كان لدى الإنسان المعاصر الكثير الذي يخجل منه فإن لديه أيضا الكثير الذي ينبغي أن يعتز ويفتخر به. إن البشرية ربما لم تكن قادرة على ايجاد حل نهائي لجميع مشكلات الحياة، لكنها حتما لن تدع الفرصة لهذه المشكلات أن تحطمها وتنهي وجودها»(٥١).

إن النظام السياسي العالمي يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة، ونحو التعاون تارة أخرى. ولم يشهد العالم في أي وقت مضى توترا بنفس حدة التوترات والصراعات السائدة في العالم اليوم، كما أنه لم يشهد في أي وقت آخر اندفاعا نحو التعاون، كما هو أيضا سائد في عالمنا المعاصر. ويعود السبب في وجود مثل هذا التناقض الحاد والصارخ في بنية النظام السياسي العالمي إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في تأسيسه وتشكيله وتطوره، فهذا النظام قد انبثق تاريخياً نتيجة تجربتين تجسدان قمة الحرب والسلام معاً. فمن ناحية ساعدت تجربة مؤلمة ودامية هي الحرب العالمية الأولى التي هي أول حرب ذات طابع عالمي في تكوين النظام السياسي العالمي. أما التجربة الثانية التي ساهمت في تكوين هذا النظام فهي نجاح البشرية في تأسيس عصبة الأمم كأول منظمة في التاريخ البشري تعنى بشؤون السلام العالمي، وتعلن عن بدء عصر جديد من التعاون بين جميع دول العالم. فالحرب والسلام هما اللذان ساهما في تكوين النظام السياسي العالمي، وظلا أيضا ملازمين له خلال تاريخه إلى الآن. ذلك أن عصبة الأمم

ساعدت ولفترة تاريخية قصيرة في إحلال السلام وتوثيق التعاون بين دول العالم. بيد أن هذه الفترة لم تدم طويلا حيث أصيب النظام العالمي بانهيار شامل، ونشبت حرب عالمية ثانية أكثر دمارا من الحرب العالمية الأولى، وراح ضحيتها حوالي ٤٠ مليون نسمة من سكان الأرض عدا الخسائر المادية الهائلة. لكن ومع انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية برزت مرة أخرى رغبة السلام، وسرعان ما لملم العالم المعاصر أحزانه وسعى جاهداً لخلق تنظيم دولي جديد أكثر فاعلية من عصبة الأمم لحفظ السلام والأمن والاستقرار الدولي.

لقد كان متوقعا، بعد تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة، أن يعم السلام في العالم، وكان يتوقع أن يتخلص العالم من كافة أسلحة الدمار. لكن العالم ليس فقط لم يتخلص من أسلحته وذخائره، وإنما على العكس من ذلك تضاعفت كميات الأسلحة وازداد الرعب والعنف في العالم وبلغ حد الرعب النووي. وأصبح العالم اليوم يمتلك ١٦ ألف مليون طن من المواد المتفجرة تكفي لتدمير العالم بأسره عشرات المرات، وتساوي أكثر من خمسة آلاف ضعف حجم القوة التدميرية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية. بل بلغ جنون العالم في تكديس الأسلحة حدا هائلا حيث صرف في سنة واحدة فقط ما مجموعه ٩٠٠ ألف مليون دولار على الأسلحة والشؤون العسكرية، وكان ذلك سنة ١٩٨٦. والمفارقة الكبرى هي أن هذا العام بالذات قد خصص من قبل الأمم المتحدة كعام دولي للسلام(٥٢).

إن النظام السياسي العالمي يزداد توترا ويزداد تعقيدا منذ تشكيله في أوائل القرن العشرين. فعدد الدول في ازدياد، وكذلك عدد المنظمات والهيئات الدولية والوحدات السياسية الأخرى. كما ازداد بشكل ملحوظ تأثير الأيديولوجيات على النظام السياسي العالمي، وتحولت حروب العالم إلى حروب ذات أبعاد عالمية ودولية، وبرزت أدوات جديدة وغير تقليدية للتأثير في الدول، وأصبح النظام العالمي كتلة متأججة من التناقضات والصراعات والعلاقات المتداخلة والمترابطة والمتأزمة. والسؤال الآن هو كيف يمكن فهم النظام السياسي العالمي، وكيف

يمكن تبسيطه، وكيف يمكن استيعاب تناقضاته؟ وهل هناك نظرية قادرة على وصف وشرح تعقيدات هذا النظام؟

لقد أصبح أمر فهم النظام السياسي العالمي في غاية الأهمية ويتعدى الغاية الأكاديمية والمعرفية البحتة، فبقاء العالم واستمرار ازدهاره يتوقفان على فهم طبيعة هذا النظام وفهم آلياته وتفاعلاته وعلاقات وحداته ببعضها بعض. إن البشرية بأسرها قد أصبحت اليوم معنية مباشرة بما يجري في هذا النظام وأصبحت بحاجة، ربما أكثر من أي وقت آخر، إلى معرفة القوانين المسيرة لهذا النظام والقوى المتحكمة في تطوره. ففهم هذا النظام يتضمن فهم قضايا إنسانية وسياسية مصيرية كالأمن والنظام والرفاهية والعدالة والحرب والسلم، وكذلك الحياة والموت وجميعها قضايا مرتبطة أشد الارتباط بدراسة وفهم النظام السياسي العالمي.

إن هذه القضايا النابعة من صميم النظام السياسي العالمي هي بلا شك قضايا شمولية وفلسفية شديدة التعقيد مما يجعل دراستها وفهمها فهما منظما وشموليا أمرا في غاية الصعوبة. ويبدو أن دراسة النظام السياسي العالمي تعاني أيضا القدر نفسه من الصعوبة، وتتطلب الاستعانة بجميع النظريات والأطر التحليلية والمدارس الفكرية، وتتطلب أيضا الإحاطة بمعرفة موسوعية بالعلوم الإنسانية. لذلك فإن دراسة النظام السياسي العالمي دراسة متكاملة تواجه صعوبات عدة ومشكلات تتعلق بالمضمون والمنهج. فالمشكلة الأولى تتمثل في الخلاف الحاد القائم حول ما إذا كان للنظام السياسي العالمي وجود مادي فعلي وحقيقي وملموس، بمعنى آخر هل هناك وجود حقيقي لمثل هذا النظام يسمح بدراسته وتحليله تحليلا منظما. إن البعض يؤكد على وجود مادي وملموس للنظام السياسي العالمي في حين أن البعض الآخر ينفي وينكر وجوده ويرفض بالتالي إمكانية دراسته دراسة تحليلية. يقول باتريك مورغان: «لا أحد يستطيع أن يثبت وجود النظام السياسي العالمي رغم أن الجميع يعتقدون بوجوده ويتحدثون عنه كما لو أنه موجود فعلا، بل إن البعض يتوهم التخصص في دراسته»(٥٣). لكن

خلافا لهذا الرأي يقول دويرتي وفالتزقراف: «بالطبع هناك وجود فعلي وملموس للنظام السياسي العالمي. إن هذا النظام هو عبارة عن تفاعل وتداخل الوحدات السياسية القومية والدولية والتي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض»(٥٤). إن هذا الخلاف حول وجود أو عدم وجود نظام سياسي عالمي يرتبط بمشكلة أخرى تتعلق بمدى شمولية أو محدودية هذا النظام. فالبعض يعتقد أن النظام السياسي العالمي هو أعم وأشمل نظام قائم في عالمنا المعاصر في حين أن البعض الآخر يرى أن النظام السياسي العالمي هو مجرد نظام فرعي واحد ومحدود بحدود العلاقات والارتباطات الفعلية القائمة بين الدول المكونة لهذا النظام(٥٥). أما المشكلة الأخيرة التي تعترض دراسة النظام السياسي العالمي فتتركز حول ما إذا كان هناك انتظام وتراتب وتناسق تسمح بالتالي بدراسته دراسة تحليلية أم أن هذا النظام هو بطبيعته نظام عشوائي وحدثي يفتقد إلى التراتب والانتظام بحيث تستحيل دراسته كوحدة مترابطة ومتكاملة(٥٦).

وبالرغم من هذه المشكلات التي تواجه الدراسة التحليلية للنظام السياسي العالمي إلا أن هناك عدة مدارس نظرية يحاول كل منها فهم حقيقة العالم المعاصر سياسيا، وفهم أهم القوانين والقوى التي تتحكم في تطويره. وتختلف هذه النظريات باختلاف الرأي حول وجود النظام السياسي العالمي ومدى شموليته وانتظام أحداثه ووقائعه، كما تختلف هذه النظريات باختلاف المنطلقات المنهجية والايديولوجية، لذلك فإن هذه النظريات تتراوح ما بين كونها نظريات واقعية أو مثالية تحليلية أو وصفية، متشائمة أو متفائلة، كما أن هناك نظريات سلوكية، كنظرية اتخاذ القرار، ونظرية تحليل النظم، ونظرية التوازن الدولي، ونظريات أخرى تقليدية كالمنهج القانوني والمنهج التاريخي والفلسفي في دراسة العلاقات السياسية الدولية(٥٧). ويمكن بشكل مختصر الإشارة إلى أربع من أهم هذه المدارس النظرية وأكثرها انتشارا. النظرية الأولى هي النظرية الواقعية التي تفترض أن القضية الجوهرية التي تشغل اهتمام كل دولة من الدول في العالم هي قضية الحفاظ على أمنها القومي وسيادتها الوطنية، وأن الوسيلة التي تتبعها الدول

لتحقيق هذه الغاية هي بناء القوة، وخصوصا القوة العسكرية، واستغلال الظروف المناسبة لبسط نفوذها وتأثيرها وسيطرتها على الدول الأخرى. وينجم عن هذه الحالة صراعات وحروب مستمرة، لذلك فإن الفوضى والعنف هما أبرز سمات النظام السياسي العالمي الذي لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون فهم هذه الحقيقة(٥٨). النظرية الثانية هي النظرية المثالية التي تبرز سمات التعاون بين دول العالم، وتركز على التزامها بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وبقواعد سلوك المجتمع الدولي. تستشهد هذه النظرية بالرغبة الطوعية للدول في التعايش مع بعضها بعض وتطوير العلاقات الودية فيما بينها والقائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ولجوء دول العالم إلى انشاء وتأسيس العديد من المنظمات الدولية التي تهدف إلى حفظ السلام الدولي وتعزيز مجالات التعاون الدولي(٥٩).
والنظرية الثالثة هي النظرية السلوكية التي تركز على تلك التطورات السريعة التي طرأت على جوهر النظام السياسي العالمي، والمتمثلة في فقدان الدولة تدريجيا لأهميتها ودورها المؤثر في العلاقات الدولية في مقابل ذلك النمو والبروز الواضح لنشاطات المنظمات والهيئات الدولية. وتفترض هذه النظرية أن الدولة لم تعد هي الوحدة الوحيدة، بل لم تعد الدولة هي الوحدة المحورية في النظام السياسي الدولي. فتطور العلاقات والارتباطات والتفاعلات بين دول العالم خلال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد ولّد قوى دولية شبه مستقلة كالمنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تحولت إلى مؤسسات فاعلة وإلى عوامل تتحكم في سلوك الدول وتزيد، لا إراديا، ارتباطها واعتمادها على بعضها بعض. لذلك فقد أصبح النظام السياسي العالمي وحدة سياسية مترابطة، والتوجه العام الملحوظ في هذا النظام هو نحو المزيد من تماثل وتجانس دول العالم(٦٠). أما النظرية الأخيرة فهي نظريات التبعية التي تؤكد على أن أبرز سمات النظام السياسي العالمي هي سمة الهيمنة التي تمارسها الدول العظمى على الدول الصغرى والتابعة. وتقول هذه النظريات إن النظام السياسي العالمي منقسم بنيويا إلى نوعين من الدول: دول مهيمنة وتقع في مركز النظام السياسي

العالمي، وهي الدول الصناعية والنووية والمتقدمة، ودول أخرى تابعة تقع على أطراف هذا النظام، وهي الدول المتخلفة اقتصاديا وصناعيا وتقنيا. لذلك لا يمكن فهم هذا النظام دون فهم علاقات التبعية والهيمنة القائمة بين مجموعات الدول المكونة للعالم المعاصر(٦١).

باختصار فان لكل نظرية من هذه النظريات الأربع فهمها الخاص للنظام السياسي العالمي، كما أن كل نظرية من هذه النظريات تبرز سمة تعتقد أنها السمة الأهم والأكثر تعبيرا عن حقيقة وطبيعة النظام السياسي العالمي. وهذا، بلاشك، يؤكد على حقيقة تنوع وتعدد العالم المعاصر حتى لو نظر إليه سياسيا. إنه عالم شديد التعقيد، متنوع الوحدات متعدد السمات والخصائص، وهو عالم ملىء بالصراعات والحروب والتوترات والأزمات في الوقت الذي يميل فيه نحو التعاون والسلام.

وأخيرا ينبغي القول إن هذا الكتاب ينطلق هو أيضا من تصور محدد للعالم المعاصر، وينظر إلى النظام السياسي العالمي من زاوية واحدة فقط ألا وهي زاوية الصراع، ويترك جانبا الزوايا والأبعاد الأخرى وخصوصا مظاهر التعاون الدولي. فالفرضية الرئيسة لهذا الكتاب هي الفرضية التي يشير إليها د. إسماعيل صبري مقلد الذي يقول: «إن الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية الراهنة(٦٢)». ويزعم هذا الكتاب أنه من خلال التركيز على جانب الصراع يمكن التعرف بشكل أفضل على حيوية العالم المعاصر، ويمكن كذلك إبراز أهم تكتلاته ومحاوره وقضاياه وأزماته. إن السبب في اختيار الصراع والتركيز عليه دون غيره من السمات المهمة الأخرى يكمن في الاعتقاد بأن الصراع هو أهم حقيقة في الوجود، بل هو الحقيقة الكبرى في التاريخ وفي العالم المعاصر. فالعالم المعاصر يتكون من جملة من التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات. إن العالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الحارة والباردة، الفعلية والمصطنعة، المادية والعقائدية، الحقيقية والوهمية(٦٣). ورغم أن الصراع هو

ظاهرة قديمة قدم التاريخ والمجتمع البشري إلا أنه ازداد تعقيدا مع تطور الحياة على الأرض ،بل إنه ازداد انتشارا في كل ميادين الحياة ،وازدادت أيضا حدته لدرجة أنه لم يعد بالامكان فهم الحياة وفهم العالم المعاصر دون فهم صراعاته وأزماته المحورية.

وحيث إن صراعات العالم هي بطبيعتها صراعات لامتناهية، بل انه حتى تلك الصراعات السياسية منها هي صراعات لامتناهية في التعدد والتنوع، لذلك وطلبا للتبسيط فإن هذا الكتاب سيوزع جميع صراعات العالم المعاصر إلى محورين، المحور الأول هو محور صراع الشرق والغرب والذي هو في جوهره صراع ايديولوجي ونووي قائم بين الدول الكبرى. أما المحور الثاني فهو محور صراع الشمال والجنوب، وهو في جوهره صراع تاريخي واقتصادي وسياسي قائم بين الدول الغنية والمهيمنة والدول الفقيرة والتابعة. إن هذين المحورين يجمعان فيما بينهما أهم الصراعات العسكرية والايديولوجية والاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر. ويضم الفصلان الثاني والثالث من هذا الكتاب وصفاً وشرحاً لطبيعة الصراع بين الشرق والغرب وأهم تجلياته الايديولوجية والنووية. أما الفصلان الرابع والخامس فسيتناولان الأبعاد التاريخية والاقتصادية للصراع القائم بين الشمال والجنوب.



الفصل الثاني

صِرَاعُ الشرق والغرب

إن أكثر ما يميز عالمنا المعاصر أيديولوجيا وعسكريا هو هذا الصراع الشامل القائم الآن بين الشرق والغرب. فصراع الشرق والغرب هو أكبر حقيقة سياسية تخيم على العالم المعاصر الذي نعيشه ونتفاعل معه. لقد أصبح هذا الصراع من الشمول والتغلغل بحيث إنه تحول إلى جزء من الحياة اليومية والتفكير اليومي الاعتيادي لكل البشر. ولم يبق اليوم أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة غير مرتبط بهذا الصراع، ولم يبق أي بلد في العالم خارج إطاره. ولا يوجد إنسان على هذه الأرض لم يتأثر بعد بجانب من الجوانب الأيديولوجية والعسكرية والسياسية لهذا الصراع. إن صراع الشرق والغرب هو الصراع المحوري والارتكازي في هذا العصر، وهو الذي يؤثر في حركة تطور العالم، وهو المسؤول عن تحولاته وتوتراته وصراعاته، كما أنه مصدر معظم الأزمات الدولية والإقليمية والمحلية في العالم.

ويستمد صراع الشرق والغرب أهميته من كونه صراعاً بين أغنى وأقوى الدول، وهو صراع بين أضخم حلفين عسكريين شهدهما التاريخ. إن صراع الشرق والغرب هو ذلك الصراع القائم بين دولتين نوويتين قادرتين وحدهما على إحداث فناء ودمار شاملين للجنس والوجود البشري كما نعرفه الآن. إن صراع الشرق والغرب هو ذلك الصراع الهادىء أحيانا والمتأجج أحيانا أخرى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومعها جميع الدول الرأسمالية الصناعية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في حلف وارسو. لذلك فإن صراع الشرق والغرب هو في الأساس صراع بين أيديولوجيتين، الرأسمالية والاشتراكية اللتين هما أكثر الايديولوجيات انتشارا وتأثيرا في عالمنا اليوم، لكن هذا الصراع هو أيضا صراع بين المصالح الاستراتيجية والتكتيكية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهما الدولتان اللتان برزتا بعد الحرب العالمية

الثانية واللتان تتمتعان بثقل اقتصادي وجغرافي وسياسي ونووي أضفى عليهما قدرات عظمى غير متوفرة لأي دولة أخرى في العالم. وببروز هاتين الدولتين إلى الصدارة والزعامة في العالم المعاصر تكون قد تحققت تلك النبوءة التي أطلقها المفكر الفرنسي الكسي دي توكيفل. لقد كتب توكيفل قبل أكثر من ١٠٠ سنة قائلا: «لقد قضت أوروبا وقتها إذ ليس ثمة سوى شعبين جديدين: روسيا وأمريكا. إن مستقبل العالم هو بيد هذين الشعبين الكبيرين اللذين سيصطدمان يوما ما، وعندئذ سيشهد العالم صراعات لا يعطينا التاريخ والماضي أي فكرة عنها... إن نقطة انطلاق هاتين الدولتين مختلفة، كما أن طرائق حياتهما متباينة. ومع ذلك يبدو أن كل واحدة منهما مدعوة، بتوجيه من السماء، لتمسك مقاليد العالم بيديها»(١).

إن الصراع بين الولايات المتحدة التي تتزعم الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الذي يقود الشرق الاشتراكي هو صراع عسكري ونووي، وهو أيضا في جوهره صراع ايديولوجي بالإضافة إلى أنه صراع وجودي وكوني يشمل جميع مجالات الحياة. فكل دولة من هاتين الدولتين ترغب في تحقيق التفوق النووي المطلق، وفي تحقيق نصر ايديولوجي حاسم ونهائي على الدولة الأخرى، كما أن كل دولة منهما ترغب في أن تكون هي الدولة الأولى عسكريا، وأن تكون الأقوى والأغنى اقتصاديا، وأن تكون هي، دون الأخرى، الدولة الأكثر حضورا وتأثيرا سياسيا ودبلوماسيا في العالم المعاصر بأسره. وحيث إن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، دون غيرهما من دول العالم، من القدرات والإمكانات المادية والتقنية والعسكرية والمؤسساتية ما يؤهلهما لكي تحققان هذه الرغبات، فإن الصراع بينهما يتحول تلقائيا إلى صراع شمولي وكوني يعم العالم بأسره ويقسمه إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي. ولا يوجد في عالمنا المعاصر صراع آخر بالقدر نفسه من الحضور وبالقدر نفسه من الأهمية والضخامة بل بالقدر نفسه من الخطورة الذي يمتاز به الصراع القائم بين الشرق والغرب. فهذا الصراع وبكل المعايير ليس بالصراع التقليدي والعابر والبسيط والذي يمكن حسمه بالأساليب التقليدية

والمبسطة. إن صراع الشرق والغرب هو صراع مركب ومتداخل، ورغم أن الكل يدركه ويتلمسه ويتأثر بتطوراته وتقلباته لكن لا يبدو أن الجميع يستوعبون أبعاده وتعقيداته، ولا يبدو أن الجميع قادرين على أن يتكهنوا بمترتباته ونتائجه. فهذا الصراع كما يقول عنه إسحاق دويتشر هو مبارزة تاريخية ووجودية كبرى لم تحسم بعد(٢).

لقد مر على صراع الشرق والغرب أكثر من ٤٠ عاما تقريبا، ورغم ذلك ما زال هذا الصراع هو الصراع المحوري الذي يؤثر في مجمل العلاقات الدولية، والذي يأسر انتباه جميع المفكرين والدبلوماسيين والاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من مرور ٤٠ عاما عليه إلا أنه اليوم ربما يكون أكثر حيوية وأكثر اتساعا وتأثيرا في الحياة المعاصرة من أي وقت مضى. ولا يبدو أن هذا الصراع سيفقد أهميته في المستقبل حيث يتوقع أن يظل صراع الشرق والغرب هو الصراع الأبرز في العالم على الأقل في المستقبل المنظور، وربما لمدة ٤٠ سنة قادمة. لقد برز صراع الشرق والغرب على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومر بعدة مراحل تاريخية فاصلة، ووصف بعدة صفات متباينة. فالبعض يصفه بأنه صراع دبلوماسي أو صراع نووي أو صراع ايديولوجي، والبعض يسميه الحرب الباردة أو الوفاق الدولي أو التعايش السلمي أو الانفراج العالمي. ومهما كانت التسميات فقد كان صراع الشرق والغرب في مراحله الأولى محصورا ضمن القارة الأوروبية، ولكن بعد تقسيم قارة أوروبا إلى غربية وشرقية وتأكيد هيمنة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على كل جزء انتقل الصراع إلى شرق آسيا وتم تقسيم كوريا إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومن ثم انتقل صراع الشرق والغرب إلى جنوب شرق آسيا. وفي مرحلة لاحقة تمركز الصراع في كوبا، وأوشك أن يتحول إلى مواجهة نووية خطيرة. لكن بعد تجاوز الأزمة في كوبا أصبح صراع الشرق والغرب حاضرا في كل صراع إقليمي وفي كل حرب أهلية وفي كل خلاف مهما صغر أمره وفي أي بقعة من بقاع الأرض. لقد أصبح صراع الشرق والغرب جزءاً مؤثراً في جميع الأزمات في العالم وأصبح يغذي جميع التوترات الأخرى في

العالم، وأصبحت هذه الأزمات والتوترات والصراعات مجرد صراعات وتوترات متفرعة من صراع الشرق والغرب.

بالإضافة إلى ذلك فكلما ازداد انتشار صراع الشرق والغرب ليغطي العالم بأكمله ازداد معه أيضا خطر حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كذلك فإن خطر حدوث مواجهة عسكرية يتضاعف مع تضاعف حدة سباق التسلح النووي بينهما وتحوله إلى سباق جنوني ومذهل لتكديس الرؤوس والأسلحة النووية. لقد أضفت هذه الأسلحة النووية بعداً تدميريا مخيفا على صراع الشرق والغرب وتحول إلى كابوس حقيقي يؤرق ويقلق العالم المعاصر بأكمله، ذلك أن احتمال وقوع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو احتمال مذهل لدرجة عدم التصديق، ويتضمن من بين أمور عديدة دماراً نهائياً لهاتين الدولتين ولحلفائهما المتنافسين، وربما تضمن أيضا نهاية مروعة للحضارة الإنسانية بأكملها.

إن ادخال السلاح النووي إلى صراع الشرق والغرب زاد من تعقيد هذا الصراع، وأدى إلى اختلاف الرأي حول طبيعته وماهيته ومسبباته وتعرجاته ومراحله. لكن الذي لا يختلف فيه أي مهتم أو متابع لصراع الشرق والغرب هو محورية هذا الصراع وتحوّله إلى بديهية ثابتة في الحياة المعاصرة، وإلى مسلمة من مسلمات العلاقات الدولية الراهنة. وأصبح من العسير فهم العالم المعاصر دون فهم صراع الشرق والغرب، وفهم مدى تأثيره في مجمل الوقائع الحياتية المعاصرة. يقول جون ستسنجر: «إن صراع الشرق والغرب يخيم علينا جميعا كأنه قدر ومصير قد أرسلتهما لنا السماء. ولقد تغلغل هذا الصراع في وجودنا المعاصر وتحول إلى بديهية أساسية من بديهيات العلاقات الدولية. ورغم أن الجميع يدرك وجود هذا الصراع من حولنا، بل إننا جميعنا ندرك أيضا مترتباته ومخاطره، إلا أننا لم نستوعب بعد كل أسراره ولم نكتشف حقيقة مسبباته»(٣).

والسؤال الآن هو: ما هي حقيقة هذا الصراع الذي يفرض نفسه بهذا العمق

على كل وجه من أوجه الحياة ويغطي العالم المعاصر بأكمله؟ وكيف انقسم العالم إلى شرق وغرب ولماذا؟ ومن هو الشرق ومن هو الغرب؟ وما هي قدرات وإمكانات كل منهما؟ وما هي المراحل التاريخية لهذا الصراع وما هو مستقبله؟.

قدرات وإمكانات الغرب:

يجسد كل من الشرق والغرب قمة الثرائين المادي والاقتصادي، وقمة التقدمين الصناعي والتقني في العالم المعاصر. ويمثل الشرق والغرب ذروة القوتين العسكرية والنووية وذروة الهيمنة السياسية والدبلوماسية في هذا العالم. وعندما تكون ثروة العالم الحقيقية هي من نصيب الشرق والغرب، وعندما تتركز القوة النووية في العالم بيد الشرق والغرب، وعندما يحتكر الشرق والغرب التطورين التقني والعلمي في العالم، وعندما تكون القدرات والإمكانات المادية والتقنية والعسكرية الفعلية هي من نصيبهما عندئذ يصبح أيضا الصراع بينهما صراعا شموليا وكونيا، ويصبح هو الصراع الأول، وربما الوحيد المهم في العالم المعاصر.

يتكون الغرب من مجموعة رئيسة من الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية معظم دول أوروبا الغربية وخصوصا بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا بالإضافة إلى كندا واليابان والدول الصغيرة الأخرى التابعة لهذه المجموعة من الدول الرأسمالية. إن مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية تشكل فيما بينها بؤرة القوى البشرية والاقتصادية والعسكرية الفاعلة للغرب. ويتجلى الغرب بكل وضوح في مجموعة الدول التي تشكل منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) الذي تأسس في ٤ ابريل ١٩٤٩. ويضم حلف الناتو والذي هو أداة الغرب الدفاعية الأولى ١٥ دولة رأسمالية غربية. ويعتبر هذا الحلف أضخم تكتل عسكري في العالم، ويمتلك من الأسلحة النووية ما يكفي «لإبادة الكرة الأرضية بصورة نهائية وكاملة عدة مرات»(٤). وحلف شمال الأطلسي هو أول حلف في التاريخ يصمد قرابة أربعين عاما في وقت السلم، وهو الأول من نوعه الذي تزداد عضويته سنة بعد أخرى منذ تأسيسه(٥). ولقد بلغ إجمالي الإنفاق

العسكري للدول الغربية (بما في ذلك اليابان) أكثر من ٣٤١ ألف مليون دولار في سنة ١٩٨٣، مما يعني أن هذه الدول تنفق فيما بينها ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي(٦). ويحتفظ الغرب بقوات مسلحة قوامها ستة ملايين جندي يتواجد مليونان ونصف مليون على الساحة الأوروبية تحت القيادة المشتركة لحلف الناتو، كما يمتلك الغرب تحت هذه القيادة حوالي ٢٢ ألف دبابة، و ٣٨٠٠ طائرة حربية منها ٥٧٣ قاذفة نووية بالإضافة إلى ١٩٦ غواصة منها ٣٥ غواصة نووية، و ٣٦٠ سفينة حربية، و ١١ ألف مدفعا ومالا يقل عن ٧ آلاف رأس نووي(٧). وبالإضافة إلى هذه القدرات العسكرية فإن الغرب يتمتع أيضا بقوة اقتصادية ومادية هائلة لا تضاهيها قوة اقتصادية أخرى في العالم المعاصر. فمثلا يبلغ اجمالي الناتج القومي للغرب أكثر من ٧,٥ ألف ألف مليون (٧,٦٥١,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، أي قرابة ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي يبلغ ١٣ ألف ألف مليون دولار، بالرغم من أن عدد سكان الغرب هو ٧٥٠ مليون نسمة، أي ١٥٪ فقط من إجمالي عدد سكان العالم في الوقت الذي لا تزيد نسبة المساحة على ١٧٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية. ويتمتع الفرد في الغرب بأعلى معدل للدخل في العالم حيث يصل هذا المعدل حوالي ١٠٢٥٢ دولاراً سنوياً. كذلك فإن الغرب يحتكر وحده أكثر من ٥٠٪ من جميع الصادرات والواردات في العالم، ويتمتع بهيمنة شبه مطلقة على التجارة الدولية. أما اجتماعيا فيصل إجمالي إنفاق الغرب على التعليم سنويا حوالي ٤٠٠ ألف مليون دولار، أي ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على التعليم، ويصل إنفاقه السنوي على الصحة حوالي ٣٩٥ ألف مليون دولار، أي أكثر من ٦٦٪ من اجمالي الانفاق العالمي على الصحة، ويوجد في الغرب حوالي مليون ونصف مليون طبيب أي ما يعادل إجمالي عدد الأطباء في العالم. كما يوجد في الغرب أكثر من ستة ملايين ونصف مليون مدرس، وتصل نسبة المتعلمين فيه ٩٦٪ في حين يبلغ متوسط عمر الفرد في الغرب ٧٤ عاما وهو أعلى متوسط في العالم(٨).

ويتضح من الأرقام والبيانات أن الدول الصناعية الرأسمالية الغربية حوالي

(١٤ دولة فقط) تمتلك فيما بينها قدرات وإمكانات عسكرية واقتصادية هائلة تفوق كل القدرات والإمكانات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأخرى في العالم. لكن ينبغي منذ الآن توضيح أن القدرات والامكانات المتاحة للغرب ليست موزعة بالتساوي على جميع دُوله. ذلك أن القدرات الجماعية الهائلة للغرب هي في حقيقتها قوة وقدرة خاصتان بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر الرأسمالي الغربي. إن الغرب يستمد قوته من قوة الولايات المتحدة، بل إن الغرب هو بأمس الحاجة إلى الحماية العسكرية والنووية الأمريكية، كما أن ازدهار اقتصاد الدول الغربية مرتبط بنمو وازدهار الاقتصاد الغربي وأحيانا كثيرة يكون اقتصاد الدول الرأسمالية الغربية مجرد اقتصاد تابع للاقتصاد الأمريكي. فالاقتصاد الأمريكي هو من الضخامة بحيث إنه وحده يشكل ٢٥٪ من إجمالي الاقتصاد العالمي. كذلك فإن القوة النووية الأمريكية هي من الضخامة بحيث إنها تشكل ٩٥٪ من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بأكمله. ويتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة سنة ١٩٨٨ حوالي أربعة آلاف ألف مليون دولار. أما الإنفاق العسكري السنوي للولايات المتحدة فقد بلغ في الثمانينات ما معدله ٣٠٠ ألف مليون دولار، أي حوالي ٤٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي السنوي. لذلك فإن الولايات المتحدة ما زالت هي الدولة الأولى في العالم من حيث إجمالي الناتج القومي، ومن حيث إجمالي الإنفاق العسكري، ومن حيث التقنية العسكرية والمدنية. وهي الأولى من حيث صادرات ومبيعات الأسلحة، ومن حيث الانتشار الجغرافي العسكري والقواعد العسكرية في العالم، وهي الأولى من حيث حجم الأسطول البحري، وهي الأولى من حيث عدد المفاعلات النووية، وهي أيضا الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية إذ تمتلك منها الولايات المتحدة حوالي ٣٣ ألف راس نووي مختلفة الأحجام والأنواع.

وباختصار فإن الغرب يستمد قوته من القدرات والإمكانات الهائلة المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإن تفوق الغرب مرتبط ارتباطا جوهريا

جدول رقم (١)
قدرات وإمكانات الشرق والغرب في سنة ١٩٨٦

مؤشرات مختارة	الغرب (ممثل في حلف الناتو)	الشرق (ممثل في حلف وارسو)	العالم
عدد السكان	٦٣٠ مليون نسمة	٣٩٠ مليون نسمة	٥ آلاف مليون نسمة
نسبة سكان المدن	٧٤٪	٦٤٪	٤٣٪
المساحة	٢٢,٧٤٢,٠٠ ك م٢	٢٣,٣٩٣,٠٠ ك م٢	١٣٢,٨٠٠,٠٠٠ ك م٢
إجمالي الناتج القومي	٦,٤٥١,٥٧٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢,٤٠٤,٩٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٣,٠٨٧,٩٧٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي الإنفاق العسكري	٣٢٩,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢٣٠,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٧٢٨,٣٥٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	٥,١٪	٩,٦٪	٥,٦٪
الإنفاق السنوي على التعليم	٣٣٨,٤٤٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٠٩,٨١٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦٤٤,٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار
الإنفاق السنوي على الصحة	٣٣٥,١٠٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٧٩,٧٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٥٤٥,٠٠٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي المساعدات الخارجية	٢١,٦٧٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٣٦,٣٩٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار
عدد القوات المسلحة (في أوروبا)	٢,٣٠٠,٠٠٠ جندي	٢,٤٠٠,٠٠٠ جندي	٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جندي
عدد الأطباء	١,٣٥٨,٠٠٠ طبيب	١,٣٥٤,٦٠٠ طبيب	٤,٥٦٧,٤٠٠ طبيب
عدد المدرسين	٥,٩٢٩,٠٠٠ مدرس	٣,٣٥٣,٠٠٠ مدرس	٣٣,٥٢٠,٠٠٠ مدرس
متوسط دخل الفرد السنوي	١٠,٢٥٢ دولار	٦,٢٧٣ دولار	٢,٨٣٩ دولار
نسبة المتعلمين	٩٦٪	٩٩٪	٧١٪
متوسط عمر الفرد	٧٤ سنة	٧٠ سنة	٦٣ سنة
إجمالي قيمة الصادرات	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢,٠٤٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي قيمة الواردات	١,٢١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢,١٢٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار

بقيادة الولايات المتحدة إياه، والتي تمتلك قوى اقتصادية ونووية وتقنية تجعل تفوق الغرب على الشرق وعلى سائر دول العالم تفوقا مطلقا. فمهما، إذاً، بدا للمتابع أن الصراع بين الشرق والغرب هو صراع بين طرفين متساويين فإن حقيقة الأمر هو عكس ذلك. حيث إن هناك اختلافات كبيرة في قدرات وإمكانات هذين الخصمين الأيديولوجيين. وجميع المؤشرات تظهر أن للغرب تفوقاً على الشرق في جميع المجالات. انظر الجدول رقم (١).

ويؤكد فريد هاليداي هذه الحقيقة قائلا: «إن أول ما ينبغي التأكيد عليه عند الحديث عن الصراع الاقتصادي والسياسي بين الشرق والغرب هو أن هذا الصراع هو في جوهره صراع بين طرفين غير متساويين رغم جميع مظاهر المساواة الواضحة من الوهلة الأولى. هكذا بدأ الصراع بين الشرق والغرب قبل أربعين عاما غير متساوٍ، وهكذا هو وضعه في الوقت الراهن»(٩). لكن عدم التساوي في القدرات والإمكانات بين الشرق والغرب لا يعني مطقا التقليل من القدرات والإمكانات العسكرية والاقتصادية والبشرية المتاحة للشرق. إن هذه الإمكانات والقدرات إن لم تكن تجاري قدرات وإمكانات الغرب فإنها على الأقل من الضخامة والاتساع بحيث تشكل تحديا صميمياً للغرب وخصوصا في مجال القوة العسكرية والنووية التي تعادل الآن القوة العسكرية والنووية للغرب إن لم تكن قد تجاوزتها فعلا.

قدرات وإمكانات الشرق:

يتكون الشرق في الأساس من مجموعة رئيسة من الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي وعضوية معظم دول أوروبا الشرقية. ويمكن أيضا لأسباب ايديولوجية محضة ضم الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكوبا إلى معسكر الشرق. هذه المجموعة من الدول تمثل النقيض الأيديولوجي للرأسمالية، وتمثل البديل الاجتماعي من الغرب. كما تشكل القوة الاقتصادية الثانية في العالم بالإضافة إلى أنها القوة العسكرية والنووية الوحيدة المنافسة للقوة العسكرية والنووية للدول الرأسمالية الغربية. وتتجسد قوة وقدرات الشرق بشكل واضح في حلف وارسو

الذي ظهر إلى حيز الوجود في ١٤ مايو ١٩٥٥، أي بعد ٦ سنوات على قيام حلف ناتو الغربي. ويضم حلف وارسو الذي يسمى رسميا معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، كلاً من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي، هذا وقد انسحبت ألبانيا من الحلف على أثر انحيازها الأيديولوجي للصين(١٠). ويبلغ عدد سكان الشرق أكثر من ٣٩٠ مليون نسمة يقطن ٦٤٪ منهم في المدن. ورغم تقارب المساحة الجغرافية بين الشرق والغرب (٢٣ مليون كيلو متر مربع لكل منهما) إلا أن مساحة الأراضي المزروعة في الشرق أقل كثيراً من مساحة الأراضي الزراعية في الغرب مع أن ٣٦٪ من سكان الشرق هم من المزارعين. أما اقتصاديا فقد بلغ إجمالي الناتج القومي لدول الشرق حوالي ٢,٥ ألف ألف مليون (٢,٤٠٤,٩٦٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، أي حوالي $\frac{١}{٣}$ اجمالي الناتج القومي للغرب فقط ويعادل ١٨٪ من اجمالي الناتج القومي العالمي(١١). هذا ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في الشرق ٦٢٣٧ دولاراً، أي أن هذا المتوسط هو أقل بـ ٤٠٧٩ دولاراً من متوسط دخل الفرد في الغرب الذي يتجاوز عشرة آلاف دولار. ويساهم الشرق بجزء ضئيل جدا في اجمالي التجارة الدولية حيث لا تتجاوز نسبة صادراته ووارداته ٨٪ و ١٢٪ من اجمالي صادرات وواردات العالم على التوالي(١٢). من ناحية أخرى فإن الإنفاق الاجتماعي لدول الشرق هو أيضا، وبخلاف ما يمكن توقعه، محدود مقارنة بالانفاق الاجتماعي للغرب. فمثلا يبلغ اجمالي الإنفاق السنوي على التعليم في الشرق حوالي ١١٠ آلاف مليون دولار، أي حوالي $\frac{١}{٤}$ اجمالي إنفاق الغرب السنوي على التعليم. أما الإنفاق الصحي في الشرق فإنه لا يتجاوز ٨٠ ألف مليون دولار، أي ٢٠٪ فقط من إجمالي إنفاق الغرب على الصحة سنويا. كذلك فإن المساعدات الخارجية السنوية التي تقدمها دول الشرق لا تتجاوز ٣,٢ ألف مليون دولار وهو ما يعادل ١٢٪ من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دول الغرب، والذي يتجاوز ٢٥ ألف مليون دولار سنويا. لكن رغم أن القدرات والإمكانات الاقتصادية والبشرية

والاجتماعية للشرق هي أقل من تلك المتاحة للغرب إلا أن الشرق استطاع أن يقف متساويا مع الغرب عسكريا ونوويا، بل يتجاوزه أحيانا عدديا. فمثلا ينفق الشرق ٩,٦٪ من إجمالي ناتجه القومي على الأغراض العسكرية مقابل ٥٪ فقط للغرب، كما يبلغ إجمالي الإنفاق العسكري لدول حلف وارسو أكثر من ٢٣٠ ألف مليون دولار سنويا. أي حوالي ٣٢٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يبلغ ٧٨٢ ألف مليون دولار. ويحتفظ حلف وارسو بقوات مسلحة قوامها ٢,٤٠٠,٠٠٠ جندي. ويتفوق حلف وارسو على حلف الناتو في إجمالي عدد الدبابات الذي يبلغ ٥٢,٢٠٠ دبابة مقابل ٢٥,٢٠٠ دبابة لحلف الناتو. ويمتلك حلف وارسو ٣٧ ألف آلية ومدفعا مقابل ١١ ألف لحلف الناتو، و ٨٠٠٠ ألف طائرة مقاتلة مقابل ٣٨٠٠ طائرة مقاتلة لحلف الناتو، بالإضافة إلى ٢٣١ غواصة مقابل ١٩٦ غواصة للغرب. كذلك فإن حلف وارسو لديه ١٣٦٥ صاروخا قصير المدى مقابل ١٣٧ صاروخا لحلف الناتو، و ١٨٣٦ صاروخا متوسط المدى مقابل ٨٦٧ صاروخا لحلف الناتو(١٣).

وكما هو الحال بالنسبة إلى الغرب فإن القدرات والإمكانات الحقيقية المتاحة للشرق ولحلف وارسو هي قدرات وإمكانات خاصة بالاتحاد السوفيتي. إن القوتين النووية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي هما اللتان تجعلان من الشرق منافسا دوليا خطيرا للغرب، وتجعلانه ندا ايديولوجيا وخصما سياسيا ودبلوماسيا عنيدا على الصعيد العالمي. إن لدى الاتحاد السوفيتي، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، قدرات اقتصادية وإمكانات عسكرية وقوة نووية ضخمة. لكن خلافا للولايات المتحدة، التي تعايش تراجعا وانحسارا منذ منتصف السبعينات، فإن القدرات والإمكانات السوفيتية هي في حالة انتعاش وانتشار ونمو متصاعد. لقد استطاع الاتحاد السوفيتي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية محطما اقتصاديا أن يقلّص خلال الأربعين سنة الأخيرة الفارق الاقتصادي بينه وبين الولايات المتحدة. فبعد أن كان الاقتصاد السوفيتي لا يتجاوز خُمس نظيره الأمريكي سنة ١٩٤٥ تقلّص هذا الفارق إلى الثلث سنة ١٩٦٣، وأصبح لا يتجاوز النصف

سنة ١٩٨٣ . وعليه فقد ازداد الناتج القومي للاتحاد السوفيتي من ٣٥٧ ألف مليون دولار سنة ١٩٦٦ إلى ٦٣٤ ألف مليون دولار سنة ١٩٧٣(١٤)، ثم قفز إلى ١,٨ ألف ألف مليون دولار سنة ١٩٨٥ . إن الاقتصاد السوفيتي هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم ويشهد نمواً سنوياً مذهلاً، بل لقد استطاع الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة أن يتجاوز الولايات المتحدة اقتصاديا في العديد من المجالات الانتاجية الحيوية. فالاتحاد السوفيتي هو الأول في العالم من حيث إنتاج النفط وهو الأول من حيث انتاج الحديد والصلب والإسمنت وانتاج أدوات المكائن والسيارات الثقيلة. أما على الصعيد الاجتماعي فإن الاتحاد السوفيتي يحتل الموقع رقم ٢٣ من حيث الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي في العالم، ويأتي في الموقع الرابع عالميا من حيث نسبة المتعلمين، والتي تبلغ ٩٩٪ ،كما أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان لكل طبيب إذ يوجد فيه طبيب واحد لكل ٢٩٠ نسمة.ويبلغ إجمالي عدد الأطباء فيه ١,١٠٣,٠٠٠ طبيب، أي ضعف عدد الأطباء في الولايات المتحدة وحوالي ربُع إجمالي عدد الأطباء في العالم(١٥). من ناحية أخرى لا يزال الاتحاد السوفيتي مستمرا في تطوير قواته المسلحة وتوسيعها حيث زاد حجم هذه القوات بنسبة ٢٠٪ خلال العقد الماضي(١٦). وقد شملت هذه الزيادة نموا في عدد الصواريخ والغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية. وأصبح الاتحاد السوفيتي على أثر ذلك الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الصواريخ العابرة للقارات، ومن حيث عدد الغواصات النووية في حين اضاف إلى قواته قاذفات تي- يو ٢٢ ، والتي تعتبر الأضخم في العالم(١٧). هذا ويبلغ اجمالي الإنفاق العسكري للاتحاد السوفيتي ٢١٢ ألف مليون دولار، أي ٩٢٪ من إجمالي الانفاق العسكري لدول حلف وارسو. ويعتبر الاتحاد السوفيتي أيضا الأول في العالم بالنسبة لعدد القوات المسلحة حيث يحتفظ بأكبر عدد من القوات المسلحة بين جميع دول الشرق بالإضافة إلى الولايات المتحدة، حيث يبلغ عدد القوات المسلحة السوفيتية ٣,٨٠٠,٠٠٠ جندي مقابل ٢,٨٠٠,٠٠٠ جندي في الولايات المتحدة.

إن هذه القوة العسكرية الهائلة للاتحاد السوفيتي إضافة إلى القدرات المادية والتقنية الأخرى لدول حلف وارسو كافية لجعل الشرق المنافس الاستراتيجي الوحيد الذي ينبغي للغرب أن يخشاه ويستعد لمواجهته. كذلك فإن الإمكانات العسكرية والاقتصادية المتاحة للشرق وخصوصا تلك المتاحة للاتحاد السوفيتي تؤهله لكي يتنازع مع الغرب زعامة العالم ويشاركه في إدارة شؤونه. ويقسم العالم إلى محورين رئيسين هما محور الشرق الاشتراكي ومحور الغرب الرأسمالي. ولا يوجد في الوقت الراهن طرف ثالث يمتلك من القدرات والإمكانات ما لدى دول الشرق والغرب لكي يستطيع أن ينافسهما على زعامة العالم، ويستطيع بالتالي أن يلغي انقسام العالم إلى شرق وغرب. إن الشرق والغرب يحتكران فيما بينهما ٨٢٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، ويحتكران فيما بينهما ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، كما يحتكران فيما بينهما ٨٢٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على الصحة والتعليم على التوالي. ويوجد في الشرق والغرب ٦٠٪ من إجمالي عدد أطباء العالم، و٣٣٪ من إجمالي عدد المدرسين في العالم، و٤٢٪ من إجمالي عدد القوات المسلحة في العالم، و ٩٩,٩٩٪ من عدد الرؤوس والصواريخ النووية في العالم.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي:

إن تقسيم العالم إلى شرق وغرب هو عمليا تقسيمه إلى مناطق نفوذ تابعة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هاتين الدولتين تستخدمان دول الشرق والغرب الأخرى وتستخدمان مؤسسات الشرق والغرب العسكرية والسياسية والدبلوماسية المختلفة كأدوات في صراعهما الثنائي من أجل الهيمنة على العالم المعاصر. فالعالم بهذا المعنى مازال في جوهره عالماً ثنائي القطبية، توزعت فيه إمكانات العالم الفعالة بين قوتين متنافستين ومتسلطتين تسلطا مطلقا(١٨) هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هاتين الدولتين تمتلكان فيما بينهما ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، و ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق

جدول رقم (٢)

قدرات وامكانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٨٦

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
عدد السكان	٢٤٠ مليون نسمة	٢٧٥ مليون نسمة
نسبة سكان المدن	٪٧٤	٪٦٤
المساحة	٩,٣٧٣,٠٠٠ ك م٢	٢٢,٤٠٢,٠٠٠ك م٢
إجمالي الناتج القومي	٣,٨٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١,٧٤٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي الإنفاق العسكري	٢٩٧,١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	٪٦,٥	٪١١,٥
الإنفاق السنوي على التعليم	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٨٦,٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
الإنفاق السنوي على الصحة	١٣٨,٥١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي المساعدات الخارجية	٨,٠٨١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
عدد القوات المسلحة	٢,٢٢٢,٠٠٠ جندي	٣,٨٠٠,٠٠٠ جندي
عدد الأطباء	٤٨١,٤٠٠٠ طبيب	١,١٠٣,٠٠٠ طبيب
عدد المدرسين	٢,٤٦٢,٠٠٠ مدرس	٢,٥٩٣,٠٠٠ مدرس
متوسط دخل الفرد السنوي	١٤,١٧٢ دولار	٦,٧٨٤ دولار
نسبة المتعلمين	٪٩٧	٪٩٩
متوسط عمر الفرد	٧٥ سنة	٧٠ سنة
إجمالي الصادرات	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٨٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
إجمالي الواردات	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
الترتيب العالمي من حيث الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي	٣	٢٣
الترتيب العالمي من حيث الإنفاق العسكري	٤	١٢
الترتيب العالمي من حيث دخل الفرد السنوي	٧	٢٨

العسكري العالمي، و ٨٠٪ من جميع الأبحاث العلمية في العالم، و ٩٧٪ من جميع الأسلحة والرؤوس النووية في العالم. ولديها ٧٥٪ من جميع القدرات التدميرية في العالم، وهي قوة كافية لإفناء العالم وقتل كل شخص من سكان الأرض مالا يقل عن ١٢ مرة متتالية. إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قادرتان على إنفاق ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار على الأغراض العسكرية في كل دقيقة من دقائق العمر الزمني وعلى مدار السنة دون توقف، وهي قدرة غير متوفرة لجميع دول العالم مجتمعة. لكن عند عقد مقارنة بين قدرات وإمكانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتضح أن للولايات المتحدة تفوقا نسبيا في معظم المجالات الحيوية.

فالاقتصاد الأمريكي يبلغ ضعف حجم الاقتصاد السوفيتي، ومتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ ضعف متوسط دخل الفرد في الاتحاد السوفيتي. وما زالت الولايات المتحدة متقدمة ليس فقط على الاتحاد السوفيتي، بل على سائر دول العالم تقنيا. ويظل الاتحاد السوفيتي متأخراً بحوالي عشر سنوات عن الولايات المتحدة في حقل تقنيات الكمبيوتر والعقول الالكترونية، بل إنه وفي ١٤ مجالا من ٢٠ مجالا من مجالات التقنيات الدقيقة تبرز الولايات المتحدة كدولة متفوقة على الاتحاد السوفيتي(١٩).

ويرجع هذا التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي إلى عدة عوامل تاريخية وموضوعية وجيوبوليتيكية. لقد بدأت هاتان الدولتان مرحلة نموهما وتطورهما من لحظتين تاريخيتين مختلفتين لهما تأثيرهما البالغ على واقع التنافس بينهما الان. فقد كان الاتحاد السوفيتي في مطلع هذا القرن أفقر الدول الكبرى، وكان يعاني من انتشار الأمية والتفكك الوطني والانكماش السياسي، وهزائم في حروبه الخارجية وثورة داخلية عارمة. في مقابل ذلك كانت الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن أغنى الدول الكبرى، وكانت تعيش لحظات ازدهار وانتعاش اقتصادي وصناعي وبمستويات لم تشهدها أي دولة أخرى(٢٠). كذلك فإنه حتى بعد تفاقم الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عقب انتهاء الحرب

العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفيتي في وضع اقتصادي ومادي وبشري فاجع نتيجة الدمار الهائل الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية باقتصاده وبنيته الاجتماعية والتحتية، والتي أدت أيضا إلى مقتل عشرين مليـون نسمة من شعب الاتحـاد السوفيتي. ورغم أن الاقتصاد قد دمر تدميرا خطيرا ومأساويا إبان الحرب العالمية الثانيـة فقد ظل اقتصاد الولايات المتحدة في المقابل سالما وبعيدا عن تأثيرات الحرب المدمرة، بل إنه على العكس من ذلـك فقد تسببت الحـرب في انعاش وازدهار الاقتصاد الأمريكي الذي برز كأقوى اقتصاد في العالم.

فالظروف التاريخية قد ساهمت فعلا في تدعيم التفـوق الاقتصادي الـراهن للولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي الذي استطاع رغم تلك الظروف التاريخية القاهرة أن يصبح اليوم من أغنى الدول، وأصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وكما أن الظروف التاريخية قد ساعدت الولايات المتحدة على تحقيق التفوق الاقتصادي فإن العوامل والمعطيات الجيوبوليتيكية ساهمت هي أيضا بدورها في تدعيم وتعزيز تفوق الولايات المتحدة استراتيجيا على الاتحاد السوفيتي. فالاتحـاد السوفيتي، خلافا للولايات المتحدة، هو دولة مترامية الأطراف جغرافيا، وهو أكبر دولة في العالم من حيث المساحة. ويقع الاتحاد السوفيتي في قارتين وهو محاط بعشرين دولة غير صديقة في حين يقع على حدود الولايات المتحدة بلدان صديقان هما كندا والمكسيك. كذلك فإن الاتحاد السوفيتي هو في وضع يواجه فيه أربعاً من القوى النووية الرئيسة الخمس في العالم والتي هي جميعها قوى صديقة وحليفة للولايات المتحدة ومعادية ايديولوجيا وسياسيا للاتحاد السوفيتي. لذلك فإن على الاتحـاد السوفيتي أن يوزع قدراته وإمكاناته النووية على أكثر من هدف في حين أن القوة النووية للولايات المتحدة لا تستهدف سوى عدو استراتيجي واحد ووحيد هو الاتحاد السوفيتي. ويلاحظ أيضا ان الاتحاد السوفيتي محاط بحوالي ٢٤٠٠ قاعدة عسكرية معادية في حين لا يمتلك هو أي قاعدة عسكرية قريبة من حدود الولايات المتحدة، بل إنه لا يملك أيّ رؤوس نوويـة خارج حـدوده وحدود دول حلف وارسو في الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة أكثر من ١٢٠٠ رأسا نوويا

مثبتة في قواعد خارج الولايات المتحدة. وأخيرا فإن الاتحاد السوفيتي يفتقر أيضا إلى التوسع العسكري العالمي الملحوظ للولايات المتحدة التي تمتلك ٣٠٠ قاعدة عسكرية رئيسة في الخارج، ولها أكثر من مليون جندي في ٣٠ دولة وهي عضو في خمسة تحالفات دفاعية إقليمية، ولها معاهدات دفاعية مع ٤٢ دولة، وهي كذلك عضو في ٥٣ منظمة دولية، وتقدم مساعدات عسكرية واقتصادية لأكثر من ١٠٠ دولة من دول العالم(٢١). إن جميع هذه العوامل تؤثر في قوة الدولتين المتنافستين، وهي لاشك تضعف القدرات العسكرية السوفيتية. لكن رغم ذلك يظل الاتحاد السوفيتي، وبإقرار هيئة رؤساء الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية «المنافس العسكري الرئيس للولايات المتحدة وأخطر خصم لها، وهو يشكل الخطر الاستراتيجي الحقيقي الوحيد على الولايات المتحدة»(٢٢).

أن الولايات المتحدة هي بلا شك القوة الاقتصادية والاستراتيجية الأولى في العالم المعاصر، لكن هذه القوة الاقتصادية والاستراتيجية الأولى هي الآن في طور التآكل وربما أيضا السقوط النهائي. فالولايات المتحدة لم تعد قادرة على مواجهة المنافسة الاقتصادية والتجارية والتقنية التي تمثلها قوى اقتصادية صاعدة كاليابان وألمانيا الغربية. كما أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق النووي المطلق، وبدأت تتراجع في المجالين العسكري والنووي لصالح الاتحاد السوفيتي. ولهذا، وكما يقول بول كيندي، فان العالم ربما هو اليوم أقل قطبية ثنائية مما كان عليه خلال الفترة من ١٩٤٥ـ ١٩٧٥(٢٣). لكن رغم هذا التقهقر في الهيمنة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة يظل العالم المعاصر في جوهره عالماً منقسماً إلى شرق اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي وغرب رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، كما يظل الصراع بين الشرق والغرب هو الصراع الأبرز والأخطر الذي يقلق البشرية في كل بقعة من بقاع العالم المعاصر. ويبقى الآن توضيح كيف انقسم العالم المعاصر إلى شرق وإلى غرب، وما هي المرحلة التاريخية لصراع الشرق والغرب وما هو مستقبله.

ماهية وطبيعة صراع الشرق والغرب:

إن الأصل في انقسام إلى شرق وغرب هو وجود تناقضات جوهرية في المصالح الاستراتيجية والمعتقدات الايديولوجية بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. إن الشرق والغرب يمثلان ايديولوجيات مختلفة، وينطلقان من تصورات وانطباعات متباينة تجاه الواقع وتجاه نوايا بعضهما. ويحاول كل من الشرق والغرب تحقيق غايات وأهداف متضاربة، ويسعى كل منهما لتحقيق مصالح متضادة. كما يطمح كل من الشرق والغرب إلى تعزيز تفوقه وهيمنته على العالم المعاصر، وتشكيل تطوره بما يتناسب مع مصالحه وايديولوجيته الخاصة، لذلك فإن الصراع بينهما هو صراع تصورات بقدر ماهو صراع مصالح مادية وحيوية. بل ربما كانت التصورات والتصورات المضادة هي اكثر تسببا في استمرار الصراع بين الشرق والغرب من تباين المصالح الاستراتيجية بينهما. فالدول، وخصوصا الدول الكبرى كما يوضح ستسنجر، هي أكثر عرضة من غيرها للتصارع والاختلاف انطلاقا من تصورات وانطباعات وهمية وخيالية حول نوايا بعضها. فالتصورات، وليست الحقائق الموضوعية، هي التي تتحكم في تصرفات وسلوكيات وسياسات هذه الدول(٢٤). وينطبق هذا التعميم اكثر ماينطبق على واقع صراع الشرق والغرب، حيث إن للغرب انطباعه وتصوره الخاص عن الشرق وللشرق فهم خاص لأهداف ونوايا الغرب. ولكل من الشرق والغرب تصوره المحدد لطبيعة صراعه مع الآخر.

فالغرب يرجع أصل صراعه مع الشرق إلى مايعتقده بالطبيعة التوسعية للايديولوجية الشيوعية التي تعتنقها دول الشرق. ويعتقد الغرب أن هذه الايديولوجية هي بطبعها ايديولوجية ثورية معادية للراسمالية. ويؤمن الغرب أن الأيديولوجية الشيوعية ترغب في تحويل العالم بأسره إلى عالم اشتراكي، وإلى عالم لاطبقي وذلك من خلال الثورات العمالية المتلاحقة الموجهة ضد الطبقات الرأسمالية وذلك بزعامة الأحزاب اليسارية والشيوعية في العالم. ويعتقد الغرب

كذلك أن الاتحاد السوفيتي هو الذي أسس الأحزاب الشيوعية في العالم، وهو الذي يساندها ماديا ومعنويا ويشجعها لمعاداة الرأسمالية ومحاربة دول الغرب الصناعية. لذلك يتصور الغرب أن الاتحاد السوفيتي هو مصدر كل متاعبه وأن له رغبة مؤكدة في السيطرة والهيمنة على العالم، ولديه طموح بتغيير العالم بما يتناسب مع ايديولوجيته الشيوعية. فالاتحاد السوفيتي هو في تصور الغرب خطر على العالم بأسره، وهو يشكل خطراً وجودياً واستراتيجياً على الغرب الذي ينبغي له بالتالي التصدي لهذا الخطر والحد من التوسع الايديولوجي للاتحاد السوفيتي، وفرض حصار سياسي ودبلوماسي وايديولوجي وعسكري عليه. هكذا يفهم الغرب نوايا وأهداف الشرق، وهكذا يتصور طبيعة صراعه معه.

أما الشرق فإنه في المقابل يرجع أصل الصراع بينه وبين الغرب إلى مايتصوره بالطبيعة العدوانية والتوسعية للايديولوجية الرأسمالية. إن الشرق يتصور أن الأيديولوجية الرأسمالية هي باستمرار ايديولوجية استغلالية تدفع إلى نهب المناطق الغنية بالمواد الأولية وتخضعها لهيمنة النظام الرأسمالي العالمي، وتحرم الشعوب بالتالي من التمتع باستقلالها الوطني. ويتصور الشرق أن الولايات المتحدة هي في الوقت الراهن أخطر الدول الرأسمالية لأنها قد برزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كدولة امبريالية راغبة في بسط سيطرتها على جميع دول العالم. ويتصور الشرق كذلك أن الولايات المتحدة مصممة على محاربة حركات التحرر التي تطمح في انهاء هيمنة القوى الاستعمارية والامبريالية في العالم. بل إن الشرق يتصور بأن لدى الولايات المتحدة مخططات لاجهاض التجربة الاشتراكية التي تم تأسيسها في الاتحاد السوفيتي، لذلك يتصور الشرق ومعه الاتحاد السوفيتي أن من واجبه الرد على هذا التهديد الغربي لوجوده. ويؤمن الاتحاد السوفيتي بأن الواجب يدفعه لمساندة القوى الوطنية والثورية في العالم، وتعزيز نضالاتها ضد الامبريالية والدول الرأسمالية الاحتكارية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فنضالات هذه الشعوب هي جزء من نضال الشرق لبناء حضارة إنسانية بديلة من الحضارة الرأسمالية الاستغلالية والامبريالية. يقول جون

ستسنجر: «إن الاتحاد السوفيتي على قناعة راسخة ومطلقة بأن ثورة اكتوبر ١٩١٧ هي أعظم وأهم حدث في التاريخ البشري. لذلك يعتقد الاتحاد السوفيتي أنه يقود البشرية بأسرها إلى مستقبل إنساني أكثر إشراقا واكثر عدلا واكثر انسانية مما هو قائم الآن. وأن الغرب، أي الدول الرأسمالية في أوروبا وأمريكا، هو الذي يخطط لتحطيم هذه الإرادة الثورية لدى الاتحاد السوفيتي ومنعه بالتالي من تحقيق هذه الغاية الانسانية السامية»(٢٥).

وباختصار فإن الغرب يتصور أن أصل الصراع بين الشرق والغرب يرجع إلى الطبيعة التوسعية للأيديولوجية الشيوعية وإلى التهديد السوفيتي بالسيطرة على العالم بعد تحطيم الأنظمة الرأسمالية القائمة فيه. أما الشرق فإنه يتصور ان الصراع بينه وبين الغرب يرجع في الأساس إلى النزعة العدوانية والإمبريالية المتأصلة في ممارسات الدول الغربية الرأسمالية وخصوصا رغبة الولايات المتحدة في بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والايديولوجية المطلقة على العالم المعاصر. لذلك وانطلاقا من هذه التصورات المتباينة «التهديد السوفيتي بالنسبة للغرب والإمبريالية الأمريكية بالنسبة للشرق» كان من الطبيعي ان يتخذ كل من الشرق والغرب سلسلة من الإجراءات والسياسات العملية لصد مايعتبره كل منهما عدوانية أو توسعية أو إمبريالية الآخر. إن هذه السياسات والإجراءات ولّدت بدورها المزيد من الشك والريبة بين الشرق والغرب، وبالتالي المزيد من التوتر والصراع. وهكذا تولّدت حلقة مفرغة من التصورات المضادة والشك والمزيد من الشك حول نوايا وأهداف كل منهما. لقد أصبح صراع الشرق والغرب أسير افتراضات وتصورات «حقيقية ووهمية» وأخذ يزداد خطورة مع زيادة عدم الثقة وتصاعد حدة سباق التسلح النووي بينهما.

لكن بالرغم من الأهمية العظمى لعامل التصورات، وبالرغم من الدور المهم للانشقاق الايديولوجي الذي تسبب في تقسيم العالم المعاصر، إلا أنه من الخطأ إرجاع الأسباب التي ولدت صراع الشرق والغرب إلى مجرد تصورات حقيقية كانت أم وهمية. فالصراع بين الشرق والغرب هو أيضا صراع مصالح سياسية

واستراتيجية حيوية تسببت جميعها في تعميق انقسام العالم إلى معسكرين ايديولوجيين ونوويين متناحرين. إن هذه المصالح المتضاربة والتي ساهمت في تعزيز انقسام العالم إلى شرق وغرب هي نتيجة مباشرة من النتائج التاريخية الهائلة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية. لقد أصبح انقسام العالم المعاصر إلى شرق وغرب حقيقة تاريخية وسياسية ثابتة في اجتماع يالطا الذي عقد سنة ١٩٤٥، والذي حضره كل من تشرشل وروزفلت وستالين، أي زعماء الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية(٢٦). وكان الهدف من هذا الاجتماع هو النظرة في وضع العالم بعد الحرب، وتحديد دور الدول الكبرى في تشكيل مستقبله. وتداولت هذه الدول في اجتماع يالطا ومن بعده في اجتماع بوتسدام الذي عقد أيضا في نهاية سنة ١٩٤٥ كيفية ترتيب أوضاع العالم وخصوصا كيفية ترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية في أوروبا، وخلق توازن دولي جديد يتناسب مع قدرات ورغبات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولقد تم بالفعل الاتفاق على شكل العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تأسيس «نظام يالطا الثنائي»(٢٧)، وتطور العالم بعد ذلك ضمن إطار انقسامه إلى شرق بزعامة الاتحاد السوفيتي وغرب تابع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا التفاهم التاريخي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو نقطة تكوين وتأسيس انقسام العالم المعاصر إلى شرق وغرب. ولقد كان هذا هو التفاهم الأول والوحيد حيث تلته خلافات حادة حول تفاصيل تنفيذه وخصوصا فيما يتعلق بقضايا حيوية على الساحة الأوروبية كالقضية الألمانية. إن القضية الألمانية هي القضية المحورية التي ضاعفت من حدة التوتر بين الشرق والغرب، وهي التي فجرت الحرب الباردة بينهما. فلقد استغل الغرب القضية الألمانية ببراعة في صراعه مع الشرق في المرحلة التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إن الغرب، الذي يدرك تماما مدى حساسية الاتحاد السوفيتي تجاه القضية الألمانية، حاول إحياء الجبهة الألمانية، وحاول توحيد ألمانيا وتقويتها وتغذية رغبتها في الاستقلال والبروز مرة أخرى كدولة قوية(٢٧). وقامت الولايات المتحدة بتقديم

معونات اقتصادية على نطاق واسع، ووافقت على انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي، وأيدت مبدأ هالشتاين الذي أعلن سنة ١٩٤٥، والذي يؤكد على أن ألمانيا الغربية هي الممثل الوحيد لألمانيا ككل وأنها سوف تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بحكومة ألمانيا الشرقية(٢٩). لقد كانت هذه المحاولات الغربية لإحياء الجبهة الألمانية من جديد بمثابة البدء في حرب غير معلنة ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك أن الخطر الألماني يؤخذ بجدية بالغة من قبل الاتحاد السوفيتي الذي تولّدت لديه حساسية مفرطة تصل إلى حد «العقدة السوفيتية» من الفاشية الألمانية. وتنبع هذه الحساسية من اعتقاد الاتحاد السوفيتي بأن ألمانيا هي باستمرار مصدر عدم الاستقرار في أوروبا، وأنها هي التي سببت الحرب العالمية الأولى، وهي التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهي المسؤولة عن مقتل ٢٠ مليون نسمة من شعب الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية. لذلك فإن محاولات الغرب إحياء الفاشية الألمانية كانت تستهدف في الأساس استثارة الاتحاد السوفيتي وتحديه وإظهار ضعفه.

لقد تسببت القضية الألمانية في تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكانت هي المسؤولة عن تعميق الفجوة بين الشرق والغرب. بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت القضية الألمانية حقيقة الرغبات والنوايا المبطنة لدى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حيث اتضح أن لكل منهما أهدافاً ورغبات وغايات لم يكن بالإمكان القبول بها أو التفاهم حولها وديا. فالاتحاد السوفيتي كشف النقاب عن رغبته القوية في الاحتفاظ بمناطق نفوذه في أوروبا والاحتفاظ بسيطرته على ألمانيا الشرقية، كما كان الاتحاد السوفيتي يرغب في انتزاع إقرار صريح من الغرب بعدم تغيير الواقعين الجغرافي والسياسي الناجمين عن الحرب العالمية الثانية وخصوصا فيما يتعلق بالتعامل معه كدولة عظمى. أما الولايات المتحدة فقد كانت ترفض الاعتراف بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، كما كانت ترفض الإقرار بمناطق نفوذه. وكانت ترغب في المقابل الاعتراف بها كالدولة العظمى الأولى والوحيدة في العالم. لقد أوضحت الولايات المتحدة عن

رغبتها في القيام بدور الجندي الأول وفرضه على العالم وانتزاع الإقرار الدولي بذلك. إن هذا القرار الأمريكي الاحادي بالقيام بدور الجندي هو أهم تحول سياسي واستراتيجي في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، وهو الذي أدخل العلم بأسره في مرحلة الحرب الباردة التي امتدت إلى سنة ١٩٧٠. لذلك وإزاء هذه الرغبات المتناحرة والمصالح المتضاربة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان من الطبيعي أن ينقسم العالم ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي، وهو التقسيم الذي ظل قائما إلى الآن وبعد مرور اكثر من ٤٠ سنة على قمة يالطا.

المراحل التاريخية لصراع الشرق والغرب:

يختلف الكتّاب حول تحديد تاريخ ميلاد صراع الشرق والغرب، وينبع هذا الاختلاف في الأساس من الاختلاف الأعم حول تحديد ماهية وطبيعة هذا الصراع. فالبعض يرجع أصل الصراع بين الشرق والغرب إلى سنة ١٨٤٨، والبعض يرجعه إلى سنة ١٩١٧، والبعض الآخر يرجعه إلى سنة ١٩٤٥ في حين أن البعض الأخير يرى أن سنة ١٩٤٧ هي سنة الميلاد الفعلية للمواجهة التاريخية الراهنة بين الشرق والغرب. إن لكل سنة من هذه السنوات دلالاتها الأيديولوجية والسياسية والاستراتيجية العميقة وهي جميعها لحظات تاريخية حاسمة في سياق تطور هذا الصراع. ففي سنة ١٨٤٨ صدر كتاب البيان الشيوعي، وتم تأسيس الاتحاد الأممي للعمال والمعروف باسم «الأممية الأولى» والذي اسسه كارل ماركس ورفيقه فريدريك انجلز. وكان صدور هذاالكتاب وتأسيس هذا الاتحاد بمثابة دعوة للإطاحة بالنظم الرأسمالية القائمة في العالم، وتأسيس حكومة عمالية اشتراكية بديلة من الحكومات البرجوازية في أوروبا. وبدأ بذلك الصراع الاجتماعي والايديولوجي، وحدث الاصطفاف التاريخي الكبير على المستوى العالمي بين الايديولوجية الرأسمالية الممثلة للطبقات الرأسمالية والبرجوازية والايديولوجية الاشتراكية الممثلة للطبقات العمالية والكادحة والتي كانت تطمح إلى اقامة دولة

اشتراكية تقود البشرية نحو الاتفاق الإنساني الكامل، بيد أن هذه الدولة الاشتراكية الجديدة لم تتأسس إلا بعد مرور حوالي ٧٠ عاما على صدور البيان الشيوعي . ففي اكتوبر سنة ١٩١٧م تمكنت الثورة الشعبية العارمة بقيادة لينين والحزب البلشيفي من تأسيس أول دولة اشتراكية في العالم في الاتحاد السوفيتي. لقد شكّلت هذه الدولة تحديا سياسيا وحضاريا حقيقيا للدول الرأسمالية في الغرب التي حاولت بكل الوسائل الاطاحة بها. بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل، واستطاعت هذه الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي أن تترعرع وتستمر وتتحول إلى دولة عظمى تنافس أقوى الدول الرأسمالية على زعامة العالم. ومع بروز الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، بعد الحرب العالمية الثانية، تعمق الصراع بين الشرق والغرب وأخذ بعدا استراتيجيا ونوويا مؤثرا على مجمل العلاقات الدولية المعاصرة.

لكن رغم هذا التاريخ الطويل لصراع الشرق والغرب والذي يعود إلى سنة ١٨٤٨ إلا أن الفترة الحاسمة والمهمة سياسيا وعسكريا هي تلك الفترة الممتدة من قمة يالطا سنة ١٩٤٥ إلى الوقت الراهن. ويمكن تقسيم هذه الفترة التاريخية المعاصرة من صراع الشرق والغرب إلى ثلاث مراحل منفصلة لكل منها سماتها الخاصة وأحداثها المتميزة، والتي ينبغي التوقف السريع عندها من أجل فهم أفضل لطبيعة هذا الصراع المحوري في عالمنا المعاصر. فالمرحلة الأولى من فترة صراع الشرق والغرب هي المرحلة التي تعرف بالحرب الباردة والتي امتدت من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٩ . أما المرحلة الثانية والمهمة فهي المرحلة التي عرفت بمرحلة الوفاق الدولي والتي دامت حوالي عشر سنوات. ثم بدأت مع بداية الثمانينات مرحلة جديدة في صراع الشرق والغرب تميزت بعودة غير متوقعة لأجواء الحرب الباردة، ثم أعقبتها مرحلة من الانفراج وربما الوفاق الجديد وهي مرحلة مازالت قائمة حتى الآن.

مرحلة الحرب الباردة:

لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى أصبح واضحا أن تغييرات وتحولات جذرية قد طرأت على العالم المعاصر. لقد أصبح مصير العالم متوقفاً على طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأصبح العالم بأسره أسيراً لقرارات وسياسات وصراعات هاتين الدولتين اللتين برزتا من الحرب اكثر قوة اقتصاديا وعسكرياً واكثر تاثيرا ونفوذا سياسيا ودبلوماسيا، وأكثر رغبة في استغلال الظروف الدولية الجديدة لفرض إرادتيهما على بقية دول العالم. وكان هذا الحدث بمثابة البدء في عهد جديد بالنسبة للعالم المعاصر. هذا العهد الذي تميز منذ لحظاته الأولى «باختلاف تصورات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمدى الانتصار على ألمانيا الهتلرية»(٣١)، واختلافهما حول كيفية سد الفراغ السياسي الناجم عن انحسار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية ليس في أوروبا فقط وإنما في آسيا والشرق الأوسط وفي بقية مناطق العالم.

لقد كانت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مليئة بالخلافات والتوترات والصراعات الحادة، وكانت هذه السنوات أكثر السنوات خطورة في تاريخ الصراع بين الشرق والغرب. وهي التي ولدت ظاهرة الحرب الباردة في العلاقات الدولية المعاصرة. وكانت أوروبا هي الساحة المركزية لهذه الصراعات والتوترات في تلك السنوات. لذلك فقد كان صراع الشرق والغرب في سنواته الأولى ظاهرة أوروبية أكثر منه حقيقة عالمية كما هو عليه الآن. وبرزت القضية الألمانية وقضية برلين وقضية الأمن الأوروبي وقضية الحدود الجغرافية وتقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ وقضية خفض القوات في أوروبا كأهم القضايا الخلافية بين الدول الكبرى في السنوات ١٩٤٥-١٩٥٣. ولم يكن بالإمكان التوصل إلى تفاهم مشترك بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول هذه القضايا، بل كان سوء الفهم والتشكيك في صدق النوايا وعدم الثقة والرغبة في المواجهة والمنافسة هي السمات والسلوكيات السائدة. وقد تبع ذلك اتخاذ سياسات

عمقت بدورها الفجوة والعداوة بين هاتين الدولتين، وكذلك بين دول الشرق ودول الغرب بشكل عام. فالولايات المتحدة أصرت على إجراء انتخابات حرة في جميع الدول الأوروبية في حين عارض الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح خوفا من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى ظهور هتلر جديد في ألمانيا. كذلك أصر الاتحاد السوفيتي على تحييد ألمانيا كشرط لتوحيدها في حين عارضت الولايات المتحدة فكرة توحيد ألمانيا خوفا من السيطرة السوفيتية على ألمانيا الموحدة. ثم تباطأت الولايات المتحدة في سحب قواتها من أوروبا كما اتفق عليه في قمة يالطا ومؤتمر بوتسدام مما أعطى السوفيت ذريعة للتخوف من النوايا الحقيقية للولايات المتحدة ومدى استعدادها لاستخدام هذه القوات لغزوا الاتحاد السوفيتي. وتصاعد الخلاف بين الدولتين حول مسألة تعويضات الحرب، وتوقف الغرب عن دفع تعويضات سنوية للاتحاد السوفيتي كما كان مقررا في اتفاقيات بوتسدام. وبلغ تدهور العلاقات بين الشرق والغرب أقصى درجاته أثناء حصار برلين، حيث كان الغرب على استعداد تام لاستخدام قدراته العسكرية والنووية ضد الاتحاد السوفيتي كحل وحيد وحاسم لتجاوز الاعتراضات السوفيتية، وترتيب أوضاع أوروبا بما يتناسب مع الرغبة الأمريكية(٣٢).

كانت هذه الأحداث المتلاحقة بمثابة مقدمات الحرب الباردة التي أشار إليها ضمنيا رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في الخطاب الذي ألقاه في مارس ١٩٤٦، وتحدث فيه عما سماه «الستار الحديدي» الذي فرضه الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الشرقية. وبعد سنة من هذا الخطاب أعلن الرئيس الأمريكي ترومان عن سياسة أمريكية جديدة تجاه اوروبا عرفت بمبدأ ترومان. ويتضمن هذا المبدأ تعهدا أمريكيا صريحا والتزاما واضحا تلتزم بها الولايات المتحدة للتصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في أوروبا وفي أي مكان آخر في العالم بكافة الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية وحتى استخدام ما لدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية. ولقد شكل هذا الخطاب نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي للعالم المعاصر، فقد كان الخطاب بمثابة تأكيد رسمي من الولايات

المتحدة بأنها سوف تقوم بدور حامي الأمن والسلام في العالم(٣٣). وبعد إعلان مبدأ ترومان بثلاثة شهور أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع مارشال لإعادة انعاش أوروبا اقتصاديا، والذي كان يسعى لتحقيق عدة أهداف: أولا: القضاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في أوروبا، ثانيا: احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، ثالثا: ربط أوروبا بالاقتصاد الأمريكي وتمهيد تغلغل الشركات الأمريكية الاقتصادية في الأسواق الأوروبية. ولم تكتف الولايات المتحدة بإعلان مبدأ ترومان وتطبيق مشروع مارشال، بل إنها أعلنت في سنة ١٩٤٧ عن استراتيجية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي مباشرة عرفت فيها بعد «بسياسة الاحتواء» التي قدمها ونظّر لها الدبلوماسي الأمريكي المعروف جورج كينان(٣٤). وتقوم سياسة الاحتواء على فكرة انشاء سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية، كحلف شمال الاطلسي، وحلف جنوب شرق آسيا، وحلف المعاهدة المركزية، بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار نفوذه وايديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر انحاء العالم(٣٥).

لكن بالرغم من سياسة الاحتواء (أو ربما كرد على إعلان هذه السياسة) قرر الاتحاد السوفيتي إرسال قواته إلى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨ وضمها إلى المعسكر الاشتراكي. وكان لهذا الحدث تأثيره البالغ في مجمل العلاقات بين الشرق والغرب، وضاعف من تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأدى إلى إعلان قيام حلف شمال الاطلسي (الناتو) في يونيو سنة ١٩٤٨، وبقيام هذا الحلف يكون الصراع بين الشرق والغرب قد انتقل من طوره الايديولوجي والدعائي والسياسي إلى الطور العسكري الذي تصاعد تدريجيا إلى مرحلة سباق التسلح النووي. ورسخ قيام حلف الناتو ومن بعده بست سنوات حلف وارسو القطيعة بين الشرق والغرب، وتم تعطيل المناقشات التي كانت جارية بين القوى الكبرى لترتيب أوضاع أوروبا، وظلت بالتالي جميع القضايا الخلافية الرئيسة قائمة من دون حسم.

لقد كان هذا التعطيل بمثابة التجميد المؤقت لصراع الشرق والغرب على الساحة الأوروبية بعد أن بلغ درجات عالية من التوتر التي ربما أدت إلى اندلاع حرب جديدة مدمرة في أوروبا. لذلك، وربما من أجل تفادي مثل هذه الحرب، تم تجميد صراع الشرق والغرب مؤقتا وتحول تدريجيا من ساحته المركزية في أوروبا إلى مناطق أخرى في العالم. لقد انتقل هذا الصراع أول ما انتقل إلى شرق آسيا حيث حدثت المواجهة الأولى في كوريا، وانتقل بعد ذلك إلى دول جنوب شرق آسيا، ثم برز في الشرق الأوسط، وعاد لفترة قصيرة إلى أوروبا وامتد بعد ذلك إلى كوبا، وأصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من أي صراع إقليمي في أي مكان من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لذلك لم يعد صراع الشرق والغرب ظاهرة أوروبية بل أصبح خلال عقد الخمسينات صراعا عالميا، كما أنه لم يعد محصورا في نطاقه الأيديولوجي التقليدي أو مقتصرا على بعده العسكري والنووي، وإنما أخذ بعدا اقتصاديا وتقنيا ودبلوماسيا امتد إلى الفضاء الخارجي، ولم يبق أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة إلا وقد تأثر بهذا الصراع.

إن الثورة الصينية هي التي تسببت في انتقال صراع الشرق والغرب من أوروبا إلى قارة آسيا. فلقد كان لاستلام الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونغ زمام الحكم في الصين والإعلان عن قيام دولة اشتراكية في اكتوبر ١٩٤٩ أثره البالغ على الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب. فقد عمق هذا الانتصار خوف الغرب من الأيديولوجية الاشتراكية والشيوعية ومن انتشار المد الثوري المعادي للرأسمالية والإمبريالية في العالم، وأظهر عدم فعالية السياسات الغربية في احتواء النفوذ الأيديولوجي والسياسي للاتحاد السوفيتي. ومن ناحية أخرى فإن هذا الانتصار الشيوعي في الصين قد عزز من شعور التفوق لدى الشرق، وضاعف من ايمان الاتحاد السوفيتي بقوة ايديولوجيته واستمراره في دعم حركات التحرر والقوى الثورية المناهضة للإمبريالية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك شجع هذا الانتصار الشيوعي في الصين القوى الثورية الأخرى في آسيا للاحتذاء بالنموذج الصيني، وتكرر انتصار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في دول قارة

آسيا، وقامت كورياالشمالية بعد حصولها على مساندة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بشن هجوم كبير على كوريا الجنوبية سنة ١٩٥٠ في محاولة منها لتأسيس دولة اشتراكية موحدة في كوريا تم تقسيمها سنة ١٩٤٥ إلى شمال خاضع للنفوذ السوفيتي وجنوب خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية(٣٦). لقد ظلت القضية الكورية بؤرة الصراع بين الشرق والغرب في قارة آسيا رغم تفجر الحرب الفيتنامية وحدوث مواجهة دامية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيني على أرض فيتنام التي تم تقسيمها أيضا إلى شمال تابع للنفوذ السوفيتي وجنوب خاضع للسيطرة الأمريكية. يقول كولت براون وبيتر موني: «كانت كوريا مركز اهتمام العالم خلال عقد الخمسينات. وكما أن حصار برلين قد حدد خطوط المواجهة الساخنة في الساحة الأوروبية فإن الحرب الكورية هي الأخرى قد حددت خطوط الحرب الباردة في قارة آسيا(٣٧).

وبقدر ما كانت فترة الخمسينات هي أشد سنوات الحرب الباردة فإن فترة الستينات قد اتسمت بالهدوء النسبي، وتحولت إلى مجرد فترة انتقالية في سياق تطور صراع الشرق والغرب. لقد شهدت هذه الفترة تأرجح صراع الشرق والغرب بين لحظات من المواجهة الساخنة التي أوشكت أن تتحول إلى حرب نووية كما حدث أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، ولحظات أخرى من الهدوء والتفاهم والانفراج التي لم يعهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك شهدت فترة الستينات حدوث تصدعات وانقسامات داخلية خطيرة ضمن كل معسكر. ففي الشرق الاشتراكي برز الخلاف السوفيتي - الصيني الذي فرق وحدة الشرق وأنهى تفرد الاتحاد السوفيتي بزعامة الشرق. كما شهد الغرب أيضا انقساما خطيرا تمثل في خروج فرنسا على الإرادة الأمريكية وانساحبها من حلف شمال الاطلسي ودعوتها لاستقلال أوروبا من الهيمنة الأمريكية. لكن رغم أهمية هذه التصدعات والانقسامات الداخلية ظل العالم المعاصر كما كان سابقا عالماً ثنائي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

إن هذه الانقسامات التي ميزت فترة الستينات دفعت كلا من الاتحاد السوفيتي

والولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة شاملة والقيام بتقييم لمعرفة حجم المكاسب والخسائر التي حصلت عليها خلال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد اتضح للاتحاد السوفيتي أنه استطاع أن يحافظ على نفوذه في أوروبا الشرقية، وأن يمد سيطرته إلى شرق آسيا ودول الهند الصينية، وأن يصل إلى مناطق بعيدة في العالم العربي وقارة أفريقيا وأمريكا الوسطى، وأصبح له تأثيره الكبير في معظم حركات التحرر في دول العالم الثالث، كما استطاع الاتحاد السوفيتي أن يتجاوز بنجاح الدمار الاقتصادي والبشري الهائل للحرب العالمية الثانية، وأن يرسخ البناء الاشتراكي داخليا(٣٨)، بل كان يكفي الاتحاد السوفيتي أنه حقق أكبر انجازات هذا العصر عندما اطلق أول صاروخ عابر للقارات سنة ١٩٥٧، ومن ثم إرسال أول مركبة (سبوتنيك) إلى الفضاء في اكتوبر ١٩٥٧، وأدهش العالم بإرساله أول إنسان إلى الفضاء الخارجي وعودته إلى الأرض سالما، وذلك سنة ١٩٦٢ سابقا بذلك الولايات المتحدة التي لم تتمكن منذ ذلك الحين مجاراة الاتحاد السوفيتي في مجال تقنية الفضاء. أما الولايات المتحدة فإنها لاحظت بلا شك أنها قد أصبحت الدولة النووية الأولى في العالم، وأنها أصبحت تمتلك أعظم قوة اقتصادية دون منازع حيث تحول الاقتصاد الأمريكي خلال هذه السنوات إلى اقتصاد كوني قادر على تعزيز هيمنة الولايات المتحدة السياسية والدبلوماسية على العالم المعاصر، تطبع هذا العصر بالطبع الأمريكي وتحول هذا العصر إلى العصر الأمريكي.

لقد حققت هذه المراجعة التي قام بها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هدفها. فقد أظهرت لكلتا الدولتين أن مكاسبها عديدة، وأنه من أجل الإبقاء على هيمنتها فإنه لابد من تهدئة الصراع بينهما وتفادي أي مواجهة نووية، وأنه ينبغي ايجاد صيغة جديدة للتعايش السلمي بينهما في عالم لا وجود لمنافس ثالث حقيقي لهما. ولقد أضفت الأزمة الكوبية التي تفجرت سنة ١٩٦٢ مصداقية اضافية لتوجه هاتين الدولتين نحو تهدئة أوضاع العالم والبدء في مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي. إن أزمة الصواريخ الكوبية هي بلا شك حدث زلزالي

في سياق تطور الصراع بين الشرق والغرب حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وشك خوض معركة نووية حقيقية تم تفاديها في اللحظات الأخيرة. يقول د. اسماعيل صبري مقلد: «كانت أزمة الصواريخ الكوبية بمثابة نقطة الذروة في توتر العلاقات الأمريكية من جهة، كما كانت نذيرا باندلاع مواجهة نووية شاملة بين القوتين العظميين من جهة أخرى. وهي، فضلا عن هذا وذاك، تعتبر علامة تحول بارزة في سياسات الحرب الباردة نظراً للتأثيرات العميقة التي تمخضت عنها هذه الأزمة والتي كانت تشكّل في مجموعها نقطة البدء نحو مراجعة جذرية وشاملة للأسس التي ارتكز عليها التوازن الاستراتيجي العام بين الكتلتين، وللضوابط التي كان من المتعين التوصل إليها باسلوب الاتفاق المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحيلولة دون تفجر حرب نووية بينهما حول النزاعات الإقليمية»(٣٩). ويضيف جون ستسنجر قائلا: «لقد شكّلت الأزمة الكوبية نقطة تحول مهمة في العلاقات السوفيتية الأمريكية. فالدولتان بلغتا خلال هذه الأزمة حافة الكارثة النووية وقررتا في الوقت المناسب التراجع... وتم بعد ذلك تدريجيا تذويب جمود الحرب الباردة واستبدالها بعلاقات أقل عداوة أساسها الواقعية والموضوعية. لذلك تخلى الطرفان عن التصريحات العدائية والحرب الدعائية وحل محلهما تقييم واقعي لنوايا الخصم وقوته. لقد استبدل جو المنافسة تدريجيا بتوجه آخر أكثر ملائمة للمناقشات المثمرة»(٤٠).

إن هذه الرغبة الجديدة في التفاهم والتعايش السلمي بين الشرق والغرب لم تتحول إلى سياسة واضحة المعالم إلاّ مع مجيء ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨. لقد أعلن نيكسون عن رغبته في تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكشف عن رغبته في البدء في عهد جديد من المفاوضات الشاملة بين الشرق والغرب. وقد جاء هذا الإعلان وما تلاه من خطوات عملية لينهي فعليا مرحلة تاريخية كاملة من مراحل الصراع بين الشرق والغرب اتسمت باللحظات العصيبة وبالتناحرات الحادة، وعرفت بالحرب الباردة، ولتبدأ مرحلة أخرى هي مرحلة الوفاق الدولي(٤١).

مرحلة الوفاق الدولي:

شكلت أزمة الصواريخ الكوبية نقطة تحول مهمة في سياق صراع الشرق والغرب. فمع انتهاء هذه الأزمة تدافع كل من الشرق والغرب نحو تحسين علاقاتهما واكتشاف آفاق التفاهم فيما بينهما. لقد بدأ هذا التوجه يتبلور في شكل سياسات ملموسة مع إقدام فرنسا على اتخاذ خطوات جريئة لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، ورغبتها في الانفتاح على دول الشرق وتجاوزها الشقاق الايديولوجي والسياسي القائم بين الشرق والغرب(٤٢). وقد حرصت ألمانيا الغربية بعد ذلك على اتباع خطوات فرنسا وأعلنت عن سياسة خارجية جديدة عرفت باستراتيجية «الانفتاح على الشرق»(٤٣). وارتبطت هذه السياسة الجديدة باسم المستشار الألماني الغربي ويلي براندت الذي تقدم زعماء الغرب في مد جسور التقارب مع الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأخرى، وأكد على أهمية تسوية القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بالوسائل الدبلوماسية والسياسية. وقد لاقت سياسة الانفتاح على الشرق ترحيبا من الاتحاد السوفيتي الذي كان ينادي هو الأخر منذ بداية الستينات بمفهوم التعايش السلمي الذي هيأ المجال أمام جولات الحوار الجاد بين الشرق والغرب لتدعيم فرص التفاهم المتبادل بينهما. ومن اللافت للانتباه أن هذا التوجه نحو تعميق الانفراج وتحقيق الوفاق جاء في وقت كان فيه جنود الولايات المتحدة يخوضون معركة خاسرة في فيتنام، الدولة الحليفة للاتحاد السوفيتي. بل إن هذا التوجه نحو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ظل مستمرا ولم يتوقف رغم قيام الاتحاد السوفيتي بغزو تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، وجميعها أمور كان يتوقع أن تزيد من حدة الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

لكن منطق الوفاق كان من القوة بحيث استطاع أن يتجاوز هذه الاعتراضات والأزمات الطارئة، بل إن حاجة الشرق والغرب إلى الوفاق كانت ملحة وضرورية لدرجة أنها استطاعت أن تقنع حتى أكثر زعماء الغرب تشدداً بأهمية التعامل مع المستجدات الدولية بعقلية واقعية بعيدا عن وهم التصورات أو

المنطلقات الايديولوجية المبسطة. ومن المفارقات العجيبة أن يكون ريتشارد نيكسون الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨، دون غيره من زعماء الغرب، هو الذي حوّل الوفاق من مجرد شعار إلى سياسة حقيقية وإلى واقع من وقائع الحياة السياسية الدولية المعاصرة. فقد عرف ريتشارد نيكسون بعدائه الشديد للشيوعية، وبعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي، وعرف بميوله اليمينية المتطرفة القائمة على شعارات الحرب الباردة. لكن بالرغم مما عرف عن نيكسون فإنه هو الذي فتح آفاق الوفاق، بل إنه هو الزعيم الغربي الذي أخذ على عاتقه زيارة موسكو والتفاوض مع زعماء الاتحاد السوفيتي، الذين كان لا يثق بهم، والتوقيع على جملة من الاتفاقيات التي وضعت حلولا سياسية للعديد من القضايا العالقة بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد تراجعت الحرب الباردة تدريجيا أمام الانفراج بين الشرق والغرب. فالمخاوف التي أثارتها أزمة الصواريخ الكوبية كانت من العمق بحيث إنها أعطت زخما قويا ودافعا شديدا لتحقيق الوفاق الدولي. لكن بالاضافة إلى أزمة الصواريخ الكوبية فإن العالم قد شهد أيضا خلال هذه الفترة العديد من المستجدات الدولية التي ساهمت في تعزيز التوجه نحو الوفاق الدولي. ومن أهم هذه المستجدات: ١ـحدوث تغيرات داخلية هامة في الاتحاد السوفيتي بعد موت ستالين. ٢ـتزايد كميات الأسلحة النووية وتزايد مخاطر اندلاع حرب نووية عابرة. ٣ـتصاعد نفقات سباق التسلح والحاجة المعيشية والاقتصادية لوضع حد لهذا الإنفاق العسكري المرهق. ٤ـحاجة الاتحاد السوفيتي إلى الحصول على التقنية من الغرب لانجاز واكمال التنمية والتحديث الاقتصادي. ٥ـاكتشاف الولايات المتحدة فشل سياسة الاحتواء، وفشل سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ورغبتها في التأثير في السلوك السوفيتي من خلال التعامل معه. ٦ـبروز الصين كدولة فاعلة ورغبة الاتحاد السوفيتي في وضع حد للتقارب الأمريكي الصيني. لكن رغم أهمية هذه المستجدات إلا أن السبب الأهم من ذلك كله هو اقتناع الولايات المتحدة والغرب عموما بأن الوقت قد حان للاعتراف بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى لها

مصالحها ونفوذها في العالم. لذلك، وكما يقول جوزيف كاميللري: «إنه ما ان قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحدود الآخر وبمجالات نفوذه حتى بدا كأن خطر المجابهة المسلحة بين الشرق والغرب قد زال»(٤٤).

إن مرحلة الوفاق التي طبعت عقد السبعينات من هذا القرن تختلف في سماتها ونتائجها عن مرحلة الحرب الباردة. إن مرحلة الوفاق هي في الأساس مرحلة تتسم بالواقعية في التعامل بين الشرق والغرب. وتتسم بسيادة التعاون والتفاهم على المواجهة، والمنافسة وغلبة الثقة على الحذر والشك، والانفراج على التوتر. كما أن مرحلة الوفاق هي مرحلة اتصفت بتخفيف حدة المواجهة العسكرية وتزايد الحديث عن التوصل إلى اتفاقيات للحد من الأسلحة النووية والعمل من أجل إقامة سلسلة من قنوات الاتصال، وعقد المفاوضات والبحث عن نقاط الاتفاق(٤٥) بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت مرحلة الوفاق وقف الحرب الإعلامية والدعائية بين الشرق والغرب والانسحاب من افتعال الحروب الإقليمية والنظر إلى مشاكل العالم من منظورها المحلي وليس من منظور صراع الدول العظمى. لقد كانت هذه هي السمات التي طبعت أولا العلاقات الأوروبية السوفيتية ومن ثم العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية، وبعد ذلك تعممت على مجمل الصراع بين الشرق والغرب، وتغلغلت إلى كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية والرياضية بما في ذلك مجالات حقوق الإنسان. لذلك أصبح الوفاق هو شعار عقد السبعينات وتحول إلى تيار دبلوماسي وسياسي مميز لتلك الفترة.

لقد حسم، إذا، الشرق والغرب أمر العلاقات بينهما في عقد السبعينات لصالح التعاون والتفاهم ولصالح المفاوضات والتوصل إلى اتفاقيات لحل القضايا الخلافية العديدة المتعلقة بأوروبا وبالاستقرار الدولي وبالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وربما كان أبرز مثال على ذلك هو اتفاق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إعادة الحياة والحيوية لجلسات الحوار المباشر حول مشكلة برلين. وقد استطاع الشرق والغرب خلال سنتين من المباحثات التوصل إلى صيغة وثيقة نهائية لحل هذه المشكلة التي ظلت من دون حل

أكثر من ثلاثين عاما. وقد تم بالفعل التوقيع على هذه الوثيقة في سنة ١٩٧٢ من قبل كل من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ولقد كان هذا الاتفاق هو الأول الذي يوقع بين الشرق والغرب منذ سنة ١٩٤٥، كما كان بمثابة نقطة البدء لعقد مؤتمر الحوار والتعاون الأوروبي لإزالة آخر العقبات التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية على الساحة الأوروبية. وعقد بالفعل هذا المؤتمر الذي طال انتظاره على عدة مستويات. فقد افتتحت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الحوار والتعاون الأوروبي في مدينة هلسنكي سنة ١٩٧٢ لإقرار جدول الأعمال، وعقد المؤتمر الثاني على مستوى وزراء الخارجية سنة ١٩٧٣، ثم عقد المؤتمر الثالث والأخير سنة ١٩٧٥ على مستوى رؤوساء الدول وحضرته ٣٣ دولة وقعت على الوثيقة النهائية التي عرفت بوثيقة هلسنكي. وتضمنت وثيقة هلسنكي عدة مبادىء كانت بمثابة الأسس العامة التي تحكم العلاقات بين الشرق والغرب. ومن أهم المبادىء الوارادة في الوثيقة:

١ ـ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة بين الشرق والغرب، والتعهد بحل المنازعات بينهما بالطرائق السلمية.
٢ ـ التعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة في أوروبا أو التعديل فيها والاعتراف بشرعية الوضع الجغرافي القائم.
٣ ـ التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة.
٤ ـ وجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥ ـ توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الشرق والغرب.
٦ ـ تعزيز روابط الاتصال بين شعوب الشرق والغرب.
٧ ـ التعهد بإزالة أسباب سوء الفهم، والتقليل من أخطار النزاعات المسلحة في القارة الأوروبية، والعمل على تخفيض حجم القوات المسلحة المتواجدة في أوروبا(٤٦).

لقد كان توقيع الشرق والغرب على هذه المبادىء الواردة في وثيقة هلسنكي بمثابة

الانتهاء الفعلي لمرحلة الحرب الباردة والبدء عمليا بمرحلة الوفاق الدولي. إن التوقيع على هذه الوثيقة كان يتضمن إقراراً صريحاً ورسمياً من الشرق والغرب بشرعية الوضع السياسي والجغرافي والإقليمي القائم في أوروبا والناجم عن الحرب العالمية الثانية، والذي كان مصدر كل الخلافات والتوترات بين الشرق والغرب منذ مؤتمر يالطا ومروراً بسنوات الحرب الباردة. كذلك فإن إقرار هذه الوثيقة يتضمن أيضاً اعتراف الغرب رسميا بشرعية سيطرة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية وهو الاعتراف الذي سعى إليه الاتحاد السوفيتي سعيا حثيثا منذ سنة ١٩٤٥،وحصل عليه رسمياعام١٩٧٢. بالإضافة إلى ذلك فإن وثيقة هلسنكي وضعت أيضا نهاية لادعاء ألمانيا الغربية بأنها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ألمانيا، لذلك فقد تم في هذه الوثيقة الاعتراف الجماعي بألمانيا الشرقية كدولة أوروبية مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها وشعبها.

إن وثيقة هلسنكي هي ربما أهم الإنجازات السياسية لمرحلة الوفاق، بيد أنها حتما ليست الإنجاز السياسي الوحيد. فقد توالت بعد ذلك تواقيع الشرق والغرب عل سيل من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية. كما أنه في سنة ١٩٧٥ عقد مؤتمر بين الشرق والغرب في مدينة فينا وتم التوصل إلى أول اتفاقية تحمل مبادىء عامة لخفض حجم القوات العسكرية لكل من حلف الناتو وحلف وارسو في أوروبا. وكان هذا المؤتمر هو بمثابة الشق العسكري لمؤتمر التعاون والأمن الأوروبي، وتكون بذلك قد توصلت الدول الأوروبية إلى حسم معظم خلافاتها السياسية والعسكرية التي ظلت عالقة من دون حل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى وعلى صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقد تجسد الوفاق في عدة لقاءات ثنائية بين الدولتين وفي توصلهما إلى اتفاقيات عسكرية واقتصادية وعلمية متنوعة. فقد توالت لقاءات القمة بين زعماء الدولتين خلال مرحلة الوفاق وكان أبرزها قمة موسكو ١٩٧٢، وقمة واشنطن ١٩٧٣، وقمة موسكو ١٩٧٤، ثم قمة فلاديفستوك ١٩٧٤. وكان عام ١٩٧٢

من أهم أعوام الوفاق على الإطلاق، حيث شهد هذا العام لقاء قمة موسكو بين بريجنيف ونيكسون والذي تم خلاله التوقيع على وثيقتين تاريخيتين هما وثيقة إعلان المبادىء ووثيقة الإعلان المشترك. وتضمنت الوثيقة الأولى اثنى عشر بندا أهمها:

١ ـ تعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بممارسة ضبط النفس في علاقتهما، والتركيز على المفاوضات الدبلوماسية المباشرة لحل خلافاتهما سلميا.
٢ ـ تعهد الدولتين ببذل كل الجهود لمنع نشوب النزاعات الدولية وتخفيف حدة التوترات في العالم.
٣ ـ التعهد باستمرار لقاءات القمة بين الدولتين.
٤ ـ التعهد بتقييد سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الشامل.
٥ ـ تدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية والثنائية(٤٧). ولم يقتصر الأمر في قمة موسكو على إقرار هذه الوثيقة، بل شهد عام ١٩٧٢ التوقيع على أكبر قدر من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية لإنهاء الديون المترتبة على الاتحاد السوفيتي، واتفاقية لمنع تصادم السفن والطائرات الحربية في المحيط، واتفاقية لانشاء غرفة التجارة الأمريكية السوفيتية المشتركة، واتفاقية تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية، واتفاقية لاستغلال الموارد الطبيعية وانتاج المواد الأولية، واتفاقية لتنسيق الاتصالات بين الدولتين، والاتفاقية الثقافية الفنية(٤٨). لكن وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على معاهدة الحد من انتاج الأسلحة النووية والاستراتيجية والمعروفة باسم سالت ـ ١، والتي تضع قيودا كمية على انتاج الصواريخ العابرة للقارات وتمهد الطريق لاتفاقية شاملة للحد من الأسلحة الهجومية كماً ونوعاً، وهي الاتفاقية التي وقعها الرئيس جيمي كارتر وليونيد بريجنيف سنة ١٩٧٩.

لا شك أن اتفاقيات سالت هي ربما أهم وأبرز النتائج السياسية والعسكرية لمرحلة الوفاق، ولا شك أن هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات التي وقعت بين

الشرق والغرب خلال عقد السبعينات كانت مصدر ارتياح للعالم ولجميع القوى المحبة للسلام. بيد أن هناك باستمرار قوى أخرى محافظة يمينية ومتطرفة لم تكن تؤمن بالوفاق بين الشرق والغرب، بل كانت ترى أنها قد تضررت ماديا وسياسيا نتيجة تخفيف حدة التوترات في العلاقات بين الشرق والغرب ونتيجة محاولات الحد من سباق التسلح في العالم. لذلك فقد تصاعدت الانتقادات الموجهة ضد سياسة الوفاق في الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية اليمينية والمحافظة. ولقد سعت هذه الاوساط إلى التشكيك بنتائج مرحلة الوفاق وافشال ما تم تحقيقه، وطالبت بالعودة إلى مرحلة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. ورغم المحاولات التي قام بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لإحياء سياسة الوفاق، ورغم أن أغلبية الشعب الأمريكي ظلت مؤيدة لسياسة الانفتاح على الشرق إلا أن القوى اليمينية والمتطرفة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى المستجدات الدولية الأخرى مثل تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان سنة ١٩٧٩ استطاعت أن توقف الوفاق وتفرض التراجع عنه نهائيا. لذلك لم يستمر عصر الوفاق طويلاً، ثم بدأ ينحسر تدريجياً إلى أن قُتل نهائيا مع مجيء رونالد ريغان، الذي كان يمثل القوى اليمينية والمحافظة، إلى رئاسة الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠. ولقد قام ريغان بإعادة عقارب التاريخ إلى الوراء أكثر من ثلاثين عاما وبدأ مع توليه الرئاسة مرحلة جديدة من العلاقات المتوترة بين الشرق والغرب عرفت باسم مرحلة الحرب الباردة الثانية(٤٩).

المرحلة الراهنة من صراع الشرق والغرب:

لم يدم الوفاق طويلا، فقد عاد الشرق والغرب مرة أخرى إلى حالة الحرب الباردة قبل انتهاء عقد السبعينات. فمن ناحية لم يكن الاندفاع نحو الوفاق يعني تحت أي ظروف انتهاء أو إنهاء العداء التقليدي القائم بين الشرق والغرب. ولم يتضمن الوفاق زوال الصراع بينهما، بل كان الوفاق في أحسن أحواله مجرد الاتفاق على ضوابط وقوانين لهذا الصراع، أي إقامة علاقات مقننة بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى فقد اثبتت المستجدات الدولية بما لا يدع مجالا للشك أن الوفاق هو الاستثناء، وأن الحرب الباردة هي القاعدة العامة التي تحكم العلاقات بين الشرق والغرب. فالأصل في العلاقات بين الشرق والغرب هو الصراع وليس الوفاق، بل إن الأصل في هذا الصراع هو التنافس وليس التعاون أو التعايش السلمي. هذا ما أثبته تاريخ الصراع بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أكده أيضا التوجه العام للسياسة الدولية في الثمانينات.

شهد عقد الثمانينات سنوات صعبة ومتقلبة وتأرجح فيه صراع الشرق والغرب بين أقصى درجات التوتر وأقصى درجات التفاهم، حيث عاش النصف الأول من هذا العقد حالة «حرب باردة ثانية» في حين عاش نصفه الأخير حالة «وفاق جديد». لقد بدأ هذا العقد بإلغاء تام لجميع مظاهر الوفاق، وتم تغليب التناقضات والخلافات الأيديولوجية والعسكرية مما جعل العالم بأسره أقل أمنا مما كان عليه خلال عقد السبعينات. وساعد على تعميق هذا التوجه نحو تصعيد التوتر بروز حكومات غربية يمينية ومعادية للاتحاد السوفيتي. ففي بريطانيا انتصر حزب المحافظين وتولت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية، وفي ألمانيا الغربية انهزم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي تبنى سياسة الانفتاح على الشرق وفاز الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة هيلموت كول. وكذلك اقتربت فرنسا برئاسة فرانسوا ميتران من المعسكر الغربي وحلف شمال الاطلسي بشكل لم يسبق له مثيل منذ أكثر من عشرين سنة. أما في اليابان فقد برزت شخصية رئيس الوزراء اليميني ياسو هيرو ناكاسوني الذي ألغى جميع مظاهر التقارب مع الاتحاد السوفيتي، وانحاز كليا إلى الولايات المتحدة، بل قبل أيضا بزيادة ميزانية الدفاع في اليابان بناء على طلب من واشنطن.

لقد اتخذت جميع هذه الحكومات المحافظة سياسات معادية للاتحاد السوفيتي، واتبعت استراتيجية مضادة للوفاق. وكانت هذه التغيرات إيذانا بتدهور العلاقات بين الشرق والغرب والبدء بمرحلة جديدة من الحرب الباردة. ولقد كرّس هذا التدهور مجيء رونالد ريغان كرئيس للولايات المتحدة سنة ١٩٨٠

الذي عاد بعقارب الساعة إلى أسوأ لحظات الحرب الباردة. وتزعم ريغان المد الغربي اليميني المتشدد ضد الاتحاد السوفيتي، وصعّد حملته ضد كل الأنظمة الاشتراكية والوطنية المعادية للإمبريالية في العالم. فقد عرف عن ريغان تعصبه الشديد للنمط الأمريكي وعدائه المطلق للأيديولوجية الشيوعيّة التي يعتبرها مرضا سرطانيا. كذلك استبعد ريغان كليا التفاهم أو التعامل مع الاتحاد السوفيتي، وبدأ رئاسته بعقد مؤتمر صحفي وصف فيه الاتحاد السوفيتي بأنه أمبراطورية الشر، ووصف الزعماء السوفييت بأنهم دون أخلاق، وأنهم مصدر كل الاضطرابات والحروب والأزمات في العالم المعاصر.

هكذا بدأ ريغان عقد الثمانينات وهكذا استمر في تصعيد المواجهة والتوتر وتغليب الصراع على مظاهر التعاون والتفاهم بين الشرق والغرب خلال النصف الأول من هذا العقد. ولقد استغل ريغان والغرب عموما الأوضاع الداخلية الصعبة في الاتحاد السوفيتي، وخصوصا تباطؤ القيادة السوفيتية العجوز في اتخاذ القرارات، لتصعيد هجومهم العسكري والدبلوماسي والأيديولوجي ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان يشعر بواقع الحصار خلال النصف الأول من الثمانينات. ولكن في الوقت الذي بلغ فيه هذا الهجوم الغربي أقصى مداه تم أيضا انتخاب ميخائيل غورباتشوف كزعيم جديد للاتحاد السوفيتي. ومع بروز غورباتشوف عادت الحيوية والديناميكية مرة أخرى للسياسة السوفيتية التي كانت تعاني من الشلل في فترة حكم بريجنيف. واستطاع هذا الزعيم السوفيتي الجديد أن يقلب الموازين رأسا على عقب، واستطاع أن يفرض رؤية واقعية جديدة لطبيعة العلاقات بين الشرق والغرب أدت تدريجيا إلى تخفيف حدة التوتر في العالم بأسره. ودعا غورباتشوف إلى عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للنظر في وضع العالم ووضع العلاقات بين الدولتين. ولقد تم بالفعل عقد لقاء قمة جنيف في نوفمبر ١٩٨٥ بين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف، وهو أول لقاء قمة بين واشنطن وموسكو منذ سبع سنوات. واعتبر هذا اللقاء أبرز حدث دولي خلال عقد الثمانينات، بل إنه اعتبر نقطة فاصلة في تاريخ صراع الشرق والغرب

حيث وضع حدا للحرب الباردة الثانية التي أججها رونالد ريغان. وتتالت بعد ذلك لقاءات القمة، حيث تم عقد قمة ريكيافيك في اكتوبر ١٩٨٦، وقمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧، وأخيراً قمة موسكو في مايو ١٩٨٨، واستطاع غورباتشوف أن يعيد الهدوء إلى صراع الشرق والغرب، بل إنه استطاع اقناع ريغان الذي كان لا يثق بزعيم سوفيتي أن يوقع اتفاقية لإزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوروبا، وهي ربما أهم اتفاقية في تاريخ سباق التسلح النووي. لذلك يمكن القول إنه إذا كان رونالد ريغان هو الذي أحيا الحرب الباردة في الجزء الأول من عقد الثمانينات فإن ميخائيل غورباتشوف هو الذي أعاد الحياة إلى الوفاق، وأعاد الهدوء إلى العلاقات بين الشرق والغرب، وجعل العالم المعاصر أكثر أمنا واستقرارا خلال الجزء الأخير من عقد الثمانينات وهو الجزء الذي مازال مستمرا، والذي طبعه غورباتشوف بطابع الوفاق الجديد بين الشرق والغرب.



الفصل الثالث

صِرَاعُ الشرق وَالغرب وَسبَاق التسلح النووَيْ

إن أخطر بُعد في صراع الشرق والغرب هو البعد العسكرى والنووي، كما أن أكثر ما يؤرق ويقلق العالم المعاصر الآن هو ذلك المخزون النووى الهائل الذي يمتلكه كل من الشرق والغرب، واستمرار كل منهما في تطوير هذا المخزون من الأسلحة النووية المدمرة. لقد أصبح التسلح النووى جزءا لا يتجزأ من صراع الشرق والغرب وأضفى عليه بعداً تدميريا خطيرا بحيث لم يعد بالإمكان فهم واستيعاب شمولية هذا الصراع دون الإشارة إلى سباق التسلح النووي الجنوني الذي يشهده العالم المعاصر اليوم.

لقد أصبح عالمنا المعاصر هو بحق عالماً نووياً وذلك على أثر تصاعد سباق التسلح النووي بين الشرق والغرب واستمرار انتشار السلاح النووي في العالم، وتزايد احتمال اندلاع حرب نووية وتحكم الا عتبارات النووية في مجمل العلاقات الدولية. إن عصرنا الراهن هو الأول من نوعه الذي استطاع تطويع الذرة كقوة حرارية وإشعاعية واستخدامها كسلاح هو بلا شك من أخطر وأشرس الأسلحة التي عرفتها البشرية. ولم يشهد التاريخ في أي فترة من فتراته السابقة تطوير القنابل الهيدروجينية والنيوترونية، وتطوير أسلحة كالصواريخ العابرة للقارات والغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية التي تحمل جميعها قدرات تدميرية لا يمكن لخيال الإنساس المعاصر أن يستوعب حجم الدمار الذي سيلحق بالعالم لو تم فعلا استخدامها عسكريا. إن الخطر المباشر الذى يتهدد عالم اليوم هو خطر اندلاع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي ربما ينجم عن سوء تقدير أو سوء فهم أو خطأ فني غير مقصود. إن هذا الخطر مذهل لدرجة عدم التصديق، بل هو مذهل لأن اتخاذ مثل هذا القرار ببدء حرب نووية عالمية هو حكر على هاتين الدولتين اللتين تمتلكان فعليا أمر بقاء أو فناء العالم ومعه الجنس البشري بأسره. هكذا وفي هذا العصر أصبح مصير العالم معتمدا على حسن أو سوء استخدام الذرة، وهذا هو ربما أخطر وأبشع إفرازات الحضارة

العلمية والتكنولوجية السائدة في العالم، والتي خلقت للإنسان المعاصر كابوس الفناء النووي الجماعي.

لقد حولت الأسلحة النووية العالم المعاصر إلى عالم هش، وحولت الإنسان المعاصر إلى كائن يعيش هاجس الفناء الجماعي. كذلك فقد حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع معقد وخطير يمس كل فرد في العالم المعاصر مهما كان بعيداً عن مركز اتخاذ القرار. وأصبحت البشرية بأسرها في مأزق وجودي محير، فهي معنية مباشرة بالحرب النووية لأنها ستكون حتما أولى ضحاياها دون أن تكون في المقابل قادرة على التأثير في مجريات هذه الحرب، ودون أن تدرك حتى الآن الأبعاد الحقيقية لاندلاع مثل هذه الحرب وذلك لانشغال وانهماك الأغلبية في الحياة اليومية الروتينية. من ناحية أخرى فقد أصبح الشرق والغرب أيضاً في مأزق خطير من جراء استمرار سباق التسلح النووي الذي طورّ قانونه ومنطقه الخاص به والمستقل حتى عن ارادة الدول النووية. لقد أصبحت الدول النووية الكبرى في مقدمة ضحايا تلك الحلقة الدائرية المفرغة لسباق التسلح النووي. فكلما تم تطوير أسلحة نووية جديدة، وكلما تضاعف عددها وحجمها ازداد أيضا إحساس دول الشرق والغرب بالخطر النووي وبعدم الأمان. بيد أن هذا الشعور المتزايد بالخطر يغذي بدوره سباق التسلح النووي، ويزيد من رغبة وحاجة هذه الدول للمزيد من الأسلحة النووية الجديدة. يقول جوزيف كاميللري مؤلف كتاب أزمة الحضارة: «حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة العسكرية في ترساناتها إلى حد يكفي لإخافة العدو وردعه. لكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وبالتالي يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية له»(١). لقد أصبحت الدول النووية مجبرة على التنافس من أجل المزيد والمزيد من القوة للحصول على الأمن، وأصبح الشرق والغرب والعالم المعاصر بأسره أسرى لسباق التسلح النووى. إن سباق التسلح النووي هو الذى يتحكم الآن في مجريات العلاقات الدولية ويؤثر في صراع الشرق الغرب، وكأنما قد انقلب السحر على

الساحر. لذلك يمكن القول إن سباق التسلح النووى هو بحق لعنة هذا العصر حيث لم يعد بإمكان أي دولة بمفردها القدرة على ايقاف هذا السباق أو التحكم فيه، بل بالرغم من جميع تحذيرات العلماء والمفكرين، وبالرغم من جميع ضغوط الرأى العالم، وبالرغم من التكاليف المالية الباهظة، وبالرغم من وضوح عبق مخاطر هذا السباق، وبالرغم من كل ذلك يظل سباق التسلح النووى قائما ومستمرا ومتصاعدا دون أي أمل في ايقافه أو لجمه. يقول جورج كانون: «بعد سنوات طويلة، فإن المنافسة على تطوير الأسلحة النووية مازالت مستمرة ومندفعة بقوة من دون أي اعتبار لجميع التحذيرات. لقد قمنا جميعا بتكديس الأسلحة النووية بعضها فوق بعض، وبرصف الصواريخ بجانب بعضها بعض، وبمضاعفة القدرات التدميرية في العالم، لقد قمنا بكل ذلك من دون وعي ومن دون تردد وكأننا ما زلنا في حلم مزعج. والآن أصبحنا جميعا كمن يركب حصاناً هائجاً بدون لجام وعنان»(٢).

من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي:

لقد تزامن بروز سباق التسلح النووي في العالم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. فلم تكد الحرب تنتهي حتى بدأ العالم المعاصر يشهد سباقا نوويا هائلا بين الشرق والغرب. وازداد تأجج هذا السباق مع تصاعد الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وتفاقم حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبروز التكتلات العسكرية في أوروبا. إن الحرب الباردة هي التي تسببت دون غيرها في إسراع سباق التسلح النووي، وهي التي أيضا أضفت الشرعية عليه وجعلته مقبولا وضروريا في مراحله الأولى.

لذلك، وعلى العكس من جميع التوقعات المتفائلة، فإن العالم لم يستفد من الحرب العالمية الثانية، بل إن الدول وخصوصاً دول الشرق والغرب تستعد مرة أخرى لخوض حرب جديدة بدت كأنها ستكون أكثر دمارا وفتكا من كافة الحروب التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل. لقد كان الجميع يأملون أن تسود العالم المعاصر

مرحلة من الهدوء والأمن. وكان الجميع يتوقعون أن ما حدث من دمار بشري ومادي أثناء الحرب العالمية الثانية كان كافيا لدفع العالم بأسره نحو التخلص نهائيا من كل قطعة سلاح على وجه الأرض (٣). بيد أن الذي حدث فعلا هو خلاف هذه التوقعات والتمنيات الطوبائية تماما. فلم يتحقق الأمل في خلق عالم أكثر هدوء وأكثر أمنا وأكثر سلاما، بل ازدادت التوترات في العالم وتفاقمت حدة الصراعات السياسية والأيد يولوجية والعسكرية. كذلك انغمس العالم من جديد في الإنفاق العسكرى وتطوير الأسلحة، وتم تجاوز جميع الأرقام القياسية بالنسبة لفاعلية الأسلحة التقليدية والمعروفة سابقا. واستحدث العالم الأسلحة الذكية والمبرمجة وبرزت أجيال جديدة من القاذفات والطائرات والسفن والغواصات والقنابل والصواريخ حتى بدا كأن العالم قد جن جنونه عسكريا. لقد ربط العالم المعاصر أمنه ومصيره ووجوده بالسلاح، وبسباق التسلح النووي، وتجاوز إنفاقه على التسلح كل الأرقام المعقولة والمقبولة. ففى الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٥ أنفق العالم ما مجموعه ١٤ ألف ألف مليون دولار على الشؤون العسكرية(٤). كما إجمالى بلغ الإنفاق العسكرى في العالم سنة ١٩٨٦ وحدها ٩٠٠ ألف مليون دولار، أي بمعدل مليوني دولار في كل دقيقة من دقائق اليوم الواحد وعلى مدار ٣٦٥ يوما من أيام السنة. وكانت الحصيلة النهائية والملموسة لمثل هذا الإنفاق هي امتلاك العالم مخزوناً من الأسلحة ومن القدرات التدميرية تقدر بحوالى ١٦ ألف مليون طن من مادة ال ت. ن. ت.، أى ما معدله خمسة آلاف ضعف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، والتي راح ضحيتها ٤٥ مليون نسمة من سكان العالم. كذلك فقد تضاعف باضطراد ملحوظ عدد الجنود في العالم، وتجاوز عددهم ٢٥ مليون جندى في حين بلغ إجمالى عدد العاملين في المؤسسات والصناعات العسكرية ١٠٠ مليون شخص. منهم ٥٠٠ ألف عالم ومهندس ومخترع وفنى مهمتهم (بل ربما سعادتهم) الوحيدة في الحياة هي اختراع وتطوير الأسلحة الجديدة في المعامل والمصانع العسكرية التي تنفق وحدها ميزانية سنوية قدرها ٧٥ ألف مليون دولار (٥). لقد تسببت هذه

الأسلحة الجديدة التي تم تطويرها بعد الحرب العالمية الثانية في مقتل ١٥ مليون نسمة حتى الآن في أكثر من ١١٠ حروب أهلية واقليمية اندلعت خلال الفترة منذ ١٩٤٥ وما زالت مستمرة في أكثر من بقعة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كأنما هذا التوجه المذهل نحو عسكرة العالم لم يكن كافيا في حد ذاته لإحداث إحباط وقنوط لدى الإنسان المعاصر. فعلاوة على ذلك كله خطا العالم خطوة هائلة في اتجاه الانتقال من عالم الأسلحة التقليدية إلى صناعة الأسلحة النووية. لقد انفق العالم خلال الأربعين سنة الأخيرة ما يزيد على أربعة آلاف مليون دولار لتطوير الاسلحة النووية فقط. وتوصل العالم على أثر هذا الإنفاق إلى تكدس ما مجموعه ٥٠ ألف رأس نووى بعد أن كان لايمتلك سوى ثلاث قنابل نووية سنة ١٩٤٥، أي أن العالم أخذ ينتج خلال الأربعين سنة الأخيرة ما معدله ثلاث قنابل ونصف قنبلة نووية في اليوم، وما زال العالم مستمراً في انتاجه لهذا العدد من القنابل النووية كل يوم من أيام السنة. ويتوقع أن تنتج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ٥٠ ألف رأس نووي خلال العشر سنوات القادمة (٦).

لقد بدأ العصر النووي في اللحظة التى أعلن فيها وقف الحرب العالمية الثانية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي جرّت العالم إلى العصر النووي عندما قامت بإجراء أول تجربة نووية ناجحة في التاريخ البشري بتفجيرها لقنبلة ذرية صغيرة تساوي في قوتها ١٤ ألف طن من مادة ال ت. ن. ت. في صحراء ولاية نيومكسيكو في ١٦/٧/١٩٤٥. ولم تكتف الولايات المتحدة بمجرد إجراء هذه التجربة بل إنها كانت أيضا أول دولة تستخدم القنبلة الذرية ضد أهداف مدنية وعسكرية، كما أن الولايات المتحدة هي أيضا الدولة الأولى في العالم التي بادرت ١٩٥٢ إلى اجراء أول تفجير للقنبلة الهيدروجينية التى تعادل في قدرتها التدميرية مليون ضعف القنبلة الذرية العادية. وكما أن العصر النووي بدأ فجأة فإن سباق التسلح النووي أيضا تسارع فجأة، من دون قيود وضوابط، ووسط ذهول العالم الذى أخذ يشهد ما معدله تجربة نووية واحدة في كل اسبوع منذ سنة

١٩٤٥ من دون توقف حتى الآن. ولقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٩٠٠ تجربة من أصل ١٥٠٠ تجربة نووية معلنة في العالم. واستفادت الولايات المتحدة، وفيما بعد الاتحاد السوفيتي، من هذه التجارب النووية الأسبوعية لزيادة فعالية ودقة القنابل النووية بحيث أصبحت لأصغر قنبلة نووية قوة تدميرية تعادل قوة جميع القنابل التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية. كذلك أصبح باستطاعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تضخيم القدرة التدميرية للقنبلة النووية إلى حدود خيالية تتجاوز الخمسين مليون طن من مادة الـ ت. ن. ت. للقنبلة النووية الواحدة، وبالإضافة إلى ذلك تم تطوير أحجام وأنواع مختلفة من القنابل النووية التي تتراوح ما بين اللغم النووي الصغير الذي لا يزيد وزنه على ٧٠ كيلو غراماً إلى القنبلة الاستراتيجية التي تزن أربعة الآف كيلو غرام للقنبلة الواحدة. ثم تم أخيرا اكتشاف وانتاج أكثر القنابل لا إنسانية وبشاعة وهي القنبلة النيوترونية التي تقتل الجنود والبشر وتترك المنشآت والآلات والمباني من دون أضرار. ومن المهم الإشارة ـ ولو بشكل عابر ـ إلى أن تقرير وزارة الدفاع الأمريكية قد اعتمد مؤخرا إمكانية استعمال هذه القنبلة النيوترونية «كجزء رئيس في تسليح قوات التدخل السريع المعدة للعمل في الشرق الأوسط ومناطق استخراج النفط، نظرا لما توفره من مرونة كبيرة في صد الهجمات المحتملة عليها دون الحاجة إلى تدمير المنشآت والآبار الحيوية القائمة على مسارح القتال وبالقرب منها»(٧).

لقد انغمس العالم المعاصر كليا وبجنون ملحوظ في سباق التسلح النووي إلى حد الغرق. واضطر في سياق انجرافه خلف تكديس وتطوير السلاح النووي بأعداد متزايدة إلى إهمال الجوانب الإنسانية والمعيشية والحياتية والاجتماعية التي ازدادت ترديا وتدهورا مع تصاعد الإنفاق العسكري في العالم. ففي الوقت الذي ينفق فيه العالم مبالغ هائلة على سباق التسلح النووي، في هذا الوقت بالذات يعيش العالم المعاصر أيضا أشد أزماته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وتظل المجاعة والأمية والآفات تقضي على أرواح الملايين من أطفال

العالم سنويا. فمثلا في الوقت الذي ينفق فيه العالم مليوني دولار في كل دقيقة على الأسلحة هناك ألفا مليون نسمة من سكان الأرض مصنفين كفقراء منهم ٤٥٠ مليون إنسان يعانون من المجاعة المزمنة. كذلك ففي الوقت الذي يعاني فيه ٨٠٠ مليون شخص من مرض الملاريا فإن النفقات العسكرية لنصف يوم تكفى لعلاجهم جميعا، بل إن ٠٠١,٪ من الانفاق العسكري هو كل ما يطلبه العالم للقضاء كليا على أي أثر لمرض الملاريا في العالم. كما أن ثمن غواصة نووية واحدة يساوي إجمالي ما يطلبه العالم من أجل توفير التعليم لـ ١٢٠ مليون طفل لا يحصلون على فرصة التعليم، ويتوقع أن يظلوا أميين طوال حياتهم. لقد بدأت تتكشف تناقضات العالم الذي يصرف ببذخ شديد على السلاح في الوقت الذي يعاني نصف سكانه من الفقر والبؤس والتخلف، وفي الوقت الذي يزداد فيه تدهور الأوضاع المعيشية اليومية لمئات الملايين من سكان العالم. إن العالم المعاصر الذي ينفق من دون حدود على السلاح النووي وينتج قنبلتين نوويتين في اليوم الواحد، ويجري تجربة نووية كل اسبوع، ويصنع صاروخا نوويا في كل شهر من شهور السنة هو أيضا عالم فقير بكل مقاييس الفقر الجماعى، وهو أيضا عالم يعيش محنة وجودية ويتألم في كون أحد عشر مليون طفل يموتون مباشرة بعد الولادة بسبب نقص الرعاية الصحية والعناية الطبية المناسبة، وهو أيضا عالم يتألم في كون ٦٠٠ مليون من سكانه عاطلين كليا عن العمل،و٨٠٠ مليون من سكانه يعانون من الأمية المطلقة. إن العالم المعاصر هو عالم مصمم على زيادة رؤوسه النووية بمعدل ثلاثة آلاف قنبلة نووية في السنة الواحدة في الوقت الذي لا يجد وسيلة ناجحة لوقف زيادة عدد الأميين فيه بمعدل خمسة ملايين أمي في السنة الواحدة (٨).

والسؤال الآن هو لماذا هذا الإنفاق العسكرى الهائل في العالم؟ ولماذا يستمر سباق التسلح النووي وهل حان وقت ايقافه؟ ثم ما هو السلاح النووي وما هو حجم القدرات النووية لدى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة؟ وهل سيتمكن العالم في يوم ما من التخلص من الأسلحة النووية أم أنه سيأتى اليوم الذى يتم فيه استخدام هذه الأسلحة لإفناء الجنس البشري من على الأرض؟.

السلاح النووي:

يتكون السلاح النووي من ثلاثة أجزاء هى الرأس النووي ووسيلة النقل والمنصة. ويحتوي الرأس النووي على مواد إشعاعية متفجرة، ويأخذ شكل القنبلة أو الصاروخ النووي أو القذيفة النووية أو اللغم النووي. وينقل الرأس النووي إلى هدفه بعد إطلاقه من منصته التي عادة ما تكون منصة بحرية كالغواصة والسفن، أو منصة جوية كالطائرة والقاذفات الاستراتيجية، أو منصة أرضية ثابتة كالصوامع الخرسانية أو المركبات والآليات المتحركة. وتتداخل هذه الأجزاء الثلاثة مع بعضها البعض لتكوّن ما يعرف بالسلاح النووي. ويستغرق تصميم وتطوير وتصنيع وانتاج وإعداد السلاح للاستخدام الميداني أكثر من عشر سنوات. وتتراوح تكلفة كل سلاح ما بين ٢٠ ألف مليون دولار و١٠٠ ألف مليون دولار. لذلك فالسلاح النووي هو سلاح باهظ التكاليف حتى بالنسبة للدول الصناعية الغنية، كما أنه يتطلب كفاءات علمية وتقنية عالية ومتخصصة غير متوفرة لمعظم دول العالم(٩).

لقد كان السلاح النووي في المراحل الأولى من تطوره بسيطاً بحيث يتكون من قنبلة ذرية تحمل إلى هدفها على متن طائرة ضخمة تلقيها فوق الهدف مباشرة اعتمادا على عامل الجاذبية الأرضية كما حدث بالنسبة للطائرة التي حملت قنبلتى هيروشيما وناكازاكى. لكن نتيجة التطور السريع في تقنية السلاح النووي فقد تم تدريجيا استبدال القنبلة الذرية صغيرة الحجم نسبيا بالقنبلة النووية، كما تم استبدال الطائرات الضخمة بنظم استراتيجية جديدة ومتنوعة وأكثر فاعلية. وتتراوح النظم الجديدة من القاذفات الاستراتيجية والصورايخ العابرة للقارات إلى الغواصات النووية التي أصبحت حاليا أهم نظم السلاح النووي. إن القاذفات الاستراتيجية الجديدة هي قاذفات عابرة للقارات تمتاز بمرونتها ودقة تصويبها، وتستطيع قطع مسافة بعيدة تتجاوز الخمسة آلاف ميل في أقل من سبع ساعات دون الحاجة إلى وقود إضافي أثناء التحليق. لقد كانت هذه القاذفات

الاستراتيجية بعيدة المدى هي الوسيلة الوحيدة لنقل الرؤوس النووية، بيد أنها بدأت تفقد دورها المحوري، وقل الاعتماد عليها على أثر تطوير وانتاج الصواريخ العابرة للقارات. إن الاتحاد السوفيتي هو الذى فاجأ العالم بإدخال الصواريخ العابرة للقارات إلى نظام السلاح النووي سنة ١٩٥٧. ويمتاز الصاروخ العابر للقارات بأنه في الأساس سلاح نووي مثبت في جوف صومعة خرسانية، وهو سلاح يتصف بسرعته الفائقة وبقدرته على اختراق الدفاعات بحيث لا يوجد عمليا دفاع فعال لصد هجوم نووى بواسطة الصواريخ العابرة للقارات. إن الأجيال الجديدة من هذه الصواريخ أصبحت قادرة على حمل أكثر من رأس نووي، بل أصبح بعضها قادراً على حمل من عشرة إلى ثلاثة عشر رأسا نووياً للصاروخ الواحد الذي يمكنه ايصالها جميعا إلى هدفها على بُعد ستة آلاف ميل بدقة متناهية وفي زمن لا يتجاوز ٢٥ دقيقة. بيد أن الصاروخ العابر للقارات يعاني من مشكلة رئيسة تتمثل في كونه سلاحا نوويا ثابتا في صوامع أرضية واضحة ومكشوفة مما يسهل أمر تدميرها. لذلك فقد برزت في الآونة الأخيرة أهمية الغواصات النووية التي تحمل الصورايخ العابرة للقارات والتي أدخلت إلى السلاح النووي بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٠.

لقد أصبحت هذه الأسلحة الثلاثة (القاذفات والصواريخ والغواصات) مترابطة مع بعضها ومكملة لبعضها البعض، وأصبحت تشكل ما يسمى بالنظام الاستراتيجي الثلاثي، أو الأرجل الثلاث للقوات الاستراتيجية للدول النووية الكبرى. يقول كل من كريستوفر شانت واين هوف: «إن النظام الاستراتيجي الثلاثي هو نظام نووي رادع يعتمد في الأساس على تكامل وترابط أجزائه الثلاثة، حيث إن لكل سلاح مميزاته وقدراته الخاصة والفريدة والتي تكمل ميزات وقدرات الأجزاء الأخرى، وتعطيها مشتركة أقصى درجات الحماية والفعالية والكفاءة والقدرة الهجومية المدمرة»(١٠). إن أي خلل في أي جزء من أجزاء النظام الاستراتيجي الثلاثي يؤثر سلبا على فعالية نظام السلاح النووي بأكمله، ذلك أن لكل منها وظيفته الدفاعية والهجومية المحددة. وتنقسم هذه الأسلحة

الاستراتيجية الثلاثة حسب وظيفتها إلى قوات الضربة الأولى (الهجومية) وقوات الضربة الثانية (الهجوم المضاد). كما تنقسم هذه الأسلحة من حيث أهدافها إلى أسلحة تستهدف القوة العسكرية وخصوصا المنشآت والتجهيزات العسكرية والنووية وتسمى القوات «المضادة للقوة»، وإلى أسلحة أخرى تستهدف التجمعات السكنية والمدنية والمراكز الصناعية والقيادات السياسية وتسمى القوات «المضادة للقيمة». ومن المفترض أنه في حال قيام أي طرف بهجوم نووي «إن كان مضاداً للقوة أو للقيمة، أن يتم استيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد بقدر كافٍ من العتف والقوة التدميرية مما يضمن ردع العدو عن الإقدام على توجيه الضربة الأولى أساسا، ومنع أي قيادة واقعية وعقلانية من المبادرة إلى الحرب النووية. وهذا بدوره يفترض حماية قوات الضربة الثانية بشكل يمنحها مناعة شبه مطلقة ضد أي ضربة استباقية مفاجئة. ويتم هذا إما عن طريق منح القوات الاستراتيجية قدرة على التنقل والحركة بحيث يصبح من الصعب استهدافها وتدميرها من قبل العدو، وهذا ما ينطبق على القاذفات بعيدة المدى والغواصات النووية، وإما عن طريق تحصين صوامعها إذا كانت ثابتة بحيث يمكن حمايتها من تأثيرات الانفجارات النووية، وهذا ما ينطبق على الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الأرض»(١١).

إن القاذفات والصواريخ والغواصات النووية هي مجرد منصات أو وسائل لنقل الرأس النووي. ورغم محورية هذه الأسلحة الثلاثة في بنية السلاح النووي إلا أن الجزء الأهم منها جميعا هو الرأس النووي. إن الرأس النووي (أو القنبلة النووية) هو الجزء من السلاح النووي الذي يختزن القدرات التفجيرية، وهو الجزء الذي يحدث التدمير المعروف عن السلاح النووي ويجعله بالتالي سلاحا فتاكا ومخيفا. ويعتمد الرأس النووي على خاصية مهمة لمادة اليورانيوم وهي أن ذرة اليورانيوم هي بطبيعتها أثقل ذرة موجودة في الطبيعة. ولكونها أثقل ذرة فهي أيضا ذرة متوترة وغير مستقرة وتولّد عند انشطارها طاقة حرارية هائلة. إن قطعة من اليورانيوم تحتوي على عشرات البلايين من الذرات التي يمكن استغلالها لتوليد

طاقة حرارية وإشعاعية. ويتم بواسطة تقنيات عالية تنقية وإغناء اليورانيوم الطبيعي (يورانيوم ٢٣٨) وتحويله إلى يورانيوم من نوع ٢٣٥ القابل للانشطار، والذي يقطّع إلى كريات صغيرة صالحة للاستعمال كوقود نووي. وتبلغ القوة التدميرية للرأس النووي متوسط الحجم حوالي ٥٠٠ ألف طن من مادة الـ ت. ن. ت في حين أن أضخم رأس نووي تم تفجيره بلغت قوته التدميرية ٥٨ مليون طن من مادة الـ ت. ن. ت، أي أنه عند مقارنة هذه القنبلة النووية الضخمة بقنبلة هيروشيما فإن قنبلة هيروشيما تبدو مجرد لعبة صغيرة من لعب الأطفال(١٢) برغم أنها تسببت في قتل ٧٨ ألف نسمة وأحدثت دمارا كليا في نطاق مساحة قدرها ثلاثة أميال مربعة.

إن كل رأس نووي من الرؤوس النووية الموجودة في العالم والتي يبلغ عددها خمسين ألف رأس نووي قادرة على قتل ٢٥٠ ألف نسمة، أي أنه لو استخدمت جميع هذه الرؤوس النووية معاً في حرب نووية فإنها ستقتل اثنى عشر ألف مليون نسمة، أي ثلاثة أضعاف عدد سكان الأرض حاليا، وتتوقع التقديرات المعتدلة أنه في حالة استخدام مالدى العالم من قنابل نووية فإن عدد الأفراد الذين سيقتلون مباشرة في الجزء الشمالي فقط من الكرة الأرضية يبلغ ألف مليون نسمة، وسيصاب ألف مليون آخرين بجروح خطيرة تؤدي لاحقا إلى الوفاة، أي أن نصف البشرية سيلاقى حتفه في الدقائق الأولى المباشرة لاندلاع حرب نووية شاملة(١٣). ويؤكد الدكتور كارل ساغان أن الدمار الاجتماعي والاقتصادي لمثل هذه الحرب النووية الشاملة سيتضمن انقطاعاً كلياً للكهرباء، وانقطاع الوقود، وتعطيلاً شاملاً لجميع وسائل الاتصالات، وتلوث الأغذية والماء، وانتشار الأمراض، وحدوث اضطرابات نفسية وعقلية بالغة لمن سيبقى على قيد الحياة في المناطق الأخرى من العالم. وكذلك فإن أي انفجار نووي شامل سيعقبه احتجاب كلي لضوء الشمس وحلول ظلام دامس، ثم هبوط شديد في درجات الحرارة، وتقلص حاد في حجم الأكسجين في الجو بالإضافة إلى تآكل في الغلاف الجوي الذي سيسمح بدخول كميات من الأشعة الضوئية الخطرة التي ستجعل الحياة

على الأرض مستحيلة(١٤). ويقول الدكتور اندريه ساخاروف، العالم الفيزيائي السوفيتي المشهور: «إن الحرب النووية الشاملة هي بمثابة كارثة وفاجعة لايمكن وصفها واستيعابها أو تخيل نتائجها، فمهما كانت التوقعات سيئة ومبالغا فيها فإن النتائج الفعلية هي أسوأ كثيراً. إن الحرب النووية الشاملة ستعني تدميرا شاملا وكليا للحضارة المعاصرة، وسترجع الإنسان قروناً عديدة إلى الوراء، وستتسبب في مقتل آلاف الملايين من البشرية. إن الاحتمال العلمي المؤكد هو أن مثل هذه الحرب النووية إن اندلعت فإنها ستضع نهاية للإنسان ككائن بيولوجي»(١٥).

إن اندلاع حرب نووية شاملة هو بمثابة وقوع نكبة فاصلة ونهائية للحضارة الإنسانية المعاصرة وللجنس البشري بأسره. إن مثل هذه الحرب تعني تحويل الكرة الأرضية إلى مكان غير صالح للحياة إطلاقا. والسؤال هو هل توجد ضوابط وضمانات مؤكدة تمنع حدوث هذه النكبة والفاجعة النووية؟ إن الضابط والرادع الوحيد على ما يبدو هو أنه لايمكن لأي طرف عاقل أن يرتكب تحت أي ظرف من الظروف حماقة كبرى كحماقة البدء بحرب نووية شاملة حيث سيكون هذا الطرف أول ضحاياها. هذا هو ربما الضمان الوحيد، وهذا هو ما يعرف بالردع النووي الذي يعتقد أنه كفيل بمنع اندلاع الحرب النووية الشاملة. فما هو الردع النووي الذي يعتقد أنه كفيل بمنع اندلاع الحرب النووية الشاملة؟ وكيف تطور وهل يستطيع حقا أن يمنع حدوث مواجهة نووية شاملة بين الدول النووية العظمى في العالم المعاصر؟

الردع النووي:

إن الحرب النووية هي بطبيعتها حرب سريعة وخاطفة، ولن تدوم أكثر من ساعات قليلة. والحرب النووية متى ما بدأت خرجت عن حكم الإنسان بما في ذلك الخروج على إرادة من افتعلها أصلا. كذلك فإن الحرب النووية هي نوع من الحرب المدمرة تدميرا شاملا لايمكن لأي طرف (المعتدي والمعتدى عليه) أن ينتصر في مثل هذه الحرب الخاطفة. ونتيجة عمق الكارثة المتوقعة فإن الهدف

الاستراتيجي في عصر السلاح النووي هو كيف يمكن تفادي وقوع مثل هذه الحرب، وكيف يمكن ايجاد أفضل السبل لعدم استعمال السلاح النووي قتاليا؟

لذلك فقد أحدث ظهور السلاح في العالم تغييرات مهمة في التفكير الاستراتيجي تؤكد على أنه لم يعد بالإمكان في عصر السلاح النووي خوض حرب نووية، وأنه لم يعد بالإمكان التخطيط لتحقيق نصر عسكري حاسم من خلال مواجهة نووية. إن المفارقة الشديدة هي أن السلاح النووي الذي يمتلك قدرات تدميرية مرعبة هو أيضا سلاح وهمي يستخدم ضمن لعبة وهمية، وهي الحرب النووية الشاملة، والتي هي مجرد حرب ترسم على الأوراق وتخطط في عقول العسكريين والاستراتيجيين(١٦). فالسلاح النووي المخيف هو سلاح غير قابل للاستخدام العسكري، ذلك أن استخدامه عسكريا سيبطل قيمته الرادعة الحقيقية. يقول دانيال كولار: «إن السلاح النووي يقوم، مثل الأسلحة الأخرى، بدورين سياسي وعسكري، بيد أن دوره الأساسي يكمن (وهنا تبرز حدته واختلافه مع الأسلحة التقليدية) في مجرد وجوده وليس في استخدامه. وبالرغم من عدم احتمال استعماله فإن إمكانية استخدامه فقط تمارس تأثيرا كبيرا في سياسة الدولة. ويمكن تناقض السلاح النووي فيما يلي: وصول القنبلة الهيدروجينية إلى أعلى درجة من الفعالية في التهديد وليس في الاستخدام»(١٧). وهذا هو جوهر استراتيجية الردع النووي.

إن منطق الردع النووي يقوم على أساس فكرة محورية مفادها أن كل ما يمكن فعله بالسلاح النووي هو مجرد التهديد باستخدامه حيث إن التهديد باستخدام هذا السلاح هو أكثر فعالية سياسيا ودبلوماسيا من استخدامه استخداما حربيا فعليا. لذلك، وكما يقول منطق الردع، فإن السلاح النووي هو في الأساس سلاح سيكولوجي وسياسي ورادع تكمن أهميته في وجوده وليس في استخدامه. فالهدف من السلاح النووي ليس كسب حرب نووية وإنما ردع أي تفكير في خوض مثل هذه الحرب، وردع أي تفكير في إمكانية الخروج منها منتصرا.

إن الردع بمفهومه العام يعني «توفر القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين. . تحت التهديد بإلحاق خسارة جسيمة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات»(١٨). أما الردع النووي فإنه «من طينة أخرى»(١٩) ويتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هي: ١ـتوافر القدرة على الثأر. ٢ـالتصميم على استعمال هذه المقدرة الثأرية في ظروف معينة، بعيدا عن أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع. ٣ـأن تكون المقدرة الثأرية من القوة بحيث يكون في استطاعتها أن تلحق بالخصم من الضرر ما يفوق كثيراً من المزايا والمكاسب التي يتوقعها من مبادأته بالضربة الأولى(٢٠). فالردع النووي يتضمن أولا: امتلاك القدرة على القيام بهجوم نووي ساحق، ثانيا: عدم القدرة على صد هجوم نووي مضاد، ثالثا: الإقرار بمبدأ الدمار المتبادل والشامل، والقبول الطوعي بالتعرض لخطر الفناء بالرغبة نفسها في إفناء الآخرين. وعندما يسود مثل هذا المنطق فإن أي دولة لا يمكنها أن تفكر بشن هجوم نووي شامل لأنها هي نفسها مهددة بضربة انتقامية عكسية تؤدي إلى تدميرها تدميرا شاملا ومؤكداً.

لذلك فإن الطرف الذي يقرر أن يبدأ بالهجوم النووي يدرك مسبقا أنه قد قرر أيضا الانتحار، ولا أحد بكامل قواه العقلية يقدم على الانتحار. يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد: «يعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل، أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما تدميرا كاملا ونهائيا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادأة. ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية، أي أنه إذا ما تعرضت الولايات المتحدة مثلا لهجوم نووي سوفيتي، أياً كان عنفه أو شموله، فسيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها، وتوجه ضربة انتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية. وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروب

انتحار متبادل بين أطرافها»(٢١). إن الردع النووي يستمد فاعليته من الالتزام الصارم بالرد الانتقامي المدمر والمؤكد، أو ما يعرف بمبدأ «التدمير المؤكد والمتبادل»، والذي يعني أن كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تدرك تماما أن لدى كل منهما إمكانات لتدمير بعضهما تدميرا كليا، وأن كل دولة قد أصبحت طوعا رهينة لدى الدولة الأخرى. وتزداد فعالية الردع النووي كلما كان التهديد بالدمار المتبادل حقيقيا وشاملا. عند ذلك فقط يكون الردع النووي قد حقق هدفه بمنع وقوع الكارثة النووية، ويكون قد ساهم في تثبيت السلام والاستقرار الدوليين. لذلك يعتقد البعض أنه بفضل الردع النووي لم يشهد العالم حرباً عالمية ثالثة، ولم تندلع حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

فالردع النووي هو، باختصار، نوع من الاستعداد العسكري الدائم لمنع حرب نووية في العالم. ويتطلب الردع النووي الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية وتحديثها، كما يتطلب الاستمرار في زيادة الإنفاق العسكري والتأهب النووي المستمر، كل ذلك بدافع ملح لمنع وقوع الحرب النووية الشاملة. إن منطق الردع النووي هو منطق غريب وجنوني بكل المعايير ولا يمكن تصديقه، بيد أنه رغم ذلك استطاع أن يفرض نفسه بقوة على العالم، ويصبح الركيزة الاستراتيجية الأولى في عصر السلاح النووي. لقد تحول الردع النووي إلى «نبؤة تحقق ذاتها وظاهرة تخلد ذاتها»(٢٢)، وتدفع الدول النووية الكبرى إلى السير على حافة الهاوية، والاستمرار في حالة الشك والعداء والتورط في حالة حرب نووية دائمة، والبقاء أزليا في أسر الأسلحة النووية وفي أسر سباق التسلح النووي. ولربما نجح الردع النووي حتى الآن في منع اندلاع الحرب النووية الشاملة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بيد أن هذا النجاح تم على حساب إنفاق عسكري منهك وقاتل، وربما لم يتمكن العالم تحمله طويلا بعد الآن، خصوصا وأن الدول النووية العظمى توصلت إلى تحقيق التوازن النووي الكامل فيما بينها.

التوازن النووي:

يرتبط الردع النووي ارتباطا وثيقا بالتوازن النووي والاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ويعتبر التوازن النووي، كما هو الحال بالنسبة للردع النووي، حقيقة جديدة من الحقائق الاستراتيجية المعاصرة، وتطوراً بالغ الأهمية في العلاقات الدولية في عصر السلاح النووي. فلقد توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعد مرور أربعين عاما على سباق التسلح النووي إلى تحقيق نوع من التوازن النووي الكمي والنوعي بحيث لم يعد يتمتع أي منهما الآن بأي تفوق نووي حاسم على الآخر، ولم يعد بإمكان أي منهما الإخلال بهذا التوازن النووي الدقيق. فالتوازن النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو الآن توازن شامل في كمية الأسلحة النووية والاستراتيجية، وفي دقتها وقدرتها التدميرية. كما أن التوازن بين هاتين الدولتين قد بلغ مستوى التدمير المضاعف، وتخطى أقصر درجات التشبع النووي وهو مايعرف في القاموس الاستراتيجي بتوازن «الرعب النووي»(٢٣). لقد أصبح وجود مثل هذا التوازن في الرعب النووي ،وفي القتل المضاعف شرطا رئيساً من شروط استقرار النظام السياسي العالمي. لذلك فإن أي محاولة للإخلال بالتوازن النووي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي بمثابة الإخلال بقواعد ومسلمات السياسة الدولية ويتضمن مخاطر عميقة بما في ذلك تصدع الردع النووي وربما أيضا التسبب في اندلاع حرب نووية مدمرة. بيد أن محاولة للاخلال بالتوازن النووي الراهن هي محاولة محكوم عليها سلفا بالفشل، وذلك لكون تقنيات السلاح النووي قد بلغت درجة من التطور بحيث إنها تلغي أي امكانية لأي طرف من أن يحقق التفوق النووي المطلق. إن القاعدة الأساسية التي أصبحت تتحكم في سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي قاعدة الفعل ورد الفعل. فالولايات المتحدة هي التي تقوم عادة بالفعل أي أنها هي التي تبادر إلى استحداث النظم النووية الجديدة في حين أن الاتحاد السوفيتي هو الذي يقوم

برد الفعل، أي أنه هو الذي يرد بنجاح على المبادرات الأمريكية. فمثلا، عندما بادرت الولايات المتحدة بإجراء أول تجربة نووية في ١٦ يوليو ١٩٤٥، رد الاتحاد السوفيتي على هذه المبادرة بعد أربع سنوات بإجراء تجربته النووية الخاصة سنة ١٩٤٩. وعندما قامت الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٢ بإجراء أول تجربة على القنبلة الهيدروجينية «والتي تعرف بالقنبلة القذرة» استطاع الاتحاد السوفيتي أن يرد بتجربته المستقلة على القنبلة الهيدروجينية في أقل من أربعة أشهر. كذلك تمكن الاتحاد السوفيتي من تطوير قاذفاته الاستراتيجية مباشرة عقب تطوير الولايات المتحدة لهذه القاذفات بعيدة المدى سنة ١٩٤٨. ويتكرر نمط الفعل ورد الفعل في معظم مجالات سباق التسلح النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال عقدي الستينات والسبعينات. ففي سنة ١٩٦١ قامت الولايات المتحدة بتطوير أول غواصة نووية تحمل صاروخاً عابراً للقارات، وفي سنة ١٩٦٦ جهزت الولايات المتحدة أول صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوساً نووية متعددة. وجاء رد الاتحاد السوفيتي سريعا على هذه المبادرات، بل إنه استطاع أيضا أن يحقق تفوقاً استراتيجيا خاصاً عندما قام بتطوير وانتاج أول صاروخ مضاد للصواريخ العابرة للقارات سنة ١٩٦٨ وهو الإنجاز الذي لم تتمكن الولايات المتحدة من مجاراته إلا بعد مرور أربع سنوات(٢٤). انظر الجدول رقم ٣.

لقد أصبح قانون «الفعل ورد الفعل» هو القانون المتحكم في تطور سباق التسلح النووي بحيث أصبح من غير الممكن لأي دولة من الدول النووية الكبرى الحصول على تفوق نووي ساحق، بل إنه اضحى الحصول على مثل هذا التفوق مستحيلا منذ سنة ١٩٧٥، وربما تحول إلى تفوق عديم الفعالية عسكريا بعد أن بلغ سباق التسلح النووي إلى نقطة مابعد التشبع وإلى مرحلة القتل المضاعف. رغم ذلك فإن رغبة الحصول على التفوق النووي تظل رغبة قائمة وتراود كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بين الحين والاخر. بل إن هاتين الدولتين النوويتين تواصلان باستمرار سعيهما لتحقيق مثل هذا التفوق الاستراتيجي، ذلك أن هذا التفوق إن لم يكن يخدم أغراضاً عسكرية واضحة فإنه يمكن تحويله

جدول رقم (٣)
الفعل ورد الفعل في سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

المبادرات النووية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
استخدام أول قنبلة ذرية	١٩٤٥	-
إجراء أول تفجير نووي .	١٩٤٥	١٩٤٩
تطوير أول قاذفة بعيدة المدى .	١٩٤٨	١٩٥٥
إجراء أول تفجير للقنبلة الهيدورجينية .	١٩٥٢	١٩٥٣
تطوير أول صاروخ عابر للقارات .	١٩٥٨	١٩٥٧
تجهيز أول مركبة فضائية .	١٩٥٨	١٩٥٧
تجهيز أول غواصة نووية تحمل صاروخاً عابراً للقارات .	١٩٦٠	١٩٦٨
تطوير أول صاروخ يحمل عدة رؤوس نووية .	١٩٦٦	١٩٦٨
تطوير أول صاروخ مضاد للصواريخ .	١٩٧٢	١٩٦٨
إنتاج أول صاروخ يحمل رؤوساً نووية متعددة ومستقلة .	١٩٧٠	١٩٧٥
إنتاج أول صاروخ من نوع كروز .	١٩٨٢	قيد التطوير
إنتاج أول قنبلة نيوترونية .	١٩٨٣	غير معروف
أول مشروع لحرب النجوم .	١٩٨٣	غير معروف

إلى مكسب سياسي ودبلوماسي وسيكولوجي مهم . يقول فريد هوليداي في كتابه الحرب الباردة الثانية : إن للتفوق النووي ، إن أمكن تحقيقه ، عدة فوائد رمزية وتفاوضية وعسكرية . فالتفوق النووي يمكن تحويله إلى قيمة رمزية ذات دلالات عظيمة . ذلك أن التفوق النووي يرمز إلى قوة الدولة المتفوقة ، ويعطيها حق المطالبة بالهيمنة والاعتراف بزعامتها العسكرية والسياسية على العالم . كذلك فإن

للتفوق النووي قيمة تفاوضية هائلة. فالتفوق النووي يمكن استخدامه كورقة رابحة وضاغطة في المفاوضات الدولية وفي وقت الأزمات الحرجة، ويمكن مقايضته مقابل تنازلات سياسية وعسكرية لصالح الدولة المتفوقة نوويا، كما يمكن استغلال التفوق النووي لإنهاك وإضعاف الطرف الآخر اقتصاديا وماليا وإرهاقه باعباء والتزامات تؤدي إلى تفكك جبهته الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وبالتالي انهياره تدريجيا والتغلب عليه بطريقة غير عسكرية وغير مباشرة. وأخيرا، يقول فريد هوليداي: إن البعض أيضا ينظر إلى التفوق النووي كفرصة ذهبية لكسب الحرب النووية إن اندلعت في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب(٢٥).

هذه الاعتبارات والدلالات العسكرية والتفاوضية والرمزية هي التي تدفع باستمرار كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى المحافظة على صيغة التوازن النووي فيما بينهما. إن التوازن النووي بين هاتين الدولتين قد تحقق نتيجة تضحيات اجتماعية واقتصادية وعلمية مضنية. وليس من السهل الآن التفريط بهذا التوازن النووي خصوصا بعد أن أصبح توازنا شاملا في الكم والكيف وذلك منذ سنة ١٩٧٥. فتاريخ سباق التسلح النووي قبل سنة ١٩٧٥ كان يميل كما وكيفا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت الولايات المتحدة تمتاز باحتكار مطلق للسلاح النووي والاستراتيجي في الفترة «١٩٤٥ـ ١٩٥٥». ثم استطاع الاتحاد السوفيتي أن يلغي هذا الاحتكار النووي المطلق وذلك بإنتاجه القنبلة الهيدروجينية وتطويره للقاذفات الاستراتيجية البعيدة، وبإطلاقه أخيرا أول صاروخ عابر للقارات سنة ١٩٥٧. وظلت الولايات المتحدة، بالرغم من هذا الإنجاز النووي السوفيتي، محتفظة بتفوق عددي ونوعي ملحوظ في الرؤوس النووية وفي القاذفات الاستراتيجية وفي حجم الانتشار العسكري على الصعيد العالمي. بيد أنه منذ سنة ١٩٧٥ توصل الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق التعادل والتكافؤ النووي مع الولايات المتحدة. وأصبحت الولايات المتحدة منذ هذا التاريخ تخشى القدرات التدميرية للاتحاد السوفيتي بنفس قدر خشية الاتحاد

السوفيتي من القدرات التدميرية للولايات المتحدة. ولقد ظل هذا الرعب النووي المتبادل قائما بين هاتين الدولتين إلى الآن.

وتظهر الإحصائيات التالية مراحل تطور التوازن النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ بدء سباق التسلح النووي بينهما. ففي سنة ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك ثلاث قنابل ذرية للاستعمال. ثم بعد عشر سنوات ازداد عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها الولايات المتحدة إلى ٢٠٠٠ قنبلة نووية مختلفة الأحجام والألوان، وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع هذا العدد إلى ٥٠٠٠ راس نووي في حين لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي حتى ذلك التاريخ سوى ٦٠٠ راس نووي، أي حوالي ١٢٪ فقط من إجمالي الترسانة النووية للولايات المتحدة (٢٦). أما في سنة ١٩٧٥ فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تزيد عدد رؤوسها النووية إلى ٨٥٠٠ رأس مقابل ٢٥٠٠ رأس نووي للاتحاد السوفيتي. لكن منذ ذلك الحين ضاعف الاتحاد السوفيتي بشكل مذهل انتاجه من الرؤس النووية فبلغ ٧٤٠٠ رأس نووي سنة ٨٣، أي بزيادة قدرها ٣٠٠٪. وفي سنة ١٩٨٨ أصبح عدد الرؤوس النووية لدى هاتين الدولتين متساويا عددياً، في الوقت الذي يتوقع أنه بحلول عام ١٩٩٠ سيتمكن الاتحاد السوفيتي من أن يمتلك عدداً أكبر من القنابل النووية مما لدى الولايات المتحدة «كما هو واضح في الجدول رقم ٤»(٢٧).

جدول رقم (٤)
تطور عدد الرؤوس النووية لدى الولايات المتحدة والاتحادالسوفيتي

الدولة	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥
الولايات المتحدة	٣	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٨٥٠٠	٩٤٠٠	١٣٧٠٠
الاتحاد السوفيتي	-	-	٦٠٠	٢٥٠٠	٩١٠٠	١٤١٠٠

أما في مجال تطور التوازن النووي بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فإن الإحصائيات تظهر مايلي: في سنة ١٩٦٤ كانت الولايات المتحدة تمتلك ٨٣٤ صاروخاً عابراً للقارات، و٤١٦ غواصة نووية بالإضافة إلى ٦٣٠ قاذفة استراتيجية بعيدة المدى. وفي سنة ١٩٧٤ بلغ مالدى الولايات المتحدة من الصواريخ العابرة للقارات ١٠٥٤ صاروخا، كما بلغ عدد الغواصات النووية ٦٥٦ غواصة في حين بلغ عدد القاذفات الاستراتيجية ٤٣٧ قاذفة. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كان يملك في سنة ١٩٦٤ مائتي صاروخ عابراً للقارات، و١٢٠ غواصة نووية، و ١٩٠ قاذفة استراتيجية بعيدة المدى. وفي سنة ١٩٧٤ زاد عدد الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية إلى ١٥٧٥ صاروخا عابر للقارات، و ٧٢٠ غواصة نووية، و ١٤٠ قاذفة استراتيجية. وبحلول عام ١٩٨٦ بلغ عدد الصواريخ الأمريكية ١٠١٠ صواريخ. و ٦٤٠ غواصة نووية، و ٢٦٠ قاذفة استراتيجية في حين بلغ عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى الاتحاد السوفيتي ١٣٩٨ صاروخا، و٩٤٤ غواصة نووية و ١٦٠ قاذفة استراتيجية، كما هو موضح بالجدول رقم (٥) (٢٨).

جدول رقم (٥)
تطور الأسلحة الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

الدولة	السلاح الاستراتيجي	١٩٦٤	١٩٧٤	١٩٨٦
الولايات المتحدة	الصواريخ العابرة للقارات	٨٣٤	١٠٥٤	١٠١٠
	الغواصات النووية	٤١٦	٦٥٦	٦٤٠
	القاذفات الاستراتيجية	٦٣٠	٤٣٧	٢٦٠
الاتحاد السوفيتي	الصواريخ العابرة للقارات	٢٠٠	١٥٧٥	١٣٩٨
	الغواصات النووية	١٢٠	٧٢٠	٩٤٤
	القاذفات الاستراتيجية	١٩٠	١٤٠	١٦٠

ويتضح من الأرقام والبيانات السابقة أن تاريخ سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد مر بثلاث مراحل تاريخية مختلفة منذ عام ١٩٤٥ حتى ١٩٨٥. فالمرحلة الأولى هي مرحلة احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي احتكارا مطلقا وأحاديا، ولقد امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٧، والمرحلة الثانية هي مرحلة بروز الاتحاد السوفيتي كمنافس مهم للولايات المتحدة في مجال تطوير وانتاج السلاح النووي، ومن ثم تحويل الاحتكار النووي إلى احتكار ثنائي مع استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بتفوق كمي ونوعي خلال هذه المرحلة الثانية التي انتهت عام ١٩٧٥. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي المرحلة التي صعّد وعزز فيها الاتحاد السوفيتي قدراته وإمكاناته النووية، واستطاع في فترة قياسية أن يحقق التوازن والتعادل النووي الشامل مع الولايات المتحدة. إن هذه المرحلة مازالت مستمرة بالرغم من إصرار الولايات المتحدة المتجدد على تحديث ترسانتها النووية وإعلانها عن مبادرة حرب النجوم، وهي المبادرة التي ربما ستدخل العالم من جديد في مرحلة متطورة وغير واضحة المعالم في سباق التسلح النووي.

التوازن النووي في الثمانينات:

يأخذ التوازن النووي القائم حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أشكالا عديدة. ويتراوح ما بين التوازن في عدد الرؤوس والأسلحة النووية والتوازن في مدى فاعلية ودقة وكفاءة أداء السلاح النووي. ومع التطور المستمر في تقنية السلاح النووي وزيادة نطاق السرية المفروض على التطورات الجديدة في الإضافات الالكترونية للسلاح النووي ازدادت أيضا صعوبة مقارنة الأسلحة النووية المختلفة، وأصبح من العسير الآن التوصل إلى معرفة دقيقة عن واقع التوازن النووي بين هاتين الدولتين.

بيد أن هذه الصعوبة لاتمنع من اللجوء إلى تقديرات علمية وموضوعية عادة ماتكون قريبة جدا «إن لم تكن مطابقة بالفعل» من التوازن النووي الحقيقي بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وربما تعتبر التقديرات السنوية والدورية للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن من أكثر التقديرات دقة حول التوازن النووي وسباق التسلح في العالم بشكل عام. واستنادا إلى آخر تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول «التوازن العسكري في العالم ١٩٨٧ - ١٩٨٨»(٢٩) فإن جدول التوازن النووي «انظر جدول رقم ٦» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوضح أنه في سنة ١٩٨٨ كان إجمالي مالدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية هو ١٣٨٧٣ رأسا نوويا، و ١٩٥٧ سلاحا أستراتيجيا مختلفة الأنواع والأحجام وموزعة تفصيليا كالاتي:

أولا : سلاح الصواريخ حيث يوجد لدى الولايات المتحدة ١٠٠٠ صاروخ عابر للقارات، تحمل معا ٢٢٦١ قنبلة نووية، منها ٤٥٠ صاروخا من نوع مينيتمان ٢، و ٥٢٧ صاروخا من نوع مينيتمان ٣ وثلاثة صواريخ من نوع ام. اكس.

ثانيا : سلاح الغواصات حيث لدى الولايات المتحدة ٦٤٠ غواصة نووية تحمل ما مجموعه ٦٦٥٦ قنبلة نووية. منها ٢٥٦ غواصة من نوع بوسيدون، و٣٨٤ غواصة من نوع ترايدنت.

ثالثا : سلاح القاذفات ويعتقد أن لدى الولايات المتحدة ٣١٧ قاذفة استراتيجية بعيدة المدى تحمل ٤٩٥٦ قنبلة نووية، منها ١١٩ قاذفة من طراز ب٥٢ جي. اتش، و١٤٤ قاذفة من طراز ب٥٢ جي. اتش كروز، و٥٤ قاذفة من طراز ب-١. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يظهر أنه في سنة ١٩٨٨ كان إجمالي ما لدى الاتحاد السوفيتي من الأسلحة النووية هو ١١٠٤٤ رأسا نوويا، و٢٥١١ سلاحا استراتيجيا موزعة تفصيليا على النحو التالي: **أولا** : سلاح الصواريخ. ويبلغ إجمالي عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى الاتحاد السوفيتي ١٤١٨ صاروخا تحمل ٦٤٤٠ قنبلة نووية، منها ٤٤٠ صاروخا من طراز اس. اس، و٦٠ صاروخا من طراز اس. اس١٣، و١٥٠ صاروخا من طراز اس. اس١٧، و٣٠٨ صواريخ من طراز

التوازن النووي التفصيلي بين ١٩٨٧ - ١٩٨٨

الولايات المتحدة			
النظام	العدد	عدد الرؤوس النووية لكل سلاح	اجمالي عدد الرؤوس النووية
الصاروخ العابر للقارات			
مينيتمان (٢)	٤٥٠	١	٤٥٠
مينيتمان (٣)	٥٢٧	٣	١٥٨١
أم اكس	٢٣	١٠	٢٣٠
مجموع الصواريخ العابرة للقارات	١٠٠٠		٢٢٦١
الغواصات النووية			
بوسيدون	٢٥٦	١٤	٣٥٨٤
ترايدنت	٣٨٤	٨	٣٠٧٢
مجموع الغواصات النووية	٦٤٠		٦٦٥٦
القاذفات الاستراتيجية			
بي - ٥٢	١١٩	١٢	١٤٢٨
بي - ٥٢ كروز	١٤٤	٢٠	٢٨٠٠
بي - ١	٥٤	١٢	٦٤٨
مجموع القاذفات الاستراتيجية	٣١٧		٤٩٥٦
المجموع الكلي	١٩٥٧		١٣٨٧٣

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

ـ جدول رقم (٦)

النظام	العدد	عدد الرؤوس النووية لكل سلاح	اجمالي عدد الرؤوس النووية
الاتحاد السوفيتي			
الصاروخ العابر للقارات			
اس. اس. ١١	٤٤٠	١	٤٤٠
اس. اس. ١٣	٦٠	١	٦٠
اس. اس. ١٧	١٥٠	٤	٦٠٠
اس. اس. ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠
اس. اس. ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠
اس. اس. ٢٥	١٠٠	١	١٠٠
مجموع الصواريخ العابرة للقارات	١٤١٨		٦٤٤٠
الغواصات النووية			
اس. اس. اف ٦	٢٧٢	١	٢٧٢
اس. اس. اف ٨	٢٩٢	١	٢٩٢
اس. اس. اف ١٧	١٢	١	١٢
اس. اس. اف ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨
اس. اس. ٢٠	٨٠	٩	٧٢٠
اس. اس. ٢٣	٤٨	١٠	٤٨٠
مجموع الغواصات النووية	٩٢٨		٤٤٣٣
القاذفات الاستراتيجية			
بير ـ اتش ـ كروز	٥٠	٢٠	١٠٠٠
بير	١٠٠	٢	٢٠٠
بيسون	١٥	٤	٦٠
مجموع القاذفات الاستراتيجية	١٦٥		١٢٦٠
المجموع الكلي	٢٥١١		١١٠٤٤

اس. اس١٨، و٣٦٠ صاروخا من طراز اس. اس١٩، و١٠٠ صاروخ من طراز اس. اس٢٥. **ثانيا**: سلاح الغواصات حيث إن لدى الاتحاد السوفيتي ٩٢٨ غواصة نووية تحمل معا ما مجموعه ٣٣٤٤ قنبلة نووية. منها ٢٧٢ غواصة من طراز اس. اس. أن٦، و٢٩٢ غواصة من طراز اس. اس. أن٨، و١٢ غواصة من طراز اس. اس. آن ١٧، و٢٢٤ غواصة من طراز اس. اس. إن١٨، و٨٠ غواصة من طراز اس. اس. إن٢٠، و٤٨ غواصة من طراز اس. اس. أن ٢٣. **ثالثا**: سلاح القاذفات ويوجد لدى الاتحاد السوفيتي ١٦٥ قاذفة استراتيجية تحمل ١٢٦٠ قنبلة نووية. منها ٥٠ قاذفة من طراز بير اتش كروز، و١٠٠ قاذفة من طراز بير، و١٥ قاذفة من طراز بيسون. (٣٠).

ويلاحظ من خلال قراءة الجدول التفصيلي للتوازن النووي القائم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن هذا التوازن هو في جوهره توازن تقريبي متنوع بتنوع الأسلحة النووية في ترسانة كل من هاتين الدولتين. ففي الوقت الذي يتمتع فيه الاتحاد السوفيتي بتفوق ملحوظ في إجمالي الأسلحة الاستراتيجية (٢٥١١ للاتحاد السوفيتي مقابل ١٩٥٧ للولايات المتحدة) فإن الولايات المتحدة تمتلك تفوقا في عدد الرؤوس النووية (١٣٨٧٣ للولايات المتحدة مقابل ١١٠٤٤ للاتحاد السوفيتي). كذلك فإن الاتحاد السوفيتي يملك عدداً أكبر من الصواريخ العابرة للقارات (١٤١٨ صاروخا للاتحاد السوفيتي مقابل ١٠٠٠ صاروخ للولايات المتحدة)، ويملك عدداً أكبر من الغواصات النووية (٩٢٨ غواصة للاتحاد السوفيتي مقابل ٦٤٠ غواصة فقط للولايات المتحدة) في حين تمتلك الولايات المتحدة عدداً أكبر من القاذفات الاستراتيجية (٣١٧ قاذفة للولايات المتحدة و١٦٥ قاذفة فقط للاتحاد السوفيتي). أما من حيث عدد الرؤوس النووية فإن الجدول التفصيلي يظهر أن الاتحاد السوفيتي يتمتع أيضا بتفوق كبير في عدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة الصواريخ العابرة للقارات (٦٤٤٠ رأسا نوويا للاتحاد السوفيتي مقابل ٢٢٦١ للولايات المتحدة) في حين أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير من حيث عدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة الغواصات

النووية (٦٦٥٦ للولايات المتحدة مقابل ٣٣٤٤ للاتحاد السوفيتي)، وكذلك بالنسبة لعدد الرؤوس النووية المحمولة بواسطة القاذفات الاستراتيجية (٤٩٥٦ للولايات المتحدة مقابل ١٢٦٠ للاتحاد السوفيتي فقط)(٣١).

ومهما يكن أمر التوازن النووي التفصيلي الراهن فإن المستقبل القريب سيشهد تحولات مهمة على صعيد هذا التوازن النووي، بل على صعيد مجمل سباق التسلح النووي بين الشرق والغرب. فالعالم أخذ يشهد انتاج جيل جديد من الأسلحة النووية والاستراتيجية المتطورة. فقد بادرت الولايات المتحدة (كما كانت تبادر وتفعل دائما)، وبحجة وجود خلل في التوازن النووي الراهن، وانطلاقا من رغبة متجددة لدى إدارة الرئيس رونالد ريغان في تحقيق التفوق النووي إلى اتخاد خطوات عملية لتحديث نظمها النووية والاستراتيجية وزيادة فاعلية الترسانة العسكرية الغربية بشكل عام. وقامت الولايات المتحدة بالفعل منذ سنة ١٩٨٢ برصد ميزانية عسكرية خيالية تقدر بحوالي ١,٧ الف الف مليون دولار لتمويل خطة خمسية عسكرية جديدة. ونتيجة هذا الإنفاق العسكري الذي ليس له مثيل في التاريخ تم تطوير وانتاج وإعداد جيل من الأسلحة النووية الدقيقة في زمن قياسي. ومن أهم هذه الأسلحة النووية الجديدة على الإطلاق هو انتاج ١٠٠ صاروخ عابر للقارات من طراز أم. اكس بتكلفة إجمالية قدرها ٤٠ ألف مليون دولار. (٣٢) ويعتبر هذا الصاروخ الذي في استطاعته حمل ١٤ قنبلة نووية أعجوبة تقنية من حيث دقته وكفاءته، حيث يستطيع أن يصل إلى هدفه على بعد ٦٠٠٠ ميل في ٢٥ دقيقة، ولا يزيد مقدار انحرافه عن هدفه بأي حال من الأحوال على ٣٠٠ قدم فقط. يقول تقرير لسلسلة الدراسات الاستراتيجية: «إن مشروع أم. إكس من أضخم المشاريع العسكرية التي شهدها العالم حتى اليوم. وسيتطلب المشروع قبل أن يستكمل كليا عام ١٩٨٦ بناء ١٠ آلاف ميل من الطرقات المعبدة، وما يقرب من ٢٠٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية، وسيتم استعمال ما لا يقل عن ٢٧٠٠ مليون طن من الأسمنت في بناء التجهيزات والصوامع، وسيستهلك المشروع كذلك ١٢١ ألف مليون غالون من المياه. . وقد

ازدادت تقديرات تكاليف المشروع من ٣٣ ألف مليون دولار إلى ٥٦ ألف مليون دولار حسب آخر تقديرات ديوان المحاسبة التابع للكونغرس»(٣٣).

لكن بالإضافة إلى انتاج هذا الصاروخ فإن الخطة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة تتضمن أيضا تطوير وانتاج ١٠٠ قاذفة استراتيجية جديدة من نوع ب ـ ١ بتكلفة إجمالية قدرها ٣٠ ألف مليون دولار. وتمتاز هذه القاذفة بقدرتها على حمل ٢٢ قنبلة نووية والطيران بها مسافة ثمانية آلاف ميل دون الحاجة إلى الوقود أثناء التحليق، كما أن قاذفات ب ـ ١ قادرة على الطيران على ارتفاعات منخفضة جدا تصل إلى ٢٠٠ قدم عن سطح الأرض، وذلك لتفادى أجهزة الرادارات(٣٤). كما تتضمن خطة التحديث الخمسية الأمريكية تطويراً جديداً من الصواريخ العابرة للقارات صغيرة الحجم والتي يمكن إطلاقها من الجو والبحر والأرض، وهي قادرة على تعيين هدفها بدقة تضاهي دقة البصر. ويفترض أن هذا الصاروخ الصغير سوف «يغير وجه الحرب وسوف يعادل التفوق العددي لقوات الاتحاد السوفيتي»(٣٥). وتتضمن خطة التحديث أيضا انتاجاً من الغواصات النووية من طراز ترايدنت تحمل ٢٤ صاروخا عابراً للقارات بالإضافة إلى تطوير وإنتاج شبكة من القاذفات الاستراتيجية المستقبلية التي تعرف باسم «ستيلث» المصنوعة من مواد معدنية قادرة على امتصاص الذبذبات الرادارية لكي تتمكن هذه القاذفات من تخطى الدفاعات دون كشفها. وسيتم إدخال هذه القاذفات الاستراتيجية إلى الخدمة العسكرية الفعلية سنة ١٩٩٠(٣٦).

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإنه لم يكن غائبا عن هذه المستجدات، وقد قام، كما كان يقوم دائما، بالرد على المبادرات الأمريكية بانتاج عدة نظم نووية جديدة وذلك للحد من أي تفوق نووي أمريكي مستقبلي محتمل. ومن بين أهم الإضافات في الأسلحة النووية السوفيتية استبدال الصواريخ من نوع اس. اس١٨ واس. اس١٩ بصواريخ جديدة عابرة للقارات من طراز اس. اس٢٢ واس. اس٢٤، وإضافة صاروخ جديد من طراز اس. اس١٦ والذي سيكون أول صاروخ من نوعه يمتاز بخاصية التحرك والتنقل في العالم.

وقام الاتحاد السوفيتي أيضا بتطوير جيل من الغواصات النووية من طراز تايفون القادرة على حمل ٢٠ رأسا نوويا. كما يتوقع أن يضيف الاتحاد السوفيتي إلى أسلحته النووية قاذفات استراتيجية جديدة تعرف باسم «بلاك جاك» وهي أضخم قاذفة استراتيجية في العالم تصل سرعتها إلى ضعفي سرعة الصوت في حين يبلغ مداها القتالي ٨ آلاف ميل دون الحاجة إلى التزود بالوقود أثناء التحليق(٣٧).

ولا شك أن جميع المبادرات النووية الجديدة قد جعلت من عقد الثمانينات وكأنه يبدو مجرد استمرار للنمط التاريخي السابق في تصاعد سباق التسلح النووي منذ بدأ عصر السلاح النووي سنة ١٩٤٥. لكن الواقع هو أن عقد الثمانينات وخلافا للفترات التاريخية الأخرى قد شهد تطوراً نوعياً ربما كان أكثر خطورة من جميع التطورات السابقة في مجال سباق التسلح النووي. ويكمن هذا التطور النووي الجديد في ما يعرف بمبادرة حرب النجوم التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في مارس ١٩٨٣. لذلك فإنه لابد من توضيح مختصر وسريع لمشروع حرب النجوم.

مبادرة حرب النجوم :

إن مبادرة حرب النجوم هي بمثابة قفزة جبارة إلى عالم نووي جديد لا يمكن التكهن بمتطلباته وتعقيداته ومخاطره. فالتحولات التي ربما ستطرأ على العالم من جراء حرب النجوم ستفوق بكل تأكيد كل التحولات التي صاحبت أول استخدام للذرة كسلاح نووي «وربما غيّرت بنتائجها مجرى التاريخ»(٣٨). فالتوازن النووي الراهن سيصبح مجرد ذكرى، وسيتم نسف استراتيجية الردع النووي وإلغاء كافة الاتفاقات والمعاهدات الاستراتيجية التي أبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ويستهدف مشروع حرب النجوم في الأساس تجاوز التفكير الاستراتيجي الراهن والقائل إنه من غير الممكن التصدي لهجوم نووي بالصواريخ العابرة

للقارات. فمبادرة حرب النجوم تقوم على فكرة أنه بالإمكان تطوير أسلحة يمكنها بفعالية بالغة التصدي لأي هجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات وتدميرها قبل وصولها إلى هدفها النهائي. ولضمان نجاح مثل هذا الدفاع الأسطوري فإنه سيتطلب تطوير أسلحة كيمياوية وإشعاعية وحرارية، كما سيتطلب تطوير أسلحة الطاقة الموجهة وأسلحة الليزر وأسلحة الإشعاع الجزيئي(٣٩). وستعمل هذه الأسلحة مشتركة من الأرض وفي الجو وفي الفضاء الخارجي، وستسير جميعها، دون تدخل بشري، بواسطة جهاز آلي (كمبيوتر) ضخم قادر على إجراء عدة بلايين من العمليات الدقيقة والمتلاحقة في الثانية الواحدة. ولكي تؤدي أسلحة حرب النجوم مهامها بفعالية كاملة فإن ذلك يتطلب إنشاء ٢٠ ألف صاروخ مثبتة على ١٠٠٠ سفينة فضائية تستخدم في الثانية الواحدة ٢٠ ألف ألف مليون واط من الشحنات الكهربائية، أي مايوازي ٢٠٠ مرة إجمالي القدرة الكهربائية للولايات المتحدة. وتقدر التكلفة النهائية لمشروع حرب النجوم بألفي ألف مليون دولار، ولن يكتمل إلا في أوائل القرن القادم. ونتيجة أن التقنية المطلوبة لانجاح مشروع حرب النجوم مازالت تقنية غير مكتملة فإن الخبراء والعلماء منقسمون إلى فريقين: فريق يعتقد أنه بالامكان تطوير مثل هذا المشروع النووي الخيالي، وفريق آخر يشكك في امكانية اكتماله في المستقبل المنظور(٤٠). بيد أن الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في تطوير هذاالمشروع وتحويله إلى واقع، ورصدت لذلك إمكانات مالية وعلمية كبيرة، بل إنها شكلت قيادة عسكرية جديدة داخل سلاح الجو الأمريكي سميت «قيادة الفضاء»(٤١). لذلك فإنه مع كل دولار تنفقه الولايات المتحدة على إنتاج أسلحة حرب النجوم سيصبح من الصعب التراجع عن هذا المشروع، وربما يكون قد أصبح واقعا من وقائع الحياة المعاصرة وتجاوز منذ الآن نقطة اللاعودة.

ومن الطبيعي ألا يقف الاتحاد السوفيتي موقف المتفرج من مبادرة حرب النجوم، وان ينظر إليها «كتهديد لا يمكن قبوله»(٤٢)، وكمحاولة أمريكية متجددة لتحقيق التفوق النووي وامتلاك خيار الضربة الأولى الذي كانت

الولايات المتحدة تسعى للحصول عليه منذ بداية سباق التسلح النووي. ولقد واجه الاتحاد السوفيتي مبادرة حرب النجوم مواجهة دبلوماسية وعسكرية مزدوجة. فعلى الصعيد الدبلوماسي رفض الاتحاد السوفيتي الدخول في مثل هذا السباق النووي المكلِّف ودعا الولايات المتحدة للتخلي عن هذه المبادرة. أما على صعيد الردع النووي فإنه يعتقد أن بإمكان الاتحاد السوفيتي مجاراة مبادرة حرب النجوم، بل إن البعض يعتقد بأن لدى الاتحاد السوفيتي برنامجه الخاص بحرب النجوم، وأنه على وشك إقامة نظام دفاعي متطور في الفضاء الخارجي. ويتضمن الرد السوفيتي العملي على مبادرة حرب النجوم عدة خيارات منها: زيادة عدد الصواريخ العابرة للقارات إلى أضعاف العدد الراهن، وتزويد هذه الصواريخ بقوة دفع أكثر سرعة مما يقلل من فرص إصابتها في مرحلة انطلاقها، وكذلك زيادة عدد المنصات الوهمية وزيادة عدد الصواريخ التضليلية. كما أن باستطاعة الاتحاد السوفيتي زرع ألغام فضائية لتدمير السفن الفضائية ضمن شبكة أسلحة حرب النجوم، ويعتقد أن الاتحاد السوفيتي قد قطع شوطا مهما في سباق تطوير هذه الألغام. ويؤكد الخبراء «أن هذه الإجراءات السوفيتية المضادة من شأنها استغلال الأسلحة والتقنية المتوفرة حاليا، على النقيض من التكنولوجيا التي لم يتم اختبارها أو يتم التأكد من توفرها، والتي ستعتمد في مبادرة حرب النجوم. ومن هنا فإن ردّ الاتحاد السوفيتي سوف يكون أرخص ثمنا، ويمكن الاعتماد عليه أكثر كثيراً من مشروع حرب النجوم، وسيكون موفوراً في الوقت الذي سيكون فيه مشروع حرب النجوم في طور التكوين»(٤٣).

إن مبادرة حرب النجوم هي بحق من أهم التطورات في سياق تاريخ سباق التسلح النووي، وهي بلا شك محطة جديدة (وليست الأخيرة) من محطات هذا السباق النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتؤكد هذه المبادرة مجددا القاعدة العامة لسباق التسلح النووي وهي أن الولايات المتحدة هي التي تبادر دائما إلى تطوير وإنتاج الأسلحة النووية (أي أنها هي التي تقوم بالفعل) في حين يظل الاتحاد السوفيتي يحاول باستمرار الرد ويثبت نجاحه في الرد على هذه

المبادرات مهما بلغت التكاليف والنفقات. ورغم أن مبادرة حرب النجوم هي مجرد محطة جديدة بيد أنها تختلف عن المحطات الأخرى في أنها تغرى الإنسان الأحمق بشن حرب نووية شاملة. والحقيقة المؤسفة، كما يقول الزعيم السوفيتي خروتشوف، هي أن هناك «أناس حمقى عديدين في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية». لذلك فإنه إن لم يتم منذ الآن وقف مبادرة حرب النجوم ووضع حد لسباق التسلح النووي بشكل عام فإن العالم مقبل على فترة مستقبلية عصيبة ومظلمة جدا(٤٤).

والسؤال الآن هو إذا كانت الأسلحة النووية بمثل هذه الخطورة، وإذا كانت الحرب النووية حرباً انتحارية، وإذا كان العالم مهدداً بالفناء، فلماذا لا يتم الاتفاق على وضع حد لسباق التسلح النووي؟ ولماذا لا يتم نزع السلاح بكافة أشكاله من العالم المعاصر؟.

نزع السلاح النووي :

منذ اليوم الأول لتفجير أول قنبلة نووية في العالم وُجدت دعوات صادقة لنزع السلاح ووضع حد لسباق التسلح النووي في العالم. بيد أن جميع هذه الدعوات لم تحقق أي نتيجة ملموسة. وظل سباق التسلح النووي منذ ولادته سنة ١٩٤٥ مندفعا دون تراجع أو توقف رغم جميع الجهود الدولية، ورغم جميع التحذيرات بما في ذلك تلك التحذيرات الصادقة والصادرة عن علماء الذرة أنفسهم. لذلك وبعد أكثر من ٤٠ عاما من المباحثات المضنية والمحاولات الدؤوبة أصبح الوضع النووي في العالم المعاصر أكثر تعقيدا، وأصبحت القضايا النووية البديهية أكثر خلافية من أي وقت مضى. فباستمرار يتم تأجيل القضايا القديمة من دون حسم في الوقت الذي تبرز فيه قضايا جديدة وتزداد كمية هذه الأسلحة، وكلها أمور تزيد من تعقيد المباحثات وتزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي. يقول جون ستسنجر: «لقد تحولت قضية نزع السلاح إلى أهم قضية تشغل اهتمام السياسيين والخبراء والفنيين في كل مكان. فالجمعية العمومية

للأمم المتحدة تواصل تناولها لهذه القضية في كل جلسة من جلساتها السنوية، ولا شك أنها ستستمر في تناولها لهذه القضية في كل جلسة من جلساتها القادمة أيضا. كما أن الدولتين اللتين تقودان صراع الشرق والغرب متفقتان على أن قضية نزع السلاح هي أهم قضية على جدول مباحثاتهما الدورية. لكن بالرغم من هذا الاهتمام وباستثناء اتفاقية سالت سنة ١٩٧٢ لم يتم حتى الآن إلغاء أو تخفيض كميات الأسلحة النووية المتراكمة في العالم. بل على العكس من ذلك فإن العالم يعايش اليوم أخطر مراحل سباق التسلح النووي»(٤٥).

بيد أن هذا التصعيد الأخير في سباق التسلح النووي ربما ولّد أكثر من غيره، من التطورات السابقة، إحساسا عميقا بضرورة البحث بجدية عن اتفاقية مناسبة للحد من بعض المظاهر الخطيرة لسباق التسلح النووي بين الشرق والغرب. وتعزز هذا الإحساس نتيجة تزايد حالات المواجهة النوويةالطارئة،ونتيجة قناعة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأنهما ربما قد فقدتا السيطرة نهائيا على سباق التسلح النووي، وأصبحتا مجهدتين وربما أيضا أسيرتين لهذا السباق(٤٦). لذلك وانطلاقا من هذا الإدراك اتفق كل من الشرق والغرب معا أن من مصلحتهما التقليل من احتمالات نشوب حرب نووية في العالم، والعمل على التوصل إلى صيغة لاتفاقية للحد من سباق التسلح النووي.

إن أكثر ما يميز تاريخ مباحثات الحد من سباق التسلح النووي هو ذلك السيل المتدفق من الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تقدمت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون أن يتم فعليا تحويلها إلى اتفاقيات واقعية لنزع السلاح النووي. ولقد تدفق هذا السيل من الاقتراحات مع تفجير أول قنبلة نووية في العالم. ففي سنة ١٩٤٦ تقدمت الولايات المتحدة من خلال مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، برنارد باروخ، باقتراح يتضمن أولا منع استخدام الذرة لأي غرض عدا الاستخدام السلمي، وثانيا تدويل الطاقة النووية في العالم من خلال وضع جميع المفاعلات والمنشآت والمواد الذرية تحت إشراف هيئة دولية تمتلك وحدها حق الإشراف والرقابة على إنتاج الطاقة النووية. ورغم ما يحمله هذا

الاقتراح الأمريكي (الذي عرف بمشروع باروخ) من نقاط ايجابية لنزع السلاح النووي ووضعه تحت الإشراف الدولي المحايد إلا أنه رفض من الاتحاد السوفيتي الذي برر رفضه بأن هذا الاقتراح سيرسخ احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، وأنها ستكون قادرة على التحكم في قرارات الهيئة الدولية للطاقة النووية المقترح تأسيسها. وتقدم الاتحاد السوفيتي باقتراح مضاد تضمن الدعوة لحظر انتاج واستخدام الأسلحة النووية، وتدمير المخزون القائم من الأسلحة النووية (أي تدمير ما تملكه الولايات المتحدة من سلاح نووي)(٤٧). وكان من الطبيعي أن ترفض الولايات المتحدة بدورها هذا الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفيتي رغبة منها في الإبقاء على أسلحتها النووية. ثم توالت بعد ذلك عشرات الاقتراحات والاقتراحات المضادة بدءا باقتراح الأجواء المفتوحة الذي قدمه الرئيس الأمريكي ايزنهاور، والاقتراح المضاد الذي تقدم به الزعيم السوفيتي خرتشوف والذي عرف بمشروع النزع الشامل للسلاح النووي، وانتهاء بالاقتراحات الأخرى التفصيلية المتعلقة بإجراء تخفيض متبادل في حجم القوات المسلحة التابعة للدولتين وتحديد مناطق في العالم خالية من الأسلحة النووية(٤٨).

لقد كان كل اقتراح تقدمه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي يحمل في أحشائه ضمنيا ما يدعو إلى رفضه. فقد امتازت جميع الاقتراحات المقدمة إما أن تكون على درجة عالية من الشمول التي تجعلها غير قابلة للتطبيق العملي، وإما أن تكون اقتراحات تعزز تفوق طرف وتجرد الطرف الآخر من أسلحته النووية الفعالة. وهكذا فقد كانت الاقتراحات المقدمة من الاتحاد السوفيتي هي في العموم اقتراحات شمولية تدعو إلى إلغاء كلي ونهائي وسريع لجميع الأسلحة النووية، في حين أن الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة كانت تتضمن باستمرار بنوداً تبقي على التفوق النووي للولايات المتحدة، وتطالب بإجراء الرقابة والتفتيش لضمان التزام الاتحاد السوفيتي، وذلك انطلاقا من عدم ثقة الولايات المتحدة بالالتزامات السوفيتية. بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتراحات المقدمة من هاتين الدولتين للحد من سباق التسلح النووي كانت، ومازالت،

تتأثر بأوضاع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الشرق والغرب التي كانت تحدد نوع وحجم التنازلات التي يمكن للدولتين تقديمها. فعندما تكون العلاقات السياسية بين الشرق والغرب متوترة فإنه يتوقع رفض أي اقتراح مهما كان عمليا وواقعيا. وعندما تكون هذه العلاقات مستقرة وسلسة فإنه يتوقع أيضا أن تتحول الاقتراحات، وحتى أكثرها غموضا، إلى اتفاقيات. ويلاحظ، بالتالي ان تلك الاقتراحات التي قدمت خلال فترة الخمسينات جوبهت بالرفض القاطع لتأثرها بأوضاع الحرب الباردة. أما تلك الاقتراحات التي تم تقديمها خلال الستينات والسبعينات، أي خلال مرحلة الوفاق الأولى، فقد لاقت القبول السريع والمتبادل وربما كان أبرز مثال على ذلك هو التوصل الى توقيع معاهدة سالت١ ، وسالت٢ .

تعتبر اتفاقيات سالت (محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية) أعظم نجاح سجل خلال الأربعين عاما من تاريخ مباحثات نزع السلاح في العالم. ولقد استغرق التوصل إلى بنود هذه المعاهدة أكثر من سبع سنوات مضنية من المباحثات والاجتماعات، وتم بعد ذلك التوقيع على الجزء الأول منها في موسكو سنة ١٩٧٢ . وتشتمل معاهدة سالت١ على عدة بنود أهمها تقييد سباق التسلح في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات، وكذلك تقييد انتاج أسلحة استراتيجية هجومية جديدة. أما معاهدة سالت٢ التي وقعت في صيغتها النهائية سنة ١٩٧٩ فإنها تضع سقفا عدديا لما يمكن إنتاجه من الصواريخ العابرة للقارات، ومن القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(٤٩). ويمكن أيضا القول الآن إنه تم تحقيق انجاز مذهل آخر في مجال نزع السلاح النووي عندما تم في سنة ١٩٨٧ التوصل إلى اتفاقية لإزالة كافة الصواريخ متوسطة المدى (أي تلك التي يتراوح مداها من ٣٠٠ إلى ٣٢٠٠ميل)، والتي تشكل ٤٪ من إجمالي عدد الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبموجب هذه الاتفاقية سيتعين على هاتين الدولتين تدمير ما مجموعه ٨٦١ صاروخا من الصواريخ متوسطة المدى بواقع ٤٢٠ صاروخا للولايات المتحدة و٤٤١ صاروخا للاتحاد السوفيتي(٥٠).

جدول رقم (٧)
اتفاقيات الحد من سباق التسلح النووي في العالم

التاريخ	الاتفاقيـــــة	نوع الاتفاقية
يناير ١٩٥٩	اتفاقية حظر استعمال القطب الجنوبي للأغراض العسكرية والتجارب النووية.	جماعية (٣٠ دولة).
أغسطس ١٩٦٣	اتفاقية حظر إجراء التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء وفوق سطح الأرض.	جماعية (١١٢ دولة).
نوفمبر ١٩٦٣	اتفاقية إنشاء الخط الأحمر (الساخن) بين واشنطن وموسكو).	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير ١٩٦٧	اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي.	جماعية (٨٢ دولة).
مارس ١٩٦٧	اتفاقية الإعلان عن أمريكا اللاتينية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.	جماعية (٢٤ دولة).
يونيو ١٩٦٨	اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في العالم.	جماعية (١٣٢) دولة).
فبراير ١٩٧٢	اتفاقية حظر إقامة قواعد عسكرية للأسلحة النووية في قاع البحار والمحيطات.	جماعية (٧٤ دولة).
يونيو ١٩٧٢	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ١).	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير ١٩٧٣	اتفاقية للحيلولة دون اندلاع حرب نووية عارضة.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
ديسمبر ١٩٧٤	اتفاقية حظر تجاوز الحد الأقصى للتفجير النووي.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
ديسمبر ١٩٧٤	اتفاقية إجراء التفجيرات النووية السلمية.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
يناير ١٩٧٩	معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت ٢).	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).
مارس ١٩٨٥	اتفاقية الإعلان عن منطقة جنوب المحيط الهادي كمنطقة خالية من الاسلحة النووية.	جماعية (٣ دول).
يونيو ١٩٨٨	اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى.	ثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط).

إن معاهدات سالت واتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى هي بلا شك أبرز انجازات محادثات الحد من سباق التسلح النووي، بيد أنها حتما ليست الوحيدة. ففي الفترة منذ ١٩٦٢ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على سبع اتفاقيات ثنائية مختلفة بالإضافة إلى خمس اتفاقيات جماعية أخرى تتناول جميعها مجالات محددة من سباق التسلح النووي (انظر الجدول رقم ٧).

وتأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات اتفاقية إنشاء الخط الأحمر «الساخن» بين موسكو وواشنطن عام ١٩٦٣، واتفاقية حظر التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء وفوق سطح الأرض عام ١٩٦٣، واتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم عام ١٩٦٧، واتفاقية حظر إقامة قواعد للأسلحة النووية في قاع البحار والمحيطات سنة ١٩٧١، واتفاقية للحيلولة دون اندلاع حرب نووية عارضة سنة ١٩٧٣، واتفاقية حظر تجاوز الحد الأقصى للتفجير النووي عام ١٩٧٤(٥١).

ويلاحظ أن جميع هذه الاتفاقيات هي مجرد اتفاقيات محدودة، وتهدف في الأساس إلى تقنين بعض مظاهر سباق التسلح النووي فقط. لذلك فإن هذه الاتفاقيات رغم كثرة عددها لم تضع حدا لهذا السباق، ولم تجر أي منها «باستثناء اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى» تخفيضاً فعلياً في كمية الأسلحة النووية في العالم. كما أن جميع هذه الاتفاقيات الثنائية والجماعية لم تحرم أي دولة من حقها في تطوير وانتاج أسلحة نووية جديدة. رغم ذلك فإن المهم هو استمرار الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مباحثات الحد من سباق التسلح النووي. كما أن الأهم من ذلك هو استعداد هاتين الدولتين «تحت ضغط الرأي العام أو بدافع الخوف من الكارثة النووية» تقديم تنازلات بين الحين والآخر. إن هذا الاستعداد هو في حد ذاته بادرة مشجعة وايجابية في ظل تصاعد سباق التسلح النووي وفي ظل وجود دوافع فنية وسياسية واقتصادية للاستمرار في تطوير وانتاج الأسلحة النووية في العالم.

دوافع استمرار سباق التسلح النووي:-

من الطبيعي والبديهي التوقع بأن العالم المعاصريتضمن قوى ومؤسسات وفئات اجتماعية لها مصالح حيوية راسخة، وتستفيد فائدة عظمى من تصاعد سباق التسلح النووي في العالم. لذلك فإن تحويل رغبة بعض الدول في وقف هذا السباق إلى اتفاقيات ملزمة هو أمر في غاية الصعوبة وربما يصل إلى حد الاستحالة. فهذه الرغبة تصطدم أولا بإرادة مجموعات سياسية وايديولوجية ذات نفوذ وتأثير، وتقف موقف العداء المطلق تجاه أي اتفاقية عسكرية بين الشرق والغرب. كما أن على هذه الرغبة في الحد من سباق التسلح النووي أن تتجاوز جملة من العوامل الفنية والسياسية التي تعيق الجهود المخلصة والمبذولة للتوصل إلى مشروع لنزع السلاح النووي في العالم.

فعلى الصعيد السياسي يلاحظ أن رغبة البعض في نزع السلاح هي في الأساس رغبة مثالية ومخالفة لحقائق الحياة السياسية الدولية المعاصرة. فالدول في ظل النظام السياسي الدولي الراهن تسعى باستمرار إلى زيادة قدراتهاالدفاعية، وإلى حماية مصالحها القومية وتسعى، بحكم تكوينها، لتصبح دولاً ذات نفوذ وتأثير يتمان بواسطة زيادة القدرات والإمكانات العسكرية والنووية. إن الرغبة الطبيعية للدول هي في زيادة إمكاناتها العسكرية والاقتصادية، ولاتوجد دولة في عالمنا المعاصر ترغب طوعا في تخفيض قوتها، أي أن تصبح أضعف مما هي عليه، وخصوصا الدول الكبرى التي تخشى التفريط في أسلحتها النووية. يقول جوزيف كاميللرى: «إن فشل مبادرات نزع السلاح قد يكمن، جزئيا على الأقل، في الطبيعة ذاتها للنظام الدولي الممزق والذي يتوجب على الدول أن تعمل ضمنه. ففي العصر النووي، وربما اكثر من العصور التي سبقته، تكره الدول أن تتخلى عن قدراتها العسكرية التي تعتبرها بمثابة عنصر الحماية الأخير لمصالحها وقبل كل شيء لأمنها»(٥٢). لذلك يبدو أن نزع السلاح هو مطلب مثالي لايمكن تحقيقه في ظل الظروف السياسية الدولية الراهنة. وإن كان لابد من نزع شامل للسلاح

فإن الحل يكمن أولا في إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في النظام السياسي الدولي السائد، وهو أمر بالغ الصعوبة الآن وفي المستقبل المنظور.

فرغبة نزع السلاح النووي هي ،إذاً، في الأساس رغبة تتعارض مع مسلمات وبديهيات الواقع السياسي الدولي خصوصا وأن صفة عدم الثقة والشك المتبادلين هي صفة سائدة بين الدول ومتأصلة في النظام السياسي الدولي. يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد: «إنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها بعض لما كان ثمة داع للتسلح في الأصل، ولما وجدت بالتالي مشكلة نزع السلاح بالصورة التي نعرفها»(٥٣). إن الشك المتبادل ربما يكون أكبر عائق يقف في سبيل التوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح النووي حيث يؤدي عدم الثقة إلى المبالغة في طلب الرقابة والتفتيش وتحويلها إلى قضية فنية بالغة التعقيد. ويوضح جون ستسنجر أن طلب الرقابة والتفتيش قد تحول بالفعل إلى «حلقة مفرغة». فكل طرف يؤكد على حقه في مراقبة وتفتيش الطرف الآخر بحجة أنه يشك في التزاماته ولايثق في تعهداته. لكن قبول أي طرف بالرقابة والتفتيش يتطلب في حد ذاته درجة ما من الثقة المتبادلة، وهي صفة مفقودة بين الدول وخصوصا الدول الكبرى. وهكذا يؤدي عدم الثقة إلى طلب الرقابة والتفتيش في حين تتطلب الرقابة وجود الثقة التي لايمكن خلقها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، بل لايمكن خلقها بين الشرق والغرب لاختلاف منطلقاتهما وقناعاتهما الايديولوجية والسياسية والحياتية(٥٤). إن هذا المأزق السياسي / الفني لم تستطع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاوزه حتى الآن، ولايبدو أن بالإمكان تجاوزه في المستقبل أيضا.

ويبقى القول إن هذه العوامل الفنية والسياسية ليست الوحيدة، فهناك جملة من الأسباب الايديولوجية والسيكولوجية والأسباب الأخرى المتعلقة بنوع الأسلحة النووية، وبعامل الوقت، وبدور المؤسسات العسكرية والبيروقراطية، وبالتوجهات الشخصية للقيادات السياسية والإدارية في كل من الشرق والغرب(٥٥). بل إن السبب الأهم في كل ذلك هو وجود شبكة معقدة من

المؤسسات والصناعات العسكرية المعنية مباشرة بتطوير وإنتاج الأسلحة النووية، والتي تتدخل باستمرار لإحباط أي مشروع لنزع السلاح في العالم. وتعرف هذه الشبكة بالمجمع الصناعي / العسكري الذي يتألف من الدوائر العسكرية الرسمية، ووزارات الدفاع والصناعات الحربية الخاصة، والوكلاء الذين يروجون الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع.

إن هذا المجمع الصناعي / العسكري يقف بطبعه ضد أي تخفيض في الإنفاق العسكري ويحارب من يروج لأفكار نزع السلاح النووي في العالم. ويوظف هذا المجمع الصناعي / العسكري قدرات وإمكانات مالية ودعائية هائلة لتغذية التوترات الدولية والتأثير في صنع القرارات وإضفاء الشرعية على إنتاج الأسلحة النووية وتهيئة الرأي العام لدعم الخطط والبرامج العسكرية الجديدة. إن أضخم المجمعات الصناعية / العسكرية في العالم هي تلك الموجودة في الولايات المتحدة. ويوجد في الولايات المتحدة حوالي عشرين ألف شركة رئيسة للصناعات الحربية بالإضافة إلى مائة وخمسين ألف شركة فرعية أخرى تتعامل جميعها مع وزارة الدفاع الأمريكية ودوائرها المختلفة، وتزودها بكل متطلباتها بدءا من أحذية الجنود إلى الصواريخ العابرة للقارات. وتبلغ المبيعات السنوية لهذه الشركات الحربية مائتي ألف مليون دولار. وتحتكر ثلاث عشرة شركة ضخمة من هذه الشركات حوالي ٦٠٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة في الولايات المتحدة. وتعتبر شركة جنرال الكتريك، ويونايتد تكنولوجي، وبوينغ ومكدونالد دوغلاس، ولوكهيد، وجنرال ديناميكس، وروكويل انترناشيونال أضخم الشركات الحربية على الإطلاق. إن هذه الشركات العملاقة هي التي تنتج، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية المعروفة، الصواريخ والقاذفات والغواصات والقنابل النووية. كما أن هذه الشركات هي التي تتولى وضع تصاميم النظم النووية الجديدة وتشرف على تطويرها في معاملها ومختبراتها الخاصة ثم تقوم بإنتاجها وتسويقها. لقد ارتبطت هذه الشركات ارتباطا شديدا بالدوائر العسكرية الرسمية وبمؤسسات صنع القرار السياسي وبكل ماله علاقة بالأمن القومي، وتحولت إلى مركز الثقل

الاقتصادي والصناعي في المجتمع الأمريكي لدرجة «أن رفاهية أمريكا الاقتصادية أصبحت تعتمد، إلى أبعد حد، على استمرار، بل تضاعف الإنفاق العسكري. ومن دون هذا الإنفاق، فمن المحقق أن يختنق الاقتصاد الأمريكي بفضل أزمات البطالة الحادة وتدهور الإنتاج. وباختصار فإن الاقتصاد الأمريكي تحول من اقتصاد الرفاهية إلى اقتصاد صناعة الموت، وبدلا من رأسمالية المشروع الخاص أصبح يوجد ما يمكن أن يسمى رأسمالية البنتاجون بكل طغيانها وجبروتها»(٥٦).

إن القوة الاجتماعية الوحيدة المضادة لمصالح هذا المجتمع العسكري/الصناعي الأخطبوطي هو القوة الشعبية الضاغطة والمتمثلة بالرأي العام والتجمعات المتفرقة الأخرى المعارضة لسباق التسلح النووي في العالم، لذلك فإنه لابد من تنشيط الرأي العام في الشرق والغرب لكي يتصدى لنفوذ المجمع العسكري/ الصناعي في المجتمعات الغربية. ومن دون تحول الرأي العام العالمي إلى قوة ضاغطة ومؤثرة فإن رغبة الحد من سباق التسلح النووي ستظل رغبة طوباثية وهلامية في الوقت الذي تزداد فيه باضطراد كميات الأسلحة النووية في العالم. من ناحية أخرى فإن لشعوب الدول الفقيرة في الجنوب مصلحة مباشرة في وقف سباق التسلح النووي في العالم، وتخفيض حدة التوترات بين الشرق والغرب، حيث سيساهم ذلك في إعادة الاهتمام العالمي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة في الجنوب، وسيركز أيضا على الجهود الدولية لايجاد حلول عاجلة لمشكلات التنمية وخصوصا مشكلة تلك الفجوة الحياتية والمعيشية والحضارية القائمة الآن بين الدول الصناعية والفنية في الشمال والدول التي تعاني من التخلف التقني والاقتصادي في الجنوب. وهذا ماسيتم توضيحه في الفصلين القادمين.



الفصل الرابع

صِراعُ الشَمال وَالجنوبُ

ينقسم العالم المعاصر إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، وإلى شعوب غنية وأخرى فقيرة، وإلى مجتمعات متقدمة صناعياً وتقنياً وأخرى تعاني من التخلفين الاقتصادي والعلمي. وتؤكد كافة الوقائع والحقائق أن العالم المعاصر لاينقسم إلى شرق وغرب فحسب، وإنما أيضا إلى شمال وجنوب. بل إنه في الوقت الذي يزداد فيه تقارب الشرق والغرب وتتلاشى فيه تدريجيا خلافاتهما، في هذا الوقت بالذات تزداد الفجوة بين دول الشمال الغنية والمتقدمة والقوية ودول الجنوب الضعيفة والفقيرة والمتخلفة وتزداد فيه حدة الصراع بينهما.

إن العالم المعاصر الذي ينقسم ايديولوجيا إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي هو عالم منقسم اقتصاديا إلى شمال متقدم ومهيمن وجنوب متخلف وتابع(١). ورغم أن صراع الشرق والغرب هو الصراع المركزي والأكثر خطورة، بيد أنه حتما ليس بالصراع الوحيد في عالمنا المعاصر الذي يشهد أيضا صراعا اقتصاديا وسياسيا ووجوديا بين الشمال والجنوب، وهو صراع تزداد خطورته يوما بعد يوم على الأمن والاستقرار الدوليين. وكما أن تقسيم العالم المعاصر إلى شرق وغرب ليس تقسيما جغرافيا فإن تقسيمه إلى شمال وجنوب هو أيضاً بعيد كل البعد عن التقسيم الجغرافي الساذج الذي يتبادر إلى الذهن في الوهلة الاولى. إن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب هو في الأساس تقسيم اقتصادي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يتكون من دول المركز «الرأسمالية والصناعية»، والتي تحقق تقدمها ورفاهيتها على حساب استغلال وإفقار وتخلف دول الأطراف في هذا النظام. لذلك فإن صراع الشمال والجنوب يختلف عن صراع الشرق والغرب في كونه صراعاً بين أطراف غير متساوية في القدرات والإمكانات. ففي حين أن صراع الشرق والغرب هو صراع القوى النووية العظمى فيما بينها فإن صراع الشمال والجنوب هو صراع الضعفاء والفقراء ضد الأقوياء والأغنياء في هذا العالم، أي أن صراع الشمال والجنوب يجسد نضال الشعوب المضطهدة والمستغلة والتابعة «والمستعمرة سابقا» ضد الدول الاستعمارية والإمبريالية التي

كانت وما زالت تنهب وتستغل ثروات وخيرات الشعوب وتحاول فرض إرادتها وهيمنتها على العالم من خلال الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يقول عنه نيجيل هاريس: «إنه العدو الأول والمباشر للشعوب الفقيرة والتابعة في الجنوب»(٢).

إن أحدى السمات البارزة لهذا العالم المعاصر هي أنه يضم شعوباً غنية ومتخمة بالغنى وشعوباً أخرى فقيرة أشد الفقر وبائسة أشد البؤس. ويشكل أغنياء العالم ٢٥٪ فقط من سكانه لكنهم يتمتعون بـ ٨٠٪ من ثرواته. أما فقراء العالم فإنهم يشكلون ٧٥٪ من إجمالي سكان الأرض، ولا يملكون سوى ٢٠٪ فقط من ثرواتها. لذلك فإن ثمانية من أصل كل عشرة من سكان الأرض لايشاركون حقيقة، ولا يتمتعون مطلقاً بما حدث من تقدم مادي ومن رفاهية اجتماعية وحياتية في عالم اليوم(٣). وتتضمن هذه الأرقام وجود ألف مليون نسمة من بينهم ثلاثمائة مليون طفل يعيشون في حالة نقص تغذية ومجاعة مزمنة. وقد تحولت حياتهم إلى بؤس يومي قاتل، وهم يعيشون فقط لأنهم غير قادرين على الموت طوعاً. إن ثمانمائة مليون فرد من هؤلاء فقراء بكل معايير الفقر التي تشمل انعدام المأوى، والرعاية الصحية، والخدمات الأولية الضرورية، والتعليم بالإضافة إلى انعدام الملكية وانعدام الدخل. لذلك فان فقر فقراء الجنوب هو فقر مطلق. ولقد تزايد عدد هؤلاء الفقراء من حوالي مائتي مليون نسمة سنة ١٩٦٠ إلى اربعمائة وخمسين مليون سنة ١٩٧٠، ثم تضاعف إلى ثمانمائة مليون سنة ١٩٨٠. ويتوقع أن يتجاوز عددهم ألف مليون نسمة سنة ١٩٩٠(٤). ولاشك أن العالم لم يكن غافلا كليا عن أزمة هؤلاء الفقراء إلا أن إدراكه وفهمه لها ازداد عمقا مؤخرا، وذلك نتيجة اتساع وازدياد عمق الفجوة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب، ووصولها إلى مستويات حرجة تهدد استقرار العالم المعاصر.

إن الفجوة بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب وبين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة هي على رأس قائمة الأزمات الحرجة التي تواجه

العالم المعاصر، والتي تشكل تحديا للعقل والخيال البشري كما تشكل تحديا لضميره وأخلاقه علاوة على أنها تهدد مستقبله. هذه الفجوة الاقتصادية والحضارية الآخذة في الاتساع هي محور الصراع القائم الآن بين الشمال والجنوب، والذي يرتبط مباشرة بوضع مئات الملايين من البشر المهددين بالموت جوعا وآلاف الملايين الآخرين الذين يعيشون واقع الفقر والجهل والمرض في مدن وقرى وأرياف دول الجنوب. وإذا لم يطرأ تحول عميق وسريع في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وإذا لم يتم إصلاح الخلل البنيوي الذي يعاني منه هذا النظام فإن من المؤكد أن يزداد غنى الأغنياء ويزداد معه فقر الفقراء في العالم.

«ففي عالمنا هذا أصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لايملكون، بين الشعوب التي عاشت على حساب غيرها وتلك التي راحت ضحية استغلال غيرها، هي وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط في الغذاء، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها، فضلا عن كبارها، لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو، وفي أحيان كثيرة للمجاعة التي تفضي إلى الموت»(٥). ويقول جان سان جور: «إن التباين في الثروات بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الأرض يتناقض مع الوحدة الجوهرية لعالمنا المعاصر»، ويضيف أن «الفجوة بين سكان الشمال وسكان الجنوب هي فضيحة العالم المعاصر، وهي إدانة صارخة للضمير وللأخلاق كما أنها تمثل خطرا جسيما وتهديدا فعليا للحضارة الإنسانية»(٦). لذلك فإن العالم المعاصر يقف اليوم أمام تحدٍ وجودي يمس جوهر كيانه، فإما أن يتم التغلب على المجاعة الجماعية والبؤس اليومي المتفاقم للملايين من الجنس البشري، ويتم التغلب على الفوارق المعيشية والحضارية الفاقعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويتم ايجاد وسيلة لقيام تعاون دولي حاسم، وإلا فإن المستقبل يبشر بكارثة تهدد الجنس البشري في شمال الأرض وجنوبها. وهذا مايؤكده تقرير الجنة الدولية المستقلة لدراسة قضايا التنمية في العالم، والذي يوضح بأنه «لايمكن للشمال والجنوب الاستمرار على ما هما عليه الآن. . . فالأزمة التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية آخذة في التفاقم وهي

تمر الآن بمرحلة حرجة... كذلك فإن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة... والتي هي من العمق بحيث يبدو الأغنياء والفقراء كأنهم ينتمون إلى عصور مختلفة، أو أنهم لاينتمون إلى عالم واحد... لم تسترع هذه الفجوة العناية الكافية، ولم يتم التعامل معها كأزمة رئيسة في الأزمات التي تجتاح العالم. إن هذه هي أحد أبرز تناقضات عصرنا تبرز في وقت يشعر فيه المجتمع الإنساني بعمق ترابطه، بل بعمق ارتباط شماله بجنوبه في اقتصاد عالمي موحد»(٧).

أما الحل المقترح لتضييق هذه الفجوة الحياتية وإنهاء حالة التخلف، وتحقيق التنمية في الجنوب فهو تعميق الحوار الصريح والجاد بين الشمال والجنوب من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. فالنظام الاقتصادي العالمي الراهن، باعتراف الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة، هو الذي خلق هذهالفجوة، وهو المسؤول عن استمرارها واستمرار حالة الفقر الجماعي وحالة التخلف الاقتصادي والتقني في الجنوب. لذلك فإن العالم مطالب الآن بإحداث تحولات بنيوية في مجمل قواعد وشروط العلاقات الاقتصادية الدولية، وايجاد نظام اقتصادي عالمي يكون أكثر عدلا وانصافا، وأكثر ملاءمة للتطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر. يقول الأمين العام للأمم المتحدة: «إن النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع منذ ثلاثين عاما هو الآن وبوضوح غير موات لاحتياجات المجتمع الدولي ككل. وقد كان الاتهام الموجه لهذا النظام في الماضي هو أنه يعمل لصالح الأغنياء وضد فقراء العالم، لكن يمكن القول الان إن هذا النظام لم يعد يعمل حتى لصالح الأغنياء»(٨).

لكن كيف يمكن إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا؟ وهل يمكن إقامته من خلال الحوار؟ وما هي طبيعة الحوار بين الشمال والجنوب؟ وما هو عمق الفجوة الاقتصادية والمعيشية والحضارية بين الشمال والجنوب؟ وما هو الخلل في العلاقات بين الشمال والجنوب؟ وقبل هذا وذاك من هو الجنوب وممّ يتكون، وما هي أزماته وما هو حجم معاناته وهمومه؟

الجنوب وخصائص دول الجنوب:

يتكون الجنوب من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الدول تقدر بحوالي ١٣٠ دولة تضم معظم قارة آسيا، وقارة أمريكا اللاتينية، وكافة القارة الأفريقية. وتبلغ مساحة الجنوب ٧٨ مليون ميل مربع، أي حوالي ٦٠٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية. ويبلغ عدد سكانه أربعة آلاف مليون نسمة، أي ٧٥٪ من سكان الأرض يعيش ٧٠٪ منهم كمزارعين وفلاحين في الأرياف والقرى النائية. أما إجمالي الناتج القومي لجميع دول الجنوب فهو ٢,٥ ألف ألف مليون دولار, وهو يساوي ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي و٥٠٪ من إجمالي الناتج القومي لدولة واحدة من دول الشمال ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في الجنوب ٤٠٠ دولار، ومازال ٦٠٪ من إجمالي سكان الجنوب يعانون من الأمية. وفي بعض مناطق الجنوب تصل نسبة الأمية إلى ٩٠٪ بالإضافة إلى ذلك فإن ٩٠٪ من سكان الجنوب لا يحصلون على العناية الصحية الكافية حيث يوجد في المعدل طبيب واحد لكل ٧٠٠ نسمة، وفي أشد المناطق فقراً هناك طبيب واحد لكل ٥٩ ألف نسمة. ونتيجة ذلك فإن متوسط عمر الفرد في الجنوب لا يزيد عن ٥٩ سنة، وفي بعض المناطق يبلغ متوسط عمر الفرد ٣٩ سنة فقط. ويعيش ٢٥٠ مليون نسمة من سكان الجنوب في الأكواخ وفي بيوت من الصفيح، ويتضاعف عدد سكان بيوت الصفيح والتنك في الجنوب بمعدل خمسة عشر مليون نسمة سنوياً، ويتضاعف عددهم كل خمس سنوات، أي أنه بحلول سنة ١٩٩٠ سيصبح عدد سكان بيوت الصفيح ٥٠٠ مليون نسمة. وكما هو متوقع يتركز سكان الجنوب في الأساس في الأرياف وفي القرى. ولا تتجاوز نسبة سكان المدن ٣٠٪ من إجمالي سكان الجنوب، وفي بعض المناطق لا يزيد عدد سكان المدن على ٩٪ فقط من إجمالي السكان. ومما يزيد الوضع سوءاً في الجنوب هو أن أربعة أشخاص من كل خمسة من سكان الجنوب لا يحصلون حتى على ماء نقي صالح للشرب. وفي بعض المناطق في قارة أفريقيا تبلغ نسبة من لا يحصلون على الماء النقي أكثر ٩٠٪ من إجمالي عدد السكان (٩).

فالجنوب، إذاً، يمتاز بظروفه المعيشية والاقتصادية والاجتماعية القاهرة. فدخل الفرد فيه منخفض والنمو شبه منعدم، ونصيبه من الإنتاج والاستهلاك العالمى لايتناسب مطلقاً مع اتساع مساحته وكثافة سكانه. لكن، رغم ذلك، لا يمكن تعميم هذا الوضع الحياتي المتدهور على جميع دول الجنوب التي تمتاز باختلاف طور نموها الاقتصادي وتباين نظمها السياسية والاجتماعية والعقائدية. يقول جان سان جور في كتابه ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب: إنه لمن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن الجنوب هو عبارة عن مجموع متجانس ومكون من بلدان متشابهة الثقافة والظروف الاقتصادية. فرغم البؤس المخيف والمشاكل الحياتية العضالية الناجمة عن التضخم في المناطق السكانية الكبرى وعدم المساواة في ظروف المعيشة المؤذنة بالانفجار يلاحظ، على الأقل، بعض التحسن الملموس لجزء مهم من السكان وتوفر طاقة كامنة في المعتقد أن يؤدى استغلالها، الحاصل بالفعل حالياً، إلى تحقيق التقدم في المستقبل (١٠).

إن دول الجنوب هي بالفعل دول غير متجانسة تجانساً كلياً، حيث تمتاز بالتنوع الشديد وتنقسم إلى عدة مجموعات من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي العام. فمثلا تشكل كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة المجموعة الصناعية ضمن دول الجنوب. إن هذه الدول هي أكبر الدول الصناعية في الجنوب والتي حققت نمواً صناعياً مذهلاً خلال العقود الثلاثة الماضية، لذلك فقد سميت هذه الدول دول «المعجزة الصناعية». وتأتي البرازيل على رأس قائمة هذه المجموعة من الدول. بل إن البرازيل هي اليوم عاشر أكبر قوة صناعية في العالم، ويبلغ إجمالي الناتج القومي للبرازيل ٢١٠ آلاف مليون دولار، أي ٢٠ ضعف إجمالي الناتج القومي لبنغلاديش، كما يبلغ متوسط دخل الفرد في البرازيل ٢٠٣٢ دولاراً والذي يعادل ٣٠ ضعف متوسط دخل الفرد في قارة أفريقيا. لكن بالإضافة إلى هذه المجموعة الصناعية فإن هناك أيضاً مجموعة متميزة أخرى من دول الجنوب هي الدول المصدرة للنفط. لقد استطاعت دول الجنوب النفطية أن تجني ثروات هائلة من مواردها النفطية خلال الفترة من ١٩٨٣

إلى ١٩٨٥ تقدر بحوالي ألف ألف مليون دولار، وتأتي المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا والكويت وإيران وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة في مقدمة دول الجنوب النفطية والتي تعتبر في مصاف أغنى دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، فقد بلغ متوسط دخل الفرد في الإمارات العربية المتحدة ٢٢٣٠٠ دولار مقابل ١٦١٨٥ دولاراً. للفرد في الولايات المتحدة، و٩١١٤ دولاراً للفرد في فرنسا وذلك عام ١٩٨٦.

ولاشك أن دول الجنوب ليست جميعها دولاً نفطية غنية، كما أنها ليست دولاً صناعية متقدمة. فهذه الدول هي الأقلية بين دول الجنوب. إن الجنوب يتشكل في الأساس من مجموعة من الدول الزراعية والفقيرة نسبياً تقدر بحوالي ٧٠ دولة تضم ألف مليون نسمة يتراوح متوسط دخل الفرد فيها، ما بين ٢٠٠ و ٧٠٠ دولار سنوياً. هذه الدول يطلق عليها مصطلح الدول النامية أو دول العالم الثالث. وهي الدول التي تعاني من صعوبات تنموية وحياتية مرهقة، بيد أنها قادرة رغم ذلك على تحقيق قدر من النمو المتواصل يبعدها عن شبح المجاعة والبؤس والفقر المطلق، وهو ما تتميز به المجموعة الأخيرة من دول الجنوب التي تعرف باسم دول «حزام البؤس». ويبلغ عدد دول حزام البؤس حوالي ٣٠ دولة تنتمي إلى منطقة جغرافية ومناخية محددة تمتد من جنوب شرق آسيا مروراً بوسط أفريقيا وانتهاء بجزر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وتأتي دول مثل مالي وموزمبيق وأوغندا وتشاد والصومال وأثيوبيا وغانا والنيجر وبنغلاديش وكمبوديا ولاوس بالإضافة إلى هاييتي وغيانا وهندوراس والسلفادور في مقدمة هذه المجموعة من دول الجنوب التي يطلق عليها، مجازاً، اسم «دول العالم الرابع». إن هذه الدول هي أشد دول العالم فقراً، وهي أكثر فقراً حتى بمعايير فقر الجنوب، أي أن فقرها فقر مطلق. ولم تحقق أي دولة من هذه الدول أي نمو حقيقي خلال العقدين الماضيين، بل إن معظمها قد سجل نمواً سالباً. لذلك فإن متوسط دخل الفرد فيها يعادل الصفر، وأحياناً يزداد تراجعا، كما يتراجع فيها معدل جميع المؤشرات الحياتية والاجتماعية الأخرى كنصيب الفرد في وحدات السعر الحراري،

ونصيب الفرد من الاستهلاك، ونصيبه من التعليم، ونصيبه من الرعاية الصحية. إن هذه الدول تعاني من الحد الأقصى من المعاناة الإنسانية اليومية في الوقت الذي يتوقع أن يتزايد باضطراد عدد سكان دول حزام البؤس وربما تجاوز ثلاثة آلاف مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ (١١).

إن هذا التزايد المضطرد في عدد سكان دول حزام البؤس سيزيد، بلا شك، من تدهور الأوضاع المعيشية المتدهورة أصلاً، كما أنه سيؤدي إلى تزايد حالات المجاعة وتزايد عدد الفقراء والأميين والوفيات بين الأطفال. ويتوقع أن يؤدي الازدياد السكاني إلى انخفاض حاد في متوسط دخل الفرد الذى أصبح لا يتجاوز ٥٠ دولاراً بالنسبة لعدد كبير من سكان هذه الدول. يقول الدكتور الزنابيلي: إن حوالي ٩٠٠ مليون نسمة يعيشون من دخل سنوي يقل عن ٧٥ دولاراً منهم حوالي ٦٥٠ مليون نسمة يعيشون في حالة الفقر المدقع وبدخل سنوي يقل عن ٥٠ دولاراً. . . في حين أن ما يعادل ٧٠٠ مليون نسمة يعيشون في يأس قاتل وفي حالة من سوء التغذية الدائمة(١٢). وكأنما لا يكفي ما تتحمله هذه الدول من المعاناة الراهنة. فقد تدخلت الطبيعة مؤخراً بعواملها البيئية والمناخية لكي تضاعف من بؤس هذه الدول. فقد أدى الجفاف من ناحية والفيضانات من ناحية أخرى وأسراب الجراد من ناحية ثالثة إلى انخفاض في انتاج الأغذية بمعدل قدره ٤ , ٠٪، وانخفض انخفاضاً حادا بلغ ١٠٪ في دول حزام البؤس الواقعة في قارة أفريقيا(١٣). لقد حدث هذا التدهور في الإنتاج الزراعي في الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الأغذية بسرعة كبيرة تبلغ ٥ , ٣٪ سنوياً في المتوسط. لذلك اضطرت دول حزام البؤس إلى زيادة وارداتها من الأغذية من الخارج. فقد نتج منه تدهور في ميزانها التجاري، وضاعف من اعتمادها على الدول الرأسمالية المصدرة للحبوب معرضة نفسها لمخاطر سياسية بالغة بما في ذلك التلاعب بمصائرها على أيدي المتحكمين بمخازن الغلال في العالم. يقول الدكتور فؤاد زكريا: «لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحاً سياسياً يستخدم ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة، واخضاعها لسياسات الدول التي تمسك بمفاتيح الغلال في

العالم»(١٤). إن هذا الجوع أو التجويع الجماعي الذي يتعرض له سكان الدول الفقيرة في الجنوب يحدث في الحقيقة في عالم الوفرة، وفي عالم ينتج فعلياً أكثر من حاجة سكانه. لذلك فإنه «ليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع على مستوى العالم»(١٥). فالعالم ينتج كمية من المواد الغذائية كافية لإطعام سكان الأرض كافة، بل إن الانتاج الغذائي العالمي الآن يمكن أن يزود كل فرد في العالم بأكثر من حاجاته من الغذاء اليومي، ويفوق كثيراً مستويات توصيات منظمة التغذية والصحة العالمية. ورغم أن ما ينتج عالمياً هو وفير وأكثر من المطلوب لإطعام سكان الأرض، رغم ذلك فإن هناك ألف مليون يعانون من المجاعة وسوء التغذية في العالم. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى انعدام المساواة وانعدام العدالة، وإلى الفروقات الهائلة في مستوى المعيشة بين دول العالم، وإلى سوء التوزيع بالإضافة إلى استغلال الغذاء تجارياً لأغراض الربح. لذلك فإنه «لن يكون هناك أمن غذائي حقيقي مهما بلغ الإنتاج ما دامت موارد إنتاج الغذاء تسيطر عليها أقلية ضئيلة وتُستخدم فقط لإثرائها» (١٦).

لقد تراكمت الصعوبات على سكان دول حزام البؤس، وأصبحت الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية كابوساً يومياً متواصلاً، حيث يعيش الفرد منهم فقط لإنه غير قادر على الموت. وأصبح هدف الفرد من هؤلاء هو مجرد البقاء بعد أن أصبحت الأغلبية في وضع صحي لا يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة، بل أصبح البعض الآخر محروماً حتى من تحقيق قدراته الوراثية، ذلك الحق الطبيعي الذي يعطيه ظهور الإنسان على الأرض(١٧). إن مئات الملايين من سكان دول حزام البؤس هم من دون عمل. وعندما يكون هناك عمل فإن الأجر منخفض وظروف العمل عادة ما تكون قاسية وغير محتملة إنسانياً. ويضطر مائة مليون طفل دون سن الخامسة عشرة القيام بأعمال مرهقة لقاء دريهمات تافهة، وفي ظل ظروف سيئة رغم وجود قرار دولي بتحريم استخدام العمال من صغار السن والأطفال. إن هؤلاء الأطفال يشكلون أرخص قوة عمل في العالم وهم مضطرون للعمل كي لا يموتوا جوعاً ولكي يوفروا الغذاء لعائلاتهم. لكن رغم ما يعانيه

ويكابده هؤلاء الأطفال من مشقة العمل فإنهم نسبياً أحسن حظاً ربما مقارنة بأوضاع الأطفال الآخرين. ففي دول حزام البؤس يموت طفل واحد من بين كل طفلين قبل أن يصل الخامسة من العمر، بل إن سبعة وعشرين طفلاً أفريقيا من كل مائة طفل يموتون من الجوع ونقص التغذية قبل بلوغهم عاماً واحداً من العمر. إن الأطفال والنساء هم أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً ومعاناة من واقع الفقر والجهل والمرض السائد في دول حزام البؤس، حيث تشكل المرأة وحدها ٧٠٪ من إجمالي عدد الفقراء في الجنوب في حين أن ٦٠٪ من نساء هذه الدول يعانين من سوء التغذية ونقص الحديد وخصوصاً الحوامل منهن. فالفقر المدقع والأسطوري هو، إلى درجات كبيرة، ظاهرة نسائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المرأة في هذه الدول هي أيضا أكثر تعرضاً للأمراض من الرجل مما يؤدى إلى انخفاض مذهل في متوسط عمر الإنسان عموما، حيث إن متوسط عمر المرأة هو أقل من متوسط عمر الرجل في الجنوب (وهذا هو عكس واقع الحال بالنسبة للمرأة في الشمال) (١٨). يقول تقرير اللجنة الدولية للتنمية: إن المرأة في الجنوب لا تستطيع أن تطور أوضاعها ما دامت السلطة والقرار بيد الرجل بما في ذلك أمر تحديد النسل. فلقد أظهرت جميع الدراسات استعداد المرأة الطبيعى لتحديد النسل، لكن الرجل هو الذي يظل المعارض الأكبر لهذا القرار. والسبب الوحيد في ذلك يرجع إلى أن الرجل في الجنوب ينظر إلى الإنجاب والأطفال نظرة اقتصادية بحتة في حين أن المرأة تنظر إلى الإنجاب من خلال الأعباء الجمة المصاحبة له ولرعاية الأطفال، وهي أعباء تتحملها المرأة وحدها» (١٩).

لقد أصبحت معاناة النساء والأطفال والمسنين وجميع الفئات الاجتماعية الأخرى في دول حزام البؤس هي معاناة أسطورية لم يعد يجدي معها العلاج الإشفاقى السريع. إن هذه المجموعة من الدول تظهر عمق الفقر والمأساة والبؤس السائد في الجنوب، بيد أنه ينبغي الأ تخفى حقيقة وجود دول أخرى في الجنوب أقل معاناة، وأن هناك دولاً جنوبية بلغت درجات عالية من التصنيع والتقدم والغنى. فالجنوب لا يتكون فقط من دول حزام البؤس، بل يتكون من

دول غنية ودول نفطية ودول صناعية ودول نامية ودول فقيرة ودول شديدة الفقر وأخرى تشبعت بالبؤس وبلغت الحد الأقصى من المعاناة الإنسانية. فالتنوع الاقتصادي والتنموي هو أحد أهم مميزات الجنوب الذي يتصف أيضاً بتباعد دوله جغرافياً وتقنياً ولغوياً وثقافياً. إن دول الجنوب المتنوعة مادياً هي أيضاً دول تنتمي إلى حضارات وأيديولوجيات شتى، ولها تجارب حياتية ومواقف سياسية متباينة بل أحيانا متضاربة (٢٠). ويبدو أن دول الجنوب تختلف فيما بينها أكثر كثيراً من الاختلافات القائمة بين دول الشمال التى تمتاز بقدر من التجانس الجغرافي والعقائدي والحضاري والاقتصادي الذي لا يتوفر لدول الجنوب.

ولكن رغم هذا التباعد والتنوع بين دول الجنوب إلا أن هناك أيضا العديد من الخصائص المشتركة التي تميز هذه المجموعة من الدول دون غيرها، وتبرزها كوحدة واحدة متميزة من وحدات عالمنا المعاصر. إن هذه الوحدة تتميز أكثر ما تتميز باختلافها العلمي والتقني والحضاري عن الشمال. إن الجنوب يختلف اختلافاً شديداً في كل جانب من جوانب الحياة عن الشمال، وهذا الاختلاف هو من العمق ومن الوضوح، بل هو من الأهمية بحيث يمكن تصنيف المائة والثلاثين دولة من دول الجنوب المختلفة تحت إطار واحد والإشارة إليها جميعاً كعالم قائم بذاته هو عالم الجنوب. إن عالم الجنوب يختلف تاريخياً واقتصادياً وسياسياً، بل يختلف أيضاً نفسياً وسيكولوجياً عن الشمال. وهذه الاختلافات التاريخية والاقتصادية والسياسية والنفسية هي التي تقرب دول الجنوب إلى بعضها البعض، وتضفي عليها ميزات خاصة لا بد من توضيحها توضيحا سريعاً الآن.

يمتاز الجنوب عن الشمال تاريخياً بتجربة الاستعمار وبتجربة الإرث الاستعمارى. فجميع دول الجنوب عانت طويلاً من الاستغلال والاحتلال والنهب الاستعماري الذي امتد في بعض الحالات أكثر من اربعمائة سنة. لقد تعرض الجنوب خلال هذه الفترة الاستعمارية الطويلة إلى أكبر عملية نهب في التاريخ أدت إلى تعطيل نموه واجهاض تطوره الطبيعى. إن هذا النهب الاستعماري التاريخي هو الذي تسبب في خلق تخلف الجنوب في الوقت الذي

ساعد الشمال على تحقيق التقدم والازدهار والانتعاش والتطور، أي أن تقـدم الشمال الراهن قد تحقق على حسـاب تخلف الجنوب. ورغم أن معـظم دول الجنوب قد حصلت على استقلالها السياسى والقانوني في أعقاب انحسار المد الاستعماري الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، بيد أنه،وكما يقـول جوزيف كاميللري، لأمر مشكوك فيه كثيـراً ما إذا كـان تحرر هـذه الدول من وضعهـا الاستعماري السابق قد أدى إلى استقلال اقتصادي صحيح أو حتى استقـلال سياسي. إن تجربة أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأكثر الدول الأفريقية والآسيوية التي ظهرت حديثاً تدل كلهـا على أن انتقال السلطة الشرعية كان يلازمه إطار من العلاقات الاقتصادية شبه استعمارية أو استعمارية جديدة. إن استمرار العناصر الإقطاعية والتركة المتبقية التى خلقتها السلطات الاستعمارية أفضت إلى إنتاج أنظمة اجتماعية مصطنعة مبتورة الأوصال، عاجزة عن حشد الطاقات والثروات لدى رعاياها، وغير قادرة على تحرير اقتصادياتها الوطنية من القيود المفروضة من قبل النظام العالمي الذي استمرت الدول الصناعية المتقدمة في السيـطرة عليه طـوال فترة مـا بعد الحـرب العالميـة الثانيـة (٢١). فالتـركة الاستعمـارية مـازالت قائمـة في أحشاء مجتمعـات الجنـوب، كـما أن الهيمنـة الاقتصادية الخارجية ما زالت فاعلة ومؤثرة وتعمل على إبقاء دول الجنوب في حالة التخلف والفقر والتبعية وتنتج تلك الفجوة الهائلة بين الدول الفقيرة في الجنوب والدول الغنية في الشمال (٢٢).

وإذا كانت التجربة الاستعمارية هي الميزة التاريخية الأولى التي تـوحد دول الجنوب، رغم تباينها الشديد، فإن النتائج الاقتصادية والسياسية والنفسية التى أفرزتها هذه التجربة التاريخية هى أيضا سمات وخصائص إضـافية مهمـة تميز الجنوب من الشمال وتفسـر بعضاً من جـوانب تخلف الجنوب وفقـره التنموي والتحـديثي الراهن. فـاقتصاديـاً يعـاني الجنـوب (دون الشمـال) من التبعيـة الاقتصادية والتقنية والمالية. كما تعاني معظم دول الجنوب من تغلغل الاحتكارات الدولية وتحكمها في اقتصادياتها وقراراتها وخططها التنموية ومؤسساتها الأمنيـة

والحيوية. إن جميع اقتصاديات الجنوب هي اقتصاديات خاضعة لهيمنة الدول الرأسمالية،ومرتبطة عضويا بالنظام الرأسمالي العالمي الذي يفرض عليها القيام بوظيفة اقتصادية هامشية وطرفية ومتخصصة في انتاج وتصدير المواد الأولية إلى الدول الصناعية واستيراد السلع المصنعة والاستهلاكية منها. هذه هي الوظيفة الاقتصادية التقليدية التي يؤديها جميع دول الجنوب. إن هذه الوظيفة، كما يقول عنها كولن ليز، قد «فرضت تاريخياً بالقوة من قبل التجار الأوروبيين الرأسماليين»(٢٣) وهي قائمة على أسس من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب تؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبنيوية داخلية تولد بدورها نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً مشوهاً ومتخلفاً وغير مستقر. فلا عجب أن دول الجنوب هي التي تعاني باستمرار من عدم التقدم السياسي والاجتماعي، وهي التي تتعرض للثورات والانقلابات والاضطرابات المتكررة، وتكون فريسة للحروب الأهلية والإقليمية المدمرة التي تستنزف طاقات الجنوب الإنتاجية والبشرية. لذلك فإن أهم سمة سياسية تميز الجنوب من الشمال هي سمة عدم الاستقرار والتفكك السياسي حيث نجح الاستعمار (والإرث الاستعماري) في تعطيل النمو السياسي والاجتماعي، وحال دون استكماله لنضوجه، ورسخ تشرذم شعوب الجنوب إلى قبائل وطوائف متناحرة تفتقد إلى الانتماء والولاء الوطني والقومي. لقد ظلت معظم دول الجنوب تقليدية وتابعة تتحكم بها صفوة أوليغاركية وتقليدية محافظة ومتعاونة مع الاحتكارات الدولية والقوى الامبريالية التي تساهم في ديمومة تبعية الجنوب للنظام الرأسمالي العالمي. إن هذا الواقع السلطوي يختلف عن واقع الاستقرار والديمقراطية والعقلانية السائد في الشمال. ولقد أدى هذا الواقع السياسي المضطرب غير المستقر إلى تعزيز شعور شعوب الجنوب بالضعف والدونية تجاه الشمال. إن شعوب الجنوب تحس عموماً بثقل التحدي العلمي والتقني الذي يمثله الشمال. كما تشترك شعوب الجنوب في الإحساس بعدم المساواة مع الشمال، وبعمق الفارق الحضاري بينهما، وعدم القدرة على مجاراة إنجازاته. إن هذا العامل النفسي الذي ينتشر بين شعوب

الجنوب يدفعها في الوقت نفسه إلى الإحساس المشترك بأهمية التخلص من هيمنة الشمال، والتخلص من التبعية له والانبهار الشديد بنموذجه الحياتي والفكري. لذلك فإنه بالرغم من جميع التباينات الأيديولوجية والثقافية الواضحة بين دول الجنوب إلا أنها جميعاً تتمتع باستعداد نفسي مشترك لتجاوز «حالة الجنوب»، أي حالة التخلف وحالة التفكك وحالة التبعية وحالة الشعور بالدونية والضعف والانهيار الساذج تجاه الشمال.

إن الذي يعزز وحدة الجنوب هو وجود وعي جماعي لدى سائر شعوبه بأنها جميعاً أمام تحد حضاري ووجودي مشترك، وأن عليهم مهمة مركزية واحدة هي مهمة تحقيق التنمية وترسيخ الاستقلال وبناء الدولة الحديثة وإنهاء هيمنة الشمال السياسية والاقتصادية والفكرية على الجنوب. إن هذا الوعي المشترك بالمعاناة وبالأهداف هو الذي أخذ يقرب دول الجنوب بعضها إلى بعض وهو الذي أخذ يؤكد على شخصيتها الدبلوماسية الموحدة في الهيئات والمنظمات الدولية وخصوصاً في حوار الجنوب وصراعه مع الشمال(٢٤). إن أبرز تجسيد لهذا التوحد هو مطالبة كافة دول الجنوب من دون استثناء، بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وإعادة ترتيب مجمل العلاقات والارتباطات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية الراهنة والتي تتسبب في خلق وتعميق الفجوة الحياتية القائمة بين الشمال والجنوب.

الفجوة بين الشمال والجنوب:

إن الشمال متفوق على الجنوب في كافة مجالات الحياة تفوقا مطلقا. فدول الشمال هي الدول الصناعية والمتقدمة، وهي الدول الغنية والحديثة، وهي الدول النووية العظمى التي تتصدر تطور العالم وتحدد شكل مستقبل البشرية جمعاء. وتحتل دول الشمال ٣٣٪ من مساحة الأرض ويقطنها ١١٠٠ مليون نسمة، أي ٢٥٪ من سكان العالم ويسكن معظمهم المدن. ويبلغ إجمالي الناتج القومي للشمال عشرة آلاف ألف مليون دولار، ينفق منه ٦٠٠ ألف مليون دولار لأغراض سباق التسلح ولتجهيز قوات مسلحة قوامها أحد عشر مليون

جندي(٢٥). ويوجد في الشمال أيضاً أحد عشر مليون مدرس وثلاثة ملايين طبيب، أي ضعف عدد الأطباء في الجنوب بالرغم من أن عدد سكان الجنوب يساوي أربعة أضعاف عدد سكان الشمال(٣٦). ويمتاز الشمال بتجانسه الحضاري وباستقراره السياسي وبتمتعه بالديمقراطية وباحترامه الشديد لحقوق الإنسان المدنية والسياسية. ولقد حقق الشمال العديد من الإنجازات العلمية والتقنية وبلغ مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية، ويمكن اعتبار سكان الشمال بأنهم المحظوظون والمرفهون في هذا العالم مقارنة بسكان الجنوب عموما، بل حتى مقارنة بأغنى أغنياء الجنوب. لذلك فإنه عند مقارنة نوع الحياة في الشمال بنوع الحياة في الجنوب تبدو بكل وضوح تلك الفجوة الحياتية الصارخة والمجافية للعقل والمنطق والتي تفصل الشمال عن الجنوب وتميز شعوب الشمال من شعوب الجنوب، وتجعل من الشمال عالماً قائماً بذاته يختلف اختلافاً نوعياً عن عالم الجنوب كأنهما عالمان منفصلان ينتميان إلى زمانين وعالمين متباعدين كل التباعد.

إن الفجوة بين الشمال والجنوب هي «فجوة مطلقة ونسبية»(٢٧) في الوقت ذاته. كما أن الفجوة بين الشمال والجنوب هي فجوة قديمة تعود إلى بداية عصر الثورة الصناعية في أوروبا وانتشار الاستعمار الأوروبي على الصعيد العالمي. وبالرغم من قدم هذه الفجوة إلا أنها تضاعفت وبشكل مقلق في الآونة الأخيرة. وازدادت الفجوة المطلقة بين الشمال والجنوب أكثر من الضعف خلال العقد الماضي فقط، وأصبحت بالتالي أكثر وضوحا وشمولية وأكثر خطورة من أي وقت مضى. لذلك فإن مايقلق العالم اليوم هو أن الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في التزايد والاتساع بشكل مضطرد يهدد استقرار العالم، ويخلق شرخا وخللا عميقا في بنية النظام الدولي. لقد كانت الفجوة المطلقة في الدخل بين الشمال والجنوب تقدر بحوالي ٢ : ١ لصالح الشمال في بداية هذا القرن، ثم تضاعفت هذه الفجوة تدريجيا عشرين ضعفا وأصبحت ٢٠ : ١ سنة ١٩٦٠، وقفزت خلال عشرين سنة إلى ٤٠ : ١ سنة ١٩٨٠، وهي الآن تساوي ٤٦ : ١، لصالح الشمال «وفضلا عن ذلك فإنه لم يكن في استطاعة بلد نام تقليص فجوته المطلقة مع البلدان المتقدمة

خلال هذه الفترة»(٢٨). كذلك فقد كانت الفجوة في معدل دخل الفرد في الشمال إلى معدل دخل الفرد في الجنوب تساوي ٧ : ١ سنة ١٩٦٠ ، وبدلا من أن يتحسن هذا المعدل فإنه في الواقع ازداد تراجعا خلال العقود الثلاثة الأخيرة وأصبح يساوي ١٠ : ١ سنة ١٩٨٧(٢٩). ويقدر البعض حجم الفجوة المطلقة بين الشمال والجنوب بحوالي ٦٠ سنة حضارية في حين يؤكد البعض أن هذه الفجوة الحضارية هي من العمق بحيث إنه حتى لو قدر للجنوب أن يحقق معدلات هائلة وسريعة من النمو، وأصيب في المقابل الشمال بركود تنموي وحضاري شامل، فإن الجنوب، بما في ذلك دوله الصناعية والنفطية والغنية، لن يستطيع خلال مائة سنة قادمة من تضييق الفجوة المطلقة الراهنة بين الشمال والجنوب(٣٠). ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن العالم المعاصر ككل سيقبل على فترة من الركود ومن الأزمات الحادة. يقول جاك لوب، مؤلف كتاب «العالم الثالث وتحديات البقاء» ، « إنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فان العالم في العام ٢٠٠٠ سيكون أكثر اكتظاظا بالسكان، وأكثر تلوثاً وأقل استقرارا من الناحية البيئية، وأكثر تعرضا للاضطراب من العالم الذي نعيش فيه الآن. . . وعلى الرغم من أن الناتج المادي سيزداد إلا أن سكان العالم سيكونون من نواح كثيرة أشد فقرا مما هم عليه اليوم. وبالنسبة لمئات الملايين من البشر الفقراء إلى حد اليأس لن تكون آفاق الأغذية وضرورات الحياة الأخرى أفضل مما هي عليه اليوم، بل إنها بالنسبة للكثيرين ستكون اكثر سوءا. . . إن الحياة بالنسبة لغالبية الناس على وجه الأرض ستكون أقل استقرارا في العام ٢٠٠٠ مما هي عليه الآن، مالم تعكف أمم العالم على عمل حاسم لتغيير الاتجاهات الحالية»(٣١).

إن أبرز مؤشر اقتصادي للفجوة بين الشمال والجنوب هو مؤشر عدم المساواة والاختلال الكبير في حجم مايمتلكه كل من الشمال والجنوب من ثروات العالم المعاصر. فالشمال يحتكر ما مجموعه ٨٠٪ من ثروات الأرض في حين أن الجنوب، حيث أغلبية سكان الأرض، لايحصل إلا على ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. إن هذا الاختلال الكبير في توزيع الثروة العالمية بين الشمال

والجنوب هو محصلة لاحتكار وتحكم الشمال في مجمل الإنتاج والنشاط الصناعي والتجاري والمالي في العالم. فصناعيا يتحكم الشمال في ٩٠٪ من إجمالي الانتاج الصناعي العالمي في الوقت الذي يبلغ فيه نصيب الجنوب، بكل طاقاته وموارده وثقله السكاني، ١٠٪ من القيمة الصناعية المضافة في العالم. ويلاحظ أيضا أن هذا الإسهام الضئيل أصلا هو في حقيقته مقتصر على عشر دول فقط من دول الجنوب الصناعية البارزة. وهذا يعني أن أغلبية دول وشعوب الجنوب ليست لها علاقة، من قريب أو بعيد، بالانتاج الصناعي العالمي، حيث لاتزيد مساهمتهم بأي حال من الأحوال على ٠,٧٪ فقط. أما في مجالات التجارة في العالم، ورغم أن حجم التجارة الدولية قد تضاعف ثلاث عشرة مرة منذ سنة ١٩٥٠، فإن هذه الزيادة لم يستفد منها سوى الشمال الذي استطاع من خلال هيمنته على شروط وقواعد التجارة الدولية الاحتفاظ بـ ٨٣٪ من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تراجع نصيب الجنوب إلى ١٧٪ فقط سنة ١٩٨٧ بعد أن كان نصيبه ٢٠٪ سنة ١٩٧٠، و ٣٠٪ سنة ١٩٥٠(٣٢). وتظهر البيانات عن التجارة الدولية أن حصة الجنوب من الصادرات الدولية قد تراجعت إلى مجرد ١٢٪ بعد أن كانت ١٧٪، و ٣٠٪ عامي ١٩٧٠ و ١٩٥٠ على التوالي. وبالرغم من أن الجنوب هو الذي ينتج ويصدر أكثر من ٤٠٪ من المعادن، و ٣٥٪ من النفط، و ٩٣٪ من القصدير، و ٦٥٪ من الخشب، و٤٢٪ من إنتاج القطن العالمي، إلا أنه يخسر سنويا عشرة آلاف مليون دولار في تجارته مع الشمال، وذلك بسبب تقلب الأسعار، وتحكم الشمال في شروط النظام التجاري الدولي الراهن الذي شيد منذ عهد الاستعمار وظل قائما رغم انحسار وانهيار الاستعمار الأوروبي. يقول جوزيف كاميللري: «إن النظام العالمي للتبادل غير المتكافىء يتجلى بصورة فاقعة في أساليب التجارة التي توطدت إبان فترة الاستعمار والتي بقيت منذ ذلك الوقت معمولا بها على الرغم من انحسار الاستعمار واسع النطاق. إن التركة الاستعمارية من تبعية وتصدير المواد الخام والمنتجات الصناعية ظلت مصونة طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»(٣٣). هذا على الصعيدين الصناعي والتجاري، أما

حاليا فإن الشمال يحتكر ٨٠٪ من إجمالي الارصدة والأوراق النقدية، و ٩٠٪ من إجمالي العملات الأجنبية، و ٨٥٪ من احتياطات الذهب في العالم، مما يعني أن حصة الجنوب من الأرصدة النقدية والعملات الأجنبية واحتياطات الذهب هي ٢٠٪ و١٠٪ و١٥٪ على التوالي. من ناحية أخرى فقد استطاع الشمال أن يعزز هيمنته المالية على الجنوب من خلال ربطه بشبكة معقدة من الديون الخارجية. فقد تزايد حجم ديون الجنوب بصورة مذهلة خلال العقدين الماضيين وتجاوز حاجز الألف ألف مليون دولار في سنة ١٩٨٦ بعد أن كان ٤٣٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٠، و٢٦٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٧٧، و ٦٨ ألف مليون دولار سنة ١٩٧١، أي أن ديون الجنوب الخارجية قد تزايدت بنسبة ١٤٠٠٪ خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. لذلك فإن ما تدفعه دول الجنوب من فوائد على ديونها الخارجية المتراكمة قد بلغ مائة وعشرة آلاف مليون دولار سنويا، اي بمعدل عشرة آلاف مليون كل شهر، دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض حقيقي في ديون الجنوب، بل إنه بالرغم من هذا الاستنزاف الخطير لرأسمال الجنوب فإن مديونية الجنوب تزداد بنسبة تتراوح ما بين ١٠ـ ١٥٪ كل سنة. لذلك بلغت دول الجنوب مرحلة العجز الكلي عن دفع هذه الديون الضخمة جداً وأصبحت الآن عاجزة حتى عن دفع فوائد هذه الديون(٣٤).

لكن تفوق الشمال لايقتصر على النواحي التجارية والصناعية والمالية وإنما يتضمن أيضا تفوقاً في الإنتاج والأستهلاك العالميين. فالشمال هو الذي ينتج وهو الذي يستهلك ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي في حين يكتفي الجنوب بكل كثافته السكانية الكبيرة، بـ ١٠٪ فقط من إجمالي الانتاج والاستهلاك في العالم. يقول جان سان جور: «إنه إذا استمرت الأمور على ماهي عليه فمن المرجح أن أوضاع الجنوب تأكيدا لن تتحسن، وبالتالي فانه لن يحصل حتى على الـ ١٠٪ من الإنتاج العالمي الراهن»(٣٥). إن الشمال يستهلك سنويا اثنى عشر ضعف مايستهلكه الجنوب ويبلغ استهلاك الشمال من الطاقة مائة ضعف استهلاك الجنوب، كما يستهلك الشمال ٨٥٪ من الإنتاج النفطي

العالمي، بل إن ما تستهلكه السيارات الخاصة في الشمال من الوقود يساوي استهلاك جميع دول الجنوب من الطاقة بجميع أشكالها. ويقدر أن الفرد الواحد في الولايات المتحدة يستهلك من الطاقة مايستهلكه ٤٥٠ فردا في مالي، و١٠٧٢ فردا في نيبال(٣٦). بيد أن الشمال لايستهلك فقط وإنما هو أيضا مصدر كل الإنتاج في العالم، حيث تنتج اقتصاديات الشمال كل سنتين أو ثلاث سنوات ثروة إضافية تعادل أو تفوق إجمالي ثروة اقتصاديات الجنوب مجتمعة(٣٧). ويقدر أن انتاجية الفرد في الشمال تساوي سبعة عشر ضعف انتاجية الفرد في الجنوب، لذلك يتقدم الشمال على الجنوب بنسبة ١٨٠ دولاراً لكل نسمة في السنة الواحدة في حين ان الجنوب يتقدم بنسبة دولار واحد لكل نسمة في كل عام(٣٨). إن لهذه الفجوة الهائلة في انتاجية الفرد في الشمال والجنوب مترتبات على صعيد الفارق في متوسط دخل الفرد السنوي في كل من الشمال والجنوب. فقد ارتفع الفارق في متوسط دخل الفرد السنوي في الشمال إلى متوسط الفرد السنوي في الجنوب من ١١:١ لصالح الشمال سنة ١٩٥٠ إلى ١٥:١ سنة ١٩٨٠، وأصبح ١٨:١ لصالح الشمال سنة ١٩٨٧. إن هذا الفارق الكبير في متوسط دخل الفرد هو مؤشر حيوي ويعرف عموما «بالهوة العالمية بين المداخيل».

هذه الهوة العالمية بين المداخيل هي في حقيقتها هوة مركبة من عدة مؤشرات حياتية اجتماعية مثل مستوى الرفاهية، ومستوى السعادة والبؤس، ومستوى إشباع الاحتياجات الرئيسة للإنسان، ومستوى حصول الفرد على السعرات الحرارية، ومستوى الحصول على البروتين اليومي، ومستوى الوفيات بين الرضع، ومستوى الأمية، ومتوسط عمر الفرد، وعدد السكان لكل طبيب، ونسبة الحاصلين على ماء صالح للشرب. وعند استعراض بعض من هذه المؤشرات في كل من الشمال والجنوب تتجلى بشكل واضح الأبعاد الحقيقية للفجوة بين الشمال والجنوب «انظر الجدول رقم ٧». فمثلا يبلغ متوسط نصيب الفرد في الشمال من الإنفاق الصحي السنوي ٤٥٤ دولاراً في حين لايتجاوز نصيب الفرد في الجنوب أحد عشر دولارا فقط، أي بنسبة ١ : ٤١ لصالح الفرد في الشمال،

أما متوسط نصيب الفرد في الشمال من الإنفاق على التعليم فهو ٤٩٠ دولاراً للفرد في حين أنه في الجنوب ٢٨ دولاراً للفرد، أي بنسبة ١ : ١٨ لصالح الشمال. وتبلغ نسبة المتعلمين في الشمال ٩٩٪ في حين أنها في الجنوب ٦٠٪. كما يوجد في الشمال طبيب واحد لكل ٣٨٠ نسمة في المتوسط أما في الجنوب فهناك طبيب لكل ٢١٤٠ نسمة من السكان. أما عمر الفرد في الشمال فإنه يبلغ في المتوسط ٧٣ عاما، ويبلغ هذا المتوسط في الجنوب ٥٩ عاما، أي أن الفرد في الشمال يتوقع أن يعيش في الحياة أربع عشرة سنة أكثر من الفرد في الجنوب. من ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يحصل فيه ٩٧٪ من سكان الشمال على ماء نقي صالح للشرب فإن ٥٠٪ من إجمالي سكان الجنوب، أي ألفي مليون نسمة، يظلون إلى الآن محرومين من نعمة الحصول على ماء صالح للشرب(٣٩). لذلك وأمام ضخامة هذه المأساة فقد قررت الأمم المتحدة تخصيص عقد الثمانينات كعقد «الماء الصالح للشرب»، وذلك كمحاولة أخيرة لتحقيق هدف ثم العمل من أجله منذ عام ١٩٦٠. ويتلخص في مجرد توفير ماء صالح للشرب لجميع سكان الأرض بحلول عام ١٩٩٠، بيد أن الاستثمارات الراهنة لن تسمح بتحقيق هذا الهدف وسيظل نصف سكان الجنوب إما من دون ماء نقي وإما أن يستمروا في شرب مياه ملوثة. ونتيجة التلوث الشديد للمياه في بعض مناطق دول الجنوب فإن خمسة وعشرين مليون طفل من أطفال الجنوب يموتون سنويا من الأمراض المائية. كما تتسبب المياه الملوثة في إصابة ٧٥٠ مليون شخص من سكان أفريقيا وآسيا بمرض البرغيث، كما يصاب ٣٠٠ مليون آخرين بمرض البلهارسيا، وخمسون مليوناً بالعمى النهري في حين أن هناك ٨٠٠ مليون نسمة مهددين بمرض الملاريا(٤٠). إن جميع هذه الأمراض المائية والمرتبطة بالحالة الصحية المتدهورة في الجنوب، والتي تعطل إنتاجه الفرد فيه، قد تم القضاء عليها بنجاح في الشمال، بل إنها أصبحت غير معروفة ومنسية تماما من ذاكرة الشمال. بيد أن القضاء التام أو حتى الاحتواء الجزئي لهذه الأمراض هو فوق القدرات والإمكانات الحالية والتقنية الراهنة لدول الجنوب التي تتطلع منذ أمد بعيد إلى جهد دولي مخلص يساعدها على القضاء على هذه

جدول رقم (٧)
الفجوة بين الشمال والجنوب

مؤشرات مختارة	الشمال	الجنوب
عدد السكان	١ر١١٦ مليون نسمة	٤ر٢٧٤ مليون نسمة
نسبة سكان المدن.	٧٣٪	٣٤٪
المساحة.	٥٤ر٤٦١ر٠٠٠ ك م٢	٧٨ر٣٢٩ر٠٠٠ ك م٢
عدد المزارعين والفلاحين.	٣٥ مليون مزارع	١٥٠٠ مليون مزارع
إجمالي الناتج القومي.	١١ر٥١٨ر١٨٣ر٠٠٠ر٠٠٠ دولارا	٢ر٥٦٠ر٧٩٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دورا
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي العالمي.	٧٨٪	٢٢٪
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي الصناعي العالمي.	٩١٪	٩٪
متوسط دخل الفرد السنوي.	٩٤١٧ دولارا	٥٢٤ دولارا
إجمالي الإنفاق العسكري السنوي.	٧٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار	١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار
الإنفاق السنوي على التعليم.	٥٤٦ر٧٤٣ر٠٠٠ر٠٠٠ دولارا	٩٧ر٧٥٤ر٠٠٠ر٠٠٠ دولارا
الأنفاق السنوي على الصحة.	٥٥٠ر٧١١ر٠٠٠ر٠٠٠ دولارا	٣٨ر١٩١ر٠٠٠ر٠٠٠ دولارا
متوسط نصيب الفرد من الأنفاق الصحي السنوي.	٤٥٤ دولارا	١١ دولارا
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي السنوي.	٤٩٠ دولارا	٢٨ دولارا
نصيب الفرد من السعر الحراري اليومي.	٣٣٩٥ سعرا حراريا	٢٤٩٢ سعرا حراريا
نسبة الحاصلين على ماء صالح للشرب من السكان.	٩٧٪	٥١٪
متوسط عمر الفرد.	٧٣ سنة	٥٩ سنة
معدل الوفيات بين الرضّع.	١٧ وفاة	٩٠ وفاة
عدد السكان لكل طبيب.	٣٨٠ نسمة	٢١٤٠ نسمة
نسبة المتعلمين.	٩٩٪	٦٠٪

الأمراض وتجاوز الأوضاع المعيشية البائسة السائدة في الجنوب عموما.

لكن بالرغم من هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية والتي تظهر عمق الفجوة المطلقة والنسبية بين الشمال والجنوب، وتدلل على صعوبة الأوضاع المعيشية اليومية لسكان الجنوب، بالرغم من ذلك فإن هناك حقيقتين إضافيتين لابد من ذكرهما. الحقيقية الأولى هي أن معاناة أشد الدول فقرا في الجنوب تزداد وضوحاً عند مقارنتها بالمستويين الاجتماعي والاقتصادي لأغنى دول الشمال.

فمثلا عند مقارنة الولايات المتحدة، أغنى دول الشمال، بدولة كدوله مالي والتي هي ربما أفقر دول الجنوب على الإطلاق يتضح أنه في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط دخل الفرد السنوي في الولايات المتحدة ١٦١٨٥ دولاراً فإن متوسط دخل الفرد السنوي في مالي لايتجاوز ١٥٠ دولارا، أي أن متوسط دخل الفرد في أغنى دول الشمال يساوي ١٠٨ أضعاف متوسط دخل الفرد في أفقر دول الجنوب. إن هذا الفارق في الدخول بين أغنى دول الشمال وأفقر دول الجنوب يتضمن أيضا فوارق يصعب للعقل تخيلها أو استيعابها في مستويات المعيشة الاجتماعية والاقتصادية بين هاتين الدولتين. وتكفي الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة المتعلمين في الولايات المتحدة ٩٥٪ من إجمالي عدد السكان فإن نسبة الأمية تصل إلى ٩٥٪ من إجمالي عدد سكان مالي، كما أنه في الوقت الذي يحصل فيه ١٠٠٪ من سكان الولايات المتحدة على ماء نقي وصالح للشرب فإن ٩٠٪ من سكان مالي لايتمتعون بمثل هذه النعمة في الحصول على ماء نقي.

وفي حين يبلغ متوسط عمر الفرد في الولايات المتحدة ٧٥ سنة فإن متوسط عمر الفرد في مالي يبلغ ٤٠ سنة، أي أن الفرد في الولايات المتحدة يعيش في المتوسط ٣٥ سنة أكثر من الفرد في مالي. وعليه فإن الفرد في الولايات المتحدة الذي يبلغ من العمر ٦٥ سنة لديه حظ أكبر في البقاء على قيد الحياة من حظ طفل عمره خمس سنوات في مالي. كذلك فان إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة يساوي ٣٠٠٠ ضعف اجمالي الناتج القومي لمالي، وتنفق الولايات المتحدة ٣٤٠٠ ضعف

جدول رقم (٨)
الفجوة بين أغنى دول الشمال وأفقر دول الجنوب

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	مالي
إجمالي الناتج القومي.	٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٨٣٩ر٣دولار	٠٠٠ر٠٠٠ر١٢٨ر١دولار
متوسط دخل الفرد السنوي.	١٦١٨٥دولاراً	١٥٢دولارا
إجمالي الإنفاق السنوي على التعليم.	٠٠٠ر٠٠٠ر٩٧٠ر١٦٩دولار	٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠دولار
إجمالي الانفاق السنوي على الصحة	٠٠٠ر٠٠٠ر٥١٠ر١٣٨دولار	٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠دولار
إجمالي عدد المدرسين.	٠٠٠ر٤٦٢ر٢ مدرس	٠٠٠ر١٢مدرس
إجمالي عدد الأطباء.	٤٠٠ر٤٨١ طبيب	٣٠٠ طبيب
المؤشر النوعي للحياة.	٩٥	١٤
متوسط عمر الفرد.	٧٣ سنة	٣٩ سنة
معدل الوفيات لكل ألف نسمة.	١٥ حالة	١٨٨ حالة
نسبة المتعلمين.	٩٥٪	٥٪

ما تنفقه مالي سنوياً على التعليم، و ٧٠٠٠ ضعف ما تنفقه سنوياً على الصحة العامة(٤٢). «انظر جدول رقم ٨».

أما الحقيقة الثانية المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي تظهر الفجوة بين الشمال والجنوب فهي أن هـذه المؤشرات تخفي في ثنـاياهـا البعد الإنساني الحقيقي لهذه المعاناة الجماعية والتي لايمكن للأرقام مهما كانت هائلة وواضحة أن تبرزها أو تعبر عنها أو تقدرها.

فالأزمة الحياتية والمعيشية في الجنوب، وخصوصا في أشد دول الجنوب فقراً هي ليست مجرد أرقام ضخمة، تبدو من الوهلة الأولى كأرقام صماء فجة، بل إن أزمة المعاناة هي أزمة إنسان وطفل وامرأة، وأزمة عجوز واحد فشل في تحقيق غاياته

الإنسانية، وفشل في الحصول على لحظة راحة وسعادة وهناء، وشُلت قدراته لأنه قد حكم عليه سلفا بالجوع والمرض والجهل. ويكفي أن يدرك العالم أن هناك فردا واحدا، وليس ٨٠٠ مليون نسمة، في هذا العالم يتمنى الموت لأنه غير قادر على الحياة، ويكفي أن يدرك العالم أن هناك إنساناً واحداً، وليس ٢٥٠ مليون نسمة، يعيش في بيت من الصفيح والتنك غير مزود بالماء والكهرباء وفي ظل ظروف مناخية وبيئية قاهرة. ويكفي أن يدرك العالم أن هناك إنسانا واحدا، وليس ٥٠٠ مليون نسمة، لا يجد عملا أو أنه غير قادر على العمل والإنتاج. كما يكفي أن يدرك العالم أن هناك طفلا واحدا، وليس ٣٠٠ مليون طفل، محروم من التعليم، وحُكم عليه بالبقاء في الجهل والأمية مدى الحياة. إن معاناة وبؤس هؤلاء لايمكن قياسها بالأرقام والمؤشرات لأنها بكل بساطة يجسدان الفرق بين الحياة والموت(٤٢).

والسؤال الآن هو إلى متى سيقف العالم موقف اللامبالاة تجاه معاناة هؤلاء الذين يعيشون في حالة الموت البطيء، وفي حالة أمية مزمنة وفي حالة الضعف الجسدي الذي يحرمهم من الانتاج والعمل والعطاء. ويبدو أن العالم لم يجد حتى الآن أسلوباً حاسماً وعملياً للتعامل مع أزمة البؤس الإنساني الجماعي، بل إن الدراسات الأكاديمية الرصينة تتوقع استمرار معاناة هؤلاء، وتتوقع استمرار اتساع الفجوة القائمة بين عالم الأغنياء في الشمال وعالم البؤساء في الجنوب. إن هذه الدراسات تؤكد استحالة تجسيد هذه الفجوة واستحالة أن يلحق الجنوب اقتصاديا وحضاريا بالشمال. ويدلل موريس غورينيه على هذه الاستحالة بمعادلة حسابية بسيطة حيث يقول: «لنفترض أن معدل دخل الفرد في الجنوب هو ٥٠٠ دولار وفي الشمال ٦٩٨٠ دولارا حسب أسعار ١٩٧٧. فالهوة بين الشمال والجنوب هي، إذاً، ٦٤٨٠ دولارا. لنفترض أن الجنوب سينمو وفق الوتيرة بالغة التفاؤل بنسبة ٧٪ في المتوسط، أي إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاثر السكاني البالغ ٢,٦٪ تكون السرعة الحقيقية للنمو ٤,٤٪ لكل نسمة. ولنفترض أن الشمال سيبطىء نموه إلى الرقم المتشائم البالغ ٣,٥٪، أي إذا أخذنا بالاعتبار التكاثر

السكاني، البالغ ٨٪، تكون السرعة الحقيقية للنمو ٤,٧٪ لكل نسمة. فسيبلغ دخل الجنوب خلال مائة سنة ٣٢٠٠٠ دولار لكل نسمة في حين سيبلغ دخل الشمال ١١١٦٨٠ دولارا لكل نسمة. فتكون الهوة بالتالي قد اتسعت خلال مائة سنة بالرغم من فرضيات النمو الخيالية لصالح الجنوب، بل إن هذه الهوة تكون قد ارتفعت من ٦٤٨٠ دولارا في الوقت الراهن إلى ٧٩٦٨٠ دولارا بعد مائة سنة من الآن. إن هذه المعادلة الحسابية النظرية تؤكد حقيقة أساسية هي: أن لحاق الجنوب بالشمال هو عمليا مستحيل، ويجب بالتالي أن نختط طريقنا نحو عالم مختلف»(٤٣).

إن تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب هو بلا شك صعب وربما يكون مستحيلا إذا استمر العالم على ما هو عليه من اللامبالاة، وإذا استمر النظام الاقتصادي الدولي الراهن من دون تغييرات جوهرية في بنيته ومؤسساته. إن استمرار هذا النظام من دون تعديلات يعني أن مستقبل الجنوب لن يكون صعباً، بل يكون ميؤوساً منه أيضا، ولن يتحقق سلام دائم على الأرض، وسيظل ضمير المجتمع الدولي قلقاً ومعذباً. لذلك وربما انطلاقا من هذا الإحساس بخطورة الفجوة بين الشمال والجنوب برزت الدعوة لعقد حوار الشمال والجنوب للنظر في الأسباب الحقيقية لهذه الفجوة واستطلاع إن كان بالإمكان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر انصافا وعدلا، وأكثر استجابة لمطالب واحتياجات التنمية في الجنوب.

حوار الشمال والجنوب:

إن للحوار بين الشمال والجنوب أهدافا عديدة ومتداخلة. فالحوار يهدف أولا إلى ايجاد حلول عملية لتضييق الفجوة الحياتية والحضارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم. ويهدف الحوار أيضا إلى ايجاد سبل سريعة لرفع الجور والظلم النازلين بأشد الفقراء في الجنوب، والحد من تفاقم أزمة المجاعة وتفادي حدوث كارثة بالجنس البشري إذا ما استمر الوضع المأساوي الذي يعيشه نصف

سكان العالم في الجنوب. كذلك فإن الحوار بين الجنوب والشمال يحاول بناء أسس لتعاون دولي لحل أزمة التخلف، وتحقيق المساواة في المبادلات الدولية، وإعادة توزيع الموارد والاستثمارات العالمية بما يتناسب مع احتياجات التنمية في الجنوب. بالإضافة إلى ذلك فإن أهم أهداف الحوار بين الشمال والجنوب هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن للجنوب سيطرته على موارده وثرواته الطبيعية، وتجاوزه بالتالي حالة الفقر وتضييق الفجوة مع الشمال.

لكن رغم الإقرار العالمي بأهمية وضع أسس جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب ولمجمل العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال حوار جماعي تشارك فيه كافة دول الشمال والجنوب، إلا أن هذا الإقرار العالمي واجه، وكما كان متوقعا، العديد من الصعوبات والعقبات الفنية والسياسية. وتحول الحوار بين الشمال والجنوب مع مرور الوقت الحالي إلى مجرد معارك كلامية ومناورات دبلوماسية وبيروقراطية عقيمة. وأصيب هذا الحوار في فترة لاحقة بالجمود وبلغ الآن مرحلة العقم النهائي. لقد ذهبت هدرا تلك الساعات الطويلة من المفاوضات المضنية والمؤتمرات والندوات والتي شملت أربعة لقاءات على مستوى القمة واثني عشر مؤتمراً وزارياً ومثلها من المؤتمرات التمهيدية والتحضيرية، وأكثر من ١٠٢٠ اجتماعا تضمنت أربعة عشر ألف جلسة عمل شارك فيها اثنان وخمسون ألف خبير ومفكر بالإضافة إلى عمل يومي يقوم به عشرون ألف موظف تابعون لـ ١١٠ منظمة وهيئة دولية (حكومية وغير حكومية) معنية بقضايا التنمية وقضايا النجدة الدولية(٤٤). لقد تحطمت الآمال التي عقدت على حوار الشمال والجنوب، ولم يؤد هذا الحوار، بالرغم من أهميته التاريخية، إلى تحقيق أي مطلب (أساسي أو ثانوي) من مطالب الجنوب العديدة. كما لم يتوصل الحوار إلى أي اتفاق عملي يتصدى لقضايا المجاعة والفقر في الجنوب، ولم يساهم في تقديم أي مساعدة دولية لدول الجنوب، وأعلن عن فشله الذريع في إقرار أي صيغة لتجاوز الاختلال البنيوي الذي يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي الراهن. فالحوار، الذي اعتبر أكبر انجاز سياسي في عصرنا الراهن، بدا أنه قد انتهى، في حين أن مشاكل

الجنوب ظلت قائمة، والفجوة بين الشمال والجنوب ظلت قائمة، بل إن وضع الفقراء ازداد سوءا منذ بدء الحوار بين الشمال والجنوب. يقول جان سان جور: «إن إقامة نظام عالمي جديد كان حتى هذا الوقت موضع كثير من الخطب والمحاضرات وقليل من التنفيذ الفعلي. فمن ناحية بلدان الجنوب تجمعت المطالبات حول مفهوم النظام العالمي الجديد، ومع أن تلك المطالبات من حيث المبدأ شرعية إلا أنها لم تقم وزنا للحقائق الحالية ولمتطلبات العصر وللمشاكل التي تعترض الدول الصناعية، ولا أيضا للمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول النامية نفسها. كما أن الدول الصناعية من ناحيتها وإن كانت قد قدمت بعض التنازلات وبعض التصريحات التي تدل على حسن النية فإن الدول الرئيسة والأكثر حيوية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان قد رفضت أي تساهل في المبادىء وفي الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادي. وهكذا فان الأغلبية العظمى من الدول الصناعية لم تدرك أن عليها أن تساهم، قبل الدول النامية، في التغييرات الحتمية الكبرى للعبة الاقتصادية، وأن الحوار الطوعي الواضح والواقعي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وليست المعارك الجانبية، هو وحده الكفيل بتحقيق تطور أفضل للجميع»(٤٥).

لم يكن الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب وليد الصدفة ولم يأت من فراغ. ففكرة حوار الشمال والجنوب هي في الأساس فكرة قديمة يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٥٠ عندما حصلت معظم دول الجنوب على استقلالها السياسي، وانضمت إلى الهيئات والمنظمات الدولية، ومارست حقوقها على قدم المساواة مع الدول الرأسمالية الغنية في الشمال. ولقد اكتشفت هذه الدول وجود خطأ جوهري وعميق في مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. واكتشفت أيضا أن معظم المؤسسات والهيئات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية (كصندوق النقد، والبنك الدولي، والجات) «GATT» (منظمة التعريفة ـ الجمركية والتجارة) والتي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد أنشئت لتعزز وترسخ هيمنة دول الشمال على العالم اقتصاديا وسياسيا دون مراعاة الاحتياجات التنموية

في الجنوب(٤٦). لذلك وانطلاقا من أن المجابهة ستكون وخيمة العواقب بالنسبة للشمال والجنوب معاً طرحت دول الجنوب فكرة الحوار الدولي الشامل. ولقد ساهمت التطورات الدولية اللاحقة في تدعيم طلب الجنوب عقد حوار الشمال والجنوب من خلال مؤتمر دولي يبحث كافة القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والمواد الأولية والعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب في إطار الأمم المتحدة.

ولا شك أن انحسار الاستعمار الأوروبي وتزايد عدد الدول التي حصلت على استقلالها السياسي وتقوية دورها في المحافل الدولية قد ساهما في تطوير التوجه نحو عقد لقاء الحوار بين الشمال والجنوب. فقد تحولت دول الجنوب المستقلة حديثا إلى كتلة دبلوماسية وسياسية موحدة تتحدث بلغة واحدة وتنطلق من رؤية متقاربة تجاه القضايا الدولية وتجاه علاقاتها الاقتصادية بالنظام الرأسمالي العالمي. واستطاعت هذه الدول أن تؤطر نفسها تنظيميا في مؤتمر باندونغ الذي عقد بمدينة باندونغ الأندونيسية في سنة ١٩٥٥. وقد حضر هذا المؤتمر تسع وعشرون دولة افريقية وآسيوية اتفقت جميعها على ضرورة التضامن والتعاون فيما بينها لتعزيز نضالات شعوب الجنوب من أجل نيل الاستقلال وتصفية الاستعمار وتغيير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة(٤٧). وكان مؤتمر باندونغ بمثابة المؤتمر التأسيسي لمجموعة دول السبع والسبعين، ومنظمة تضامن الشعوب الآسيوية والافريقية، ومجموعة دول عدم الانحياز التي تضم حاليا مائة وعشرين دولة من دول الجنوب توحدهم جميعا الرغبة المشتركة في تجاوز حالة التبعية للشمال، والقضاء على حالة الارتهان للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة والمرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي(٤٨). ولقد تزامن هذا البروز القوي والنشاط المتنامي (والمؤثر أحيانا) لدول الجنوب على الساحة الدولية مع حدوث اضطرابات عميقة في النظام الاقتصادي والنقدي العالمي في عقد الستينات حيث انهارت اتفاقيات بريتون وودز عقب قرار الرئيس نيكسون «بوقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب»(٤٩). وأحدث هذا الانهيار بلبلة كبرى في سوق العملات الأجنبية وعمقت الفوضى النقدية في العالم، وأثر كل ذلك تأثيرا بالغا في اقتصاديات دول الجنوب التي وقعت

جميعها في فخ الديون الخارجية وتعمقت بالتالي مظاهر عدم المساواة الاقتصادية بين الشمال والجنوب مما أعطى المزيد من المصداقية والشرعية لدعوة دول الجنوب إلى عقد مؤتمر دولي تخصص للنظر في الخلل البنيوي الذي يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي. ولقد سارعت دول الجنوب في المراحل الأولى إلى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية لبلورة فكرة حوار الشمال والجنوب.

ويعتبر مؤتمر القاهرة المنعقد في عام ١٩٦٣ والذي اشتركت فيه ست وثلاثون دولة افريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية الخطوة الرسمية الأولى في الطريق إلى مؤتمر حوار الشمال والجنوب، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها بلدان القارات الثلاث وتدعو فيها صراحة إلى عقد المؤتمر الدولي. واستجابت الأمم المتحدة لهذه الدعوة ونظمت اللقاء الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) في جنيف سنة ١٩٦٤. وتحوّل هذا اللقاء الدولي الأول إلى مؤسسة دولية دائمة وتابعة للأمم المتحدة، وتعني مباشرة بحوار الشمال والجنوب ومعالجة قضايا التنمية والتجارة الدولية الملحة، يقول الدكتور أديب الجادر: «لقد عملت الانكتاد خلال العقدين الماضيين على ايجاد الحلول لمشاكل التجارة والتنمية في العالم عن طريق الدراسات التحليلية والبحوث، وعن طريق النقاش والحوار بين خبراء العالم... وكانت بالتالي بحق منبعا للأفكار الجديدة، وساهمت مساهمة أصيلة في الفكر الاقتصادي»(٥٠). وتعددت بعد ذلك مؤتمرات الانكتاد في كل من نيودلهي ١٩٦٨، وسانتياجو ١٩٧٢، ونيروبي ١٩٧٦، ومانيلا ١٩٧٩، وبلجراد ١٩٨٣، وأخيرا جنيف ١٩٨٧. ولتعزيز عمل الانكتاد خصصت مجموعة دول عدم الانحياز العديد من مؤتمرات القمة لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية، كما ساهمت مجموعة دول الأوبك في مؤتمر الجزائر ١٩٧٤ على تأكيد قرارات مؤتمر دول عدم الانحياز الرابع والتي طالبت بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. كما تبنت الأمم المتحدة مطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد حيث عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورتين استثنائيتين (الدورة السادسة ١٩٧٤، والدورة السابعة ١٩٧٥) لمناقشة مشكلات التنمية والتجارة الدولية

وتداول اقتراح إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد صدر عن هاتين الدورتين ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية لدول العالم، كما صدر عنهما إعلان الأمم المتحدة الذي نص على «التصميم الموحد على العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على الانصاف والمساواة بين جميع الدول في السيادة، وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاملها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأنه تصحيح التفاوت ومعالجة مظاهر الظلم القائمة، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتسعة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية، ويؤمّن التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، ويحقق السلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة»(٥١). لكن رغم أهمية جميع هذه الندوات والمؤتمرات والدعوات فإن الشمال كان بطيئا في تجاوبه مع هذه الدعوات الدولية المكثفة، بل إنه أعلن عن رفضه القاطع لفكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعقد مؤتمر دولي للنظر في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أظهر الشمال لامبالاة واستهزاء مستمرين لفكرة حوار الشمال والجنوب، وكان لابد من حدث تاريخي حاسم يقنع الشمال بضرورة المشاركة في إجراء حوار مباشر مع الجنوب واعطائه الأهمية السياسية والدبلوماسية العاجلة.

وتمثل هذا الحدث في قرار منظمة دول الجنوب المصدرة للنفط (الأوبك) سنة ١٩٧٣ والذى أدى إلى رفع أسعار النفط الخام عالمياً بنسبة ٤٠٠٪ . كان لهذا القرار التاريخي الذي تزامن مع قرار الدول العربية المصدرة للنفط بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت إسرائيل في عدوانها على الدول العربية سنة ١٩٧٣) أثره الواضح والسريع على اقتصاديات الشمال. وأحدث القرار تغييرات ملموسة في ميزان القوى بين الشمال والجنوب، واتضح أن بإمكان الجنوب «المتخلف والتابع والغنى بثرواته الطبيعية» أن ينتزع مركز اتخاذ القرارات الحيوية من الشمال. يقول الدكتور عبد القادر سيد أحمد: «كان من شأن الأزمة النفطية والحظر الناجم عنها أن اضافا بعداً جديداً على العلاقات بين الشمال والجنوب. فلأول مرة شعرت البلدان المتطورة القوية بظروف تتخذ فيه دول أخرى قرارات

حيوية بالنسبة لمصالح الدول المتقدمة. فتبينت البلدان النامية مدى فعالية المواقف الموحدة»(٥٢). إن قرار رفع أسعار النفط وما نجم عنه من أزمة الطاقة في العالم قد أظهرا بوضوح للشمال والجنوب جم اعتماد الشمال على موارد الطاقة في الجنوب وفتحا بالتالي أمام الجنوب آفاق جديدة للمساومة والمقايضة والضغط على الشمال وفرضا مطالبه العديدة وفي مقدمتها تصحيح مسار النظام الاقتصادي العالمي من خلال المؤتمر الدولي. ويؤكد الدكتور محمود عبد الفضيل ذلك حيث يقول: «لقد أوضح هذا القرار ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه أي مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الأولية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية لسلعة استراتيجية لا يتمتع الغرب فيها بالاكتفاء الذاتي. كذلك أدى هذا القرار إلى ضرب فكرة احتكار الغرب للاحتياطيات المالية ـ ولو على الصعيد النظري ـ كما لاحت في الأفق إمكانات جديدة لأن تستخدم دول منظمة الأوبك قوتها الجديدة في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الأخرى لجبهة بلدان العالم الثالث مما سوف يساعد على دعم القوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل» (٥٣).

لقد استغلت دول الجنوب المصدرة للنفط قوتها المالية والسياسية الجديدة ومارست ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية لحث دول الشمال على حضور مؤتمر حوار الشمال والجنوب. وحضر الشمال، أخيراً مندفعاً ومدفوعاً بأزمته النفطية، إلى طاولة المفاوضات واكتمل بذلك النصاب القانوني. وتم عقد الحوار التاريخي المباشر بين الشمال والجنوب في باريس في ديسمبر ١٩٧٥ تحت اسم «مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولى»، وافتتح هذا الحوار الرئيس الفرنسى فاليري جيسكار ديستان وشارك فيه سبع وعشرون دولة من الشمال والجنوب، منها تسع عشرة دولة من دول الجنوب وهي: الجزائر والأرجنتين والمملكة العربية السعودية والبرازيل والكاميرون والهند وأندونيسيا والعراق وايران والجامايكا والمكسيك ونيجيريا وباكستان والبيرو ومصر ويوغوسلافيا وزائير وزامبيا وسبع دول من الشمال هي: الولايات المتحدة وكندا واليابان والسوق الأوروبية المشتركة

والسويد وأسبانيا وسويسرا (٥٤). وبعد الاجتماع المشترك الأول تم الاتفاق على تشكيل أربع لجان عمل لمواصلة الحوار حول القضايا الرئيسة كالطاقة والتجارة والتنمية. هذه اللجان هي لجنة الطاقة ولجنة المواد الأولية ولجنة التنمية واللجنة المالية ولجنة التغذية. وبدأت هذه اللجان اجتماعاتها بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٥ واستمرت مداولاتها المتواصلة والمكثفة قرابة سنتين حيث قدمت كل لجنة توصياتها الختامية حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال إلى الاجتماع الوزاري الذي عقد أيضا في باريس في نهاية ديسمبر ١٩٧٧.

وتظهر مضابط ووثائق جلسات اللجان الأربع أن المداولات والمناقشات كانت تتم على أساس مناقشة ورقتين منفصلتين مقدمتين من قبل وفد من الجنوب ووفد من الشمال. ثم تحاول كل لجنة التوصل إلى صيغة تفاهم أوبلورة اتفاق عام على توصيات نهائية لأعمال كل لجنة. فمثلا تظهر الوثائق أن لجنة الطاقة بحثت في اجتماعاتها ورقة عمل مقدمة من الجنوب تطالب بدراسة أزمة الطاقة في العالم بشكل عام وخصوصا شروط العرض والطلب على الطاقة وحماية مصادر الطاقة في الدول المصدرة، أما الشمال فإنه تقدم بورقة مشتركة تطالب بالتركيز الكامل على الأزمة النفطية وفصلها عن مصادر الطاقة الأخرى، وطالبت أيضا بايجاد السبل لتحديد أسعار النفط وضمان عدم ارتفاعها مستقبلا ومنع حدوث تقلبات في أسواق النفط العالمية. ولقد أوصت لجنة الطاقة في نهاية أعمالها بضرورة تخفيض اعتماد المجموعة الدولية على النفط والغاز، والعمل من أجل زيادة الاحتياطيات من الطاقة في العالم، وتكثيف الجهود العالمية في مجالات تنقيب واستخراج واستعمال الطاقة في الجنوب. بيد أن هذه اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق محدد حول حجم المساعدات الفعلية المطلوبة لدعم التنمية في مجال الطاقة في الجنوب، كما أنها فشلت في اتخاذ توصيات بخصوص حماية القدرة الشرائية للصادرات النفطية أو صادرات الطاقة الأخرى من دول الجنوب (٥٥). أما لجنة التنمية فإنها بحثت ورقتين متباينتين حول كيفية تحقيق التنمية العالمية. فقد تقدمت دول الجنوب بورقة عمل تحث فيه على الإسراع في عملية التصنيع في الجنوب

وتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، وبناء الهياكل التحتية، وإزالة العوائق الخارجية التي تعيق التنمية في الجنوب. أما دول الشمال فإنها تقدمت بورقة عمل مغايرة تحث فيها لجنة التنمية على مناقشة المشاكل الناجمة عن العجز في ميزان المدفوعات في الجنوب، وكذلك البحث عن سبل ومجالات جديدة لزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية الخاصة في دول الجنوب.

ولقد منيت هذه اللجنة، أكثر من اللجان الأخرى، بالفشل، ولم تتوصل إلى توصيات مشتركة ومحددة تلزم الشمال بالمساهمة مساهمة عملية في إخراج الجنوب من مأزقه التنموي العميق. ولم تكن اللجان الأخرى أكثر حظاً في مداولاتها بالرغم من أن اللجنة المالية قد استطاعت دون غيرها من اللجان صياغة توصيات وقرارات مشتركة مثل التعاون بين الشمال والجنوب في مجال الاستثمارات المالية، والموافقة على مبادرة صندوق النقد الدولى لتسهيل عمليات القروض الإضافية، كما طالبت اللجنة في توصياتها النهائية بزيادة الدعم المالي والفني وتخفيض نسبة فوائد القروض على مديونية الجنوب. بيد أنه، وكما هو واضح من صياغة هذه التوصيات، فإن معظم التوصيات الصادرة عن الجنة الشؤون المالية كانت عبارة عن تمنيات لا تكلف دول الشمال ولا تريد من التزاماتها الحقيقية تجاه الجنوب.[٥٦]

وبعد انتهاء اللجان الأربع المنبثقة من المؤتمر الوزاري الأول من مداولاتها المطولة، والتي استغرقت سنتين متواصلتين من الاجتماعات اليومية، عقد اللقاء الوزاري الثاني لحوار الشمال والجنوب في باريس في نهاية ١٩٧٧، ولقد اعتبر الوزراء أن حوار الشمال والجنوب قد ساهم في بلورة تفهم دولي مشترك لواقع الاقتصاد العالمي، وقرّب وجهات النظر المتباينة تجاه المشكلات والأزمات الاقتصادية المتضاربة في العالم. لكن عدا عن ذلك فإن الوزراء قد أجمعوا على وجود تباينات عميقة بين الشمال والجنوب تجاه قضايا التنمية والمديونية والمواد الأولية والطاقة. ولقد تمسك كل من الشمال والجنوب بمواقفه الثابتة واصراره على عدم تقديم تنازلات من أجل إنجاح حوار الشمال والجنوب. فالشمال لم يقدم أي تنازلات ملموسة، بل إنه استمر في اتهام الجنوب بأن مطالبه هي مطالب

ايديولوجية وغير واقعية. أما الجنوب فقد اصطدم بـالمواقف العنيـدة للولايات المتحدة وإصرارها الدائم والحثيث على تجزئة القضايا، والتركيز على أزمة الطاقة وخصوصا الأزمة النفطية، ورفضها القاطع جميع الاقتراحات المقدمـة من وفد الجنوب وعدم اظهارها الجدية، بل محاولاتها المكشوفة لنسف الوحدة القائمة بين دول الجنوب من خلال الادعاء بأن الفجوة الحقيقية في العالم المعاصر هي تلك الفجوة القائمة حاليا فيما بين دول الجنوب نفسها وخصوصا تلك القائمة بين دول الجنوب النفطية والغنية ودول الجنوب غير النفطية والفقيرة.

لقد توقف حوار الشمال والجنـوب بعد أن فشـل اللقاء الـوزاري الثاني في التوصل إلى قرارات عملية لمواجهة الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب. وتعطل الحوار بعد ذلك كلياً عندما استطاع الشمال أن يتجاوز أزمته النفطية التي اضطرته ودفعته في المقام الأول إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات مع الجنوب. ولم يجد الشمال ما يحثه على التحاور، كما أنه لم يجد ما يبرر استمراره في الحوار حول قضايا النظام الاقتصادي العالمي الراهن والذي يتحكم فيه ويهيمن كلياً على شؤونه. يقول الدكتور عبد الله هديه: «وبعد كل هذا فإننا نرى من قبيل المبالغة وعدم الدقة أن نطلق على هذا التفاوض بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة حواراً، لأننـا إذا حددنـا الأسس القانـونية للحـوار، وهو ضـرورة ان يتم بين قـطبين متعادلين، نجد أنه لا يصدق على أطراف الحوار في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولى الذي عقد في باريس. إن حوار الشمال والجنوب هو كالحوار بين ذئب وحمل، لم يقو الحمل على القيام إلا في فترة معينـة حشد فيها كل إمكاناته وأبرز قدراته بعد ١٩٧٣، إلا أنه لم يستطع أن يستمر محافظاً على هذه القدرة، وبالتالي عادت المراكز غير متكافئة وغير متعادلة، إنها نوع من المفاوضات. ولكن الدول الرأسمالية قلما تستجيب لشروط الدول المتخلفة التي مازالت عرضة للاستغلال والنهب في إطار النظام الاقتصادي الدولي الراهن» (٥٧).

لقد توقف حوار الشمال والجنوب دون أن يطرأ أي تغيير على طبيعة العلاقات

غير المتكافئة بين الشمال والجنوب. ولم يساهم الحوار في التخفيف من حدة المعاناة اليومية لفقراء الجنوب. كما لم يبد الشمال خلال حوار الشمال والجنوب أي استعداد للتخلي عن هيمنته المالية والتجارية والاقتصادية على العالم، بل ازداد إصرارا للإبقاء على آليات السوق التي تعمل على تعزيز تفوقه وتقدمه على حساب تأخر وتخلف الجنوب. أما الجنوب فإنه بالرغم من توقف حوار الشمال والجنوب ظل متمسكاً بطلب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديدة يكون أكثر انصافاً وملائمة لاحتياجات التنمية في الدول الفقيرة والتابعة في الجنوب. يقول الدكتور عبد المنعم الزنابيلي: «لقد انتهى مؤتمر باريس والفشل يخيم عليه رغم كل الجهود التي بذلها بعض الوفود لتقريب وجهات النظر المتعارضة إلا أن انعدام الإرادة السياسية، وبشكل خاص لدى الدول الغنية، أدى، بالإضافة إلى تضارب المصالح، إلى فشل تنبأ به الكثيرون مسبقاً. . . وإذا كان مؤتمر الشمال والجنوب قد ساعد على إجراء حوار عميق، وذلك للمرة الأولى، حول مشاكل التنمية والعلاقات الدولية بين مجموعتين مختلفتين فإن فشله قد أظهر أن مثل هذا الحوار بين عالمين مختلفين ومتكاملين هو من الأمور التي يصعب تحقيقها» (٥٨).

لذلك وفي ظل فشل حوار الشمال والجنوب فإن الجنوب مدعو لاكتشاف وسائل جديدة لرفع الظلم والقضاء على الهيمنة والاستغلال والنهب غير أسلوب الحوار مع الظالم والمهيمن والمستغل. لقد حصل الجنوب على استقلاله السياسي بعد سنوات طويلة من النضال اليومي والمكثف ضد الاستعمار المباشر. ويبدو أن الحصول على الاستقلالين الاقتصادي والفكري الكاملين يتطلب أيضا نضالات وتضحيات ربما كانت أكثر كثيراً من تلك التى صاحبت انهاء الاستعمار التقليدي. لذلك من الطبيعي في ظل فشل الحوار أن يستمر صراع الشمال والجنوب. فما دامت هيمنة الشمال باقية، وما دامت الفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعاً، ومادام النظام الاقتصادي العالمي الراهن قائماً فإن النضال والصراع هو الأسلوب الأمثل لمواجهة قوى الاستعمار ومواجهة الدول الإمبريالية

في الشمال. والسؤال المهم هو: ما هو جوهر الصراع بين الشمال والجنوب؟ وما هي أهم مظاهر هيمنة الشمال على الجنوب؟ وكيف يمكن للجنوب أن ينهي تبعيته للشمال ويحقق تنميته المستقلة ويساهم بفعالية في خلق عالم جديد؟ هذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم والأخير من هذا الكتاب.



الفصل الخامس

صراع الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي

إن صـراع الشمال والجنـوب قديم وهـو أقدم تـاريخياً من صـراع الشـرق والغرب. وانقسام العالم المعاصر اقتصاديا إلى دول غنية ومتقدمة في الشمال ودول أخرى فقيرة ومتخلفة في الجنوب هو أقدم كثيراً من انقسامه إلى شرق اشتراكي وغرب رأسمالي. لقد انبثق صراع الشمال والجنوب أسـاسا مـع قيام الـدول الأوروبية بعمليات الغزو العسكري والنهب الاقتصادي والهيمنة السياسية واسعة النطاق لدول الجنوب في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. منذ تلك اللحظة التاريخية، أي منذ لحظة الاحتكاك العنيف بين القوى الاستعماريـة الأوروبية وشعوب القارات الأخرى، والجنوب في صراع سياسي واقتصادي وثقافي شامل ضد الشمال الذي كان، وإلى وقت قريب، يسيطر سيطرة استعمارية مباشرة على معظم دول الجنوب. وبالرغم من انحسار هذا الاستعمار الأوروبي والرأسمالي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الشمال ظل محتفـظا بهيمنة اقتصـادية وثقافية ودبلوماسية كاملة ليس على الجنوب فقط بل على العالم المعاصر بأسره. لقد ظـل الجنوب إلى الآن مستعمـراً اقتصاديـاً حيث مـا زال يعـاني من التبعيـات الاقتصادية والمالية والتجارية والتقنية للنظام الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى ذلك فإن الجنوب، وبالرغم من استقلاله السياسي، ظل إلى الآن مستعمراً ثقافيا وفكريا حيث لايزال الشمال يعشعش فيه فكرا ومنهجا وقيما وإعلاما وثقـافة. لذلك فإن صراع الجنوب ضد هيمنة الشمال لم ينته بانتهاء الاستعمار السياسي والعسكري المباشـرين، بل إن القضـاء على الاستعمـار المباشـر لم يكن سوى الانتهاء من المرحلة الأولى والبدء بمرحلة جـديدة من مـراحل صـراع الشمال والجنوب. لقد كانت المرحلة الأولى من صـراع الشمال والجنـوب هي مرحلة الصراع السياسي وانتهت بانتصار الجنوب وتحقيقه لاستقـلاله السيـاسي. أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التاريخية الراهنة والتي هي في الأساس مرحلة الصراع الاقتصادي حيث يسعى الجنوب إلى اكمال تحرره واستقلاله وإنهاء كافة أشكال التبعية الاقتصادية الملازمة للاستعمار الجديد. أما المرحلة الأخيرة والمستقبليـة

فهي مرحلة الصراع الثقافي والفكري والذي يهدف إلى تحرير الجنوب إعلاميا وتعليميا وفكريا، وهي مرحلة أكثر صعوبة حيث تحتاج إلى كل قدراته الإبداعية لصياغة مشروعه الحضاري المستقل والبديل من المشروع الحضاري والثقافي الراهن الذي فرضه الشمال على كافة شعوب العالم المعاصر.

الهيمنة الاستعمارية المباشرة:

لابد من الغوص عميقا في التاريخ للكشف عن الجذور والأبعاد الحقيقية لواقع الفقر والتخلف والجوع والبؤس السائد اليوم في الجنوب. ولابد أيضا من استعراض الماضي لفهم كيف نشأت وتعمقت الفجوة الحياتية والمعيشية القائمة الآن بين الشمال والجنوب. إن قوة ما هي التي ولدت هذا الشرخ التنموي في النظام العالمي، وهذه القوة هي بكل تأكيد التوسع الأوروبي الرأسمالي الذي أخذ أولا شكل الاستعمار المباشر وتجسد لاحقا في شكل الاستعمار الاقتصادي غير المباشر. وفي كلتا الحالتين استطاع الشمال «الاستعماري والامبريالي» أن يحقق تقدمه وتطوره الصناعي والتقني في الوقت الذي كان يعمل فيه على تعطيل تقدم الجنوب، وبالتالي خلق التخلّف والفقر والتبعية فيه.

إن التجربة الاستعمارية هي أكثر مايميز التاريخ الحديث للجنوب. فقد تعرّضت دول الجنوب للاحتلال العسكري والاستنزاف الاقتصادي وإلى النهب المتواصل حيث نهبت بعض دول الجنوب نهبا كاملا. ولقد امتد الاستعمار الأوروبي المباشر في بعض الأحيان قرابة ٤٠٠ سنة عايشت خلالها شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قهراً واذلالاً واضطهاداً واستعباداً يومياً متواصلاً. والحق أنه لم يكن باستطاعة الشمال أن ينتعش اقتصاديا ويتطور صناعيا ويتقدم تقنيا ويتمدن اجتماعيا بالسرعة والعمق لولا قيامه باستعمار الجنوب ونهبه لخيرات وثروات شعوب الجنوب. كما أنه لولا تعرض الجنوب إلى مثل هذا السطو والغزو التاريخي لكان في استطاعته تحقيق نموه الذي لم يتحقق حتى الآن.

لم يكن نهب ثروات الجنوب حدثا عابرا. فالنهب الذي تعرض له الجنوب،

وخصوصا خلال المرحلة الاستعمارية الأولى، هو من العمق والاتساع بحيث يمكن اعتباره «أكبر عملية سرقة في التاريخ البشري»(١). لقد نهب الاستعمار كميات هائلة من الذهب ومن الفضة ومن المعادن النفيسة من مناطق في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا وتم نقلها جميعا إلى قارة أوروبا، بحيث أدى إلى إفقار قارات كانت من أغنى قارات العالم بثرواتها الطبيعية وأصبحت الآن في حكم أفقر القارات في العالم المعاصر. واستطاع الاستعمار الأوروبي أن ينهب أكثر من ثمانية آلاف مليون مارك فضي من قارة أمريكا اللاتينية وحدها خلال فترة زمنية محددة هي القرنان السادس عشر والسابع عشر فقط. أما بالنسبة إلى الذهب «فلم يكن النهب الاستعماري أقل عنفا»(٢) خصوصا وأن البحث عن الذهب كان احد أهم دوافع الانتشار الاستعماري الأوروبي عالميا، وقد وجد الأوروبيون في أمريكا ضالتهم المنشودة «فانغمسوا في عمليات نهب وسرقة لا رحمة فيها»(٣) حيث بلغ حجم مانهبه الاستعمار الأوروبي من مناجم الذهب في أمريكا اللاتينية ستة آلاف مليون مارك ذهبي. أما كميات الذهب المنهوبة من قارة أفريقيا فتقدر بحوالي ٨٠٠ مليون مارك ذهبي في حين بلغ حجم الذهب الذي نهب من قارة آسيا بحوالي ٧٠٠ مليون مارك ذهبي. أي أن الاوروبيين قد نهبوا ما مجموعه ٧٥٠٠ مليون مارك ذهبي من الجنوب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقط(٤)، ولم يكتف الاستعمار بتفريغ الجنوب من الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى بل عاث في الأرض فسادا ودمارا، وقام بتجزئة شعوب الجنوب وتعطيل الطاقات البشرية والقضاء على القيم المادية، وتسبب في إحداث تشوهات بنيوية واجتماعية ونفسية واسعة لايمكن تقديرها كميا، وتتجلى بوضوح تام في واقع البؤس والفقر الجماعي السائد في الجنوب اليوم(٥).

لقد تم خلال الحقبة الاستعمارية الطويلة تقسيم العالم جغرافيا إلى مناطق نفوذ تخضع لسيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية المختلفة. وفي بداية القرن العشرين استطاعت ست دول استعمارية هي: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة واليابان أن تخضع لسيطرتها ٥٠٠ مليون نسمة من سكان آسيا

وافريقيا وامريكا اللاتينية. يقول يوري بوبوف: «بينما كان عدد سكان المستعمرات في ثمانينات القرن الماضي يبلغ ٢٥٠ مليون نسمة فان هذا العدد قد تجاوز عشية الحرب العالمية الأولى ٦٠٠ مليون شخص، ووصل إلى ألف مليون شخص مع حساب سكان ايران والصين وتركيا التي كانت تقع في وضع شبه استعماري»(٦). أي أن دول الشمال الاستعمارية كانت في تلك الفترة التاريخية تتحكم في مصير ٦٧٪ من إجمالي سكان العالم، وكانت تسيطر على ٨٥٪ من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، بل كما يقول هارلي ماجدوف: «وصلت السيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الاستعمارية إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية تقريبا»(٧). لقد كان التحكم الاستعماري مباشراً على ٩٠٪ من إجمالي قارة افريقيا، و ٥٧٪ من إجمالي قارة آسيا، و ١٠٠٪ من إجمالي قارة استراليا، و ٢٧٪ من إجمالي قارة أمريكا اللاتينية(٨). وكانت دولة استعمارية واحدة هي بريطانيا تتحكم في ما مجموعه ثلاثة وثلاثون مليون كيلو متر مربع من مساحة الكرة الأرضية، أي مائة ضعف إجمالي مساحة بريطانيا نفسها، كما كانت بريطانيا تسيطر على ٣٥٣ مليون نسمة من سكان العالم، أي أن كل مواطن بريطاني كان يستعمر ويستعبد تسعة أشخاص من سكان المستعمرات التابعة لبريطانيا(٩). لقد كانت بريطانيا بلا منازع» أوسع قوة استعمارية في العالم»(١٠). وكونت امبراطورية استعمارية تلف الكرة الأرضية ولا تغيب عنها الشمس.

سبقت البرتغال الكثير من الدول الأوروبية الأخرى إلى عصر الاستعمار وإلى الغزو العسكري لمناطق خارج أوروبا. وانضمت اليها بعد ذلك اسبانيا حيث فرضت هيمنتها على أجزاء عديدة من أمريكا اللاتينية. وكانت هولندا إحدى القوى الاستعمارية الأوروبية التي ورثت لفترة قصيرة المستعمرات من البرتغال وأسبانيا. ثم دخلت فرنسا ساحة الصراع على المستعمرات واستولت على مناطق ساحلية في افريقيا و آسيا وأمريكا. ورغم أن بريطانيا قد دخلت عالم التنافس الاستعماري متأخرة بعض الشيء إلا أنها سرعان ما أسست امبراطورية استعمارية مترامية الأطراف تغطي مختلف أنحاء العالم. لقد مثّل هذا الاندفاع

والانتشار الاستعماري خارج أوروبا في الفترة من ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠ م المرحلة الاستعمارية الأولى التي استهدفت في الأساس الحصول على المعادن الثمينة والمحاصيل الزراعية كالتوابل، والحصول على العبيد من مناطق داخل القارة الافريقية حيث كان الطلب على العبيد عاليا آنذاك(١١). ثم أعقبت هذه المرحلة الاولى من الغزو العسكري والنهب الاقتصادي المباشر مرحلة جديدة امتدت من ١٨٠٠ حتى ١٩١٤ وهي مرحلة تعرف بمرحلة الامبريالية. لقد شهدت هذه المرحلة بروز قوى استعمارية جديدة مثل المانيا وايطاليا وبلجيكا واليابان والولايات المتحدة التي كانت تهدف جميعها إلى زيادة مستعمراتها والبحث عن أسواق جديدة لتصريف السلع الصناعية وبناء مراكز تجارية واستراتيجية للاحتفاظ بالسيطرة الدائمة على المستعمرات. لذلك فقد امتازت هذه المرحلة بتفاقم الصراع الحاد والعنيف بين هذه القوى الاستعمارية لتقاسم المستعمرات واحتلال ما تبقى من مناطق غير المستعمرة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. يقول هاري ماجدوف: «لقد بلغت المنافسة بين الدول الاستعمارية قمما جديدة، مما أدى إلى تقوية الدوافع إلى احتلال أراض لمنع الآخرين من اقتنائها، وإلى محاولات السيطرة على الأراضي المفيدة في الدفاع العسكري عن الامبراطوريات القائمة في وجه منافسيها. وقد أدى الصراع على المساحة المتنازع عليها وعلى إعادة تقسيم الامبراطورية إلى زيادة الحروب بين القوى الاستعمارية وتصاعد حدة المناورات الدبلوماسية»(١٢).

لقد اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي واستفادت أشد الاستفادة من تقنيات الأسلحة الجديدة لغزو دول الجنوب(١٣). وكانت القوى الاستعمارية تستعمل البطش العسكري لاخضاع شعوب الجنوب، كما لم تكن تتورع عن إبادة السكان إبادة جماعية وفرض العمل الاجباري وتحطيم الصناعات المحلية واستعمال الأدوات النفسية والعنصرية لتحطيم مقاومة الشعوب. ولاشك أن هذه الأساليب الاستعمارية القمعية قد تركت آثارها المدمرة على مجتمعات الجنوب. فهي المسؤولة عن التشوهات البنيوية، وهي أيضا

المسؤولة عن خلق الفجوة الراهنة بين الشمال والجنوب. ولقد وصف مايكل هارينغتون هذه المسؤولية التاريخية وصفا دقيقا عندما قال: «لقد حدث انقطاع تاريخي مهم في تاريخ البشرية في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا والذي ولد جملة من التطورات والتحولات المتلاحقة والكبرى. إن هذه الأحداث البعيدة تاريخيا هي التي تقرر اليوم وضع الفقراء والأغنياء في العالم، وهي التي تقرر من يتطور ومن يعيش في حالة التخلّف، كما أن هذه الأحداث البعيدة هي التي تقرر اليوم طفل من يموت عند الولادة ومن الذي يعيش ما معدله ٥٠ عاما أو ٧٥ عاما. إن على الفرد أن يراجع التاريخ لكي يفهم لماذا تكون الطرقات والشوارع في مدينة بومباي، وليست الشوارع والطرقات في كل من لندن وباريس ونيويورك، هي الشوارع والطرقات المكتظة بالفقراء واللاجئين والبؤساء»(١٤). فالجذور التاريخية لانقسام العالم المعاصر إلى شمال غني ومتقدم وجنوب فقير ومتخلف ترتبط أشد الارتباط بالتوسع الاستعماري الأوروبي. وما الفجوة بين الشمال والجنوب سوى نتيجة واحدة من النتائج المصاحبة لهذه التجربة الاستعمارية العالمية. ولاشك أن من الصعوبة استئصال هذه التجربة من ذاكرة التاريخ ومن ذاكرة الشعوب في الجنوب، فهي التي خلقت أبشع حقائق هذا العصر والمتمثلة في التخلف والفقر والبؤس الجماعي في الجنوب.

بيد أن أشتداد حالة البؤس والاضطهاد والاستغلال في المستعمرات، ونمو شراسة النهب والقهر اللذين بلغا ذروتها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية هما أيضا اللذان ولدا الرغبة الشعبية العارمة التي تحدت السيطرة الاستعمارية وحققت لدول الجنوب الاستقلال. لقد اتخذت هذه الرغبة شكل حركات التحرر الوطني وتنامي الوعي القومي المعادي للاستعمار. ولقد قدمت شعوب الجنوب تضحيات هائلة ونضالات أسطورية، وكان الزخم هائلا مما عجل بانهيار امبراطوريات استعمارية عتيقة تأسست على مدى مئات السنين(١٥). بل كانت حالة انهيار البناء الاستعماري من السرعة بحيث إنها أذهلت القوى الاستعمارية نفسها التي لم تتوقع مثل هذا الانهيار الكبير والسريع. تقول الدكتورة حورية

مجاهد: «إنه لا خلاف على أن أهم ما يميز الظاهرة الاستعمارية هو السرعة الكبيرة التي تمت بها تصفية الاستعمار في شكله التقليدي، وذلك بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، وكما أن الاستعمار كظاهرة جذب اهتمام المهتمين فإن تصفية الاستعمار تلقى الاهتمام الأكبر في محاولة لتفسيرها وتحليل انعكاساتها»(١٦). وقد كان أحد أهم الانعكاسات لتصفية الاستعمار هو حصول معظم المستعمرات على استقلالها. فبرزت إلى الوجود فجأة تسع وثمانون دولة جديدة في الفترة «١٩٤٥- ١٩٦٥» انضمت جميعها إلى الأمم المتحدة حيث قفز عدد الدول الأعضاء في الامم المتحدة إلى ١٥٩ دولة سنة ١٩٨٥ بعد أن كان عددها لا يتجاوز خمسين دولة سنة ١٩٤٥(١٧). وبحصول الجنوب على الاستقلال السياسي وقيام الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة انتهت أيضا المرحلة الأولى من صراع الشمال والجنوب، وبدأت مرحلة جديدة من النضال ضد الاستعمار الجديد.

الهيمنة الاستعمارية الجديدة:

حققت شعوب الجنوب انتصارها التاريخي الأول والمهم على الشمال بقضائها على عصر الاستعمار التقليدي المباشر. بيد أن إعلان الاستقلال لم يكن يعني انتهاء الاستعمار بكافة أشكاله من العالم المعاصر. لقد برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي والثقافي غير المباشر الذي يتلاءم مع العلاقات والمعطيات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة. فالاستعمار، إذاً، لم ينته تماما من العالم بل إنه «ما زال مستمرا ويكيف علاقات كثير من الدول مع بعضها البعض، وإن كان قد استطاع أن يغير ثوبه ليتلاءم مع روح العصر. ومن ثم نشأ مايعرف بالاستعمار الجديد. أو الاستعمار العصري الذي يرمي لتحقيق أهداف الاستعمار التقليدي ولكن بأساليب عصرية وجديدة»(١٨).

إن الاستعمار الجديد هو امتداد تاريخي للاستعمار التقليدي. ولم يكن بإمكان

الاستعمار الجديد أن يبرز إلى الوجود لولا التاريخ الاستعماري الطويل، ولولا التشوهات البنيوية، ولولا التركة الاستعمارية التي كانت مناسبة تماما لاستمرار هيمنة القوى الامبريالية الجديدة على الساحة الدولية. لذلك فإنه «من الخطأ القول إن الامبريالية الحديثة كان يمكن أن تظهر إلى الوجود من دون الاستعمار. إن الاستعمار كان أساسيا لإعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التابعة من أجل تلبية حاجات المراكز الرأسمالية. ومتى تمت عملية التشكيل هذه تصبح القوى الاقتصادية كافية في حد ذاتها من أجل أن تستمر وتعزز علاقة السيطرة والاستغلال بين الدول الاستعمارية والمستعمرات. وفي هذه الظروف يمكن أن تمنح المستعمرة الاستقلال السياسي والرسمي من دون تغيير في الأساسيات ومن دون التعرض جديا لمصالح القوى الاستعمارية»(١٩).

لقد اختلفت الأساليب والأدوات الاستعمارية وتغير شكل الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية دون أن يطرأ أي تغيير جذري على أهداف وغايات ومضمون الاستعمار. إن الاستعمار بمعنى الهيمنة والاستغلال ظل قائما حتى بعد حصول الجنوب على الاستقلال، وذلك أن الأمر الوحيد الذي تغير هو أن الدول الاستعمارية قد ابتكرت طرائق وأساليب جديدة ومموهة لإعادة اخضاع الجنوب وإعادة ربطه بالنظام الرأسمالي العالمي(٢٠).

وكما أن الاستعمار قد اضطر بعد الحرب العالمية الثانية إلى استبدال أساليبه الاستعمارية الساخرة والفظة بأساليب استغلالية مموهة وغير مباشرة فإن الدول الاستعمارية الرئيسة أيضا استبدلت فيما بينها الأدوار والمواقع. ففي حين كانت بريطانيا هي الدولة الاستعمارية العظمى، والتي تقود الدول الاستعمارية الأخرى في المرحلة الأولى، أصبح للولايات المتحدة الدور المتميز في نظام الاستعمار الجديد. إن الولايات المتحدة هي اليوم أنشط الدول الامبريالية وأقواها على الإطلاق. فالولايات المتحدة هي التي تتولى قيادة النظام الاستعماري العالمي الجديد، وهي التي توظف قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية لفرض هيمنة الشمال على الجنوب. كما أن الولايات المتحدة هي الدولة التي

تتصدى بكل قوة وبكافة الاساليب القمعية لحركات التحرر الـوطني، وتعادي الحكومات الوطنية، وتجهض رغبة الشعوب في الحصول على استقلالها الكامل وتحقيق تنمية مستقلة بعيدة عن تدخلات الشركات الاحتكارية الدولية والقوى الإمبريالية العالمية. ويؤكد هاري ماجـدوف في كتابـه، الامبريـالية من عصـر الاستعمار حتى اليوم، على أن «الدور الامبريالي الجديد للولايات المتحدة يقع في صلب مرحلة الامبريالية دون مستعمرات. فتمزق المراكز الامبريالية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حركات ثورية قوية ولدّا لـدى الولايـات المتحدة الحاجة الملحة لإعادة بناء الاستقرار في النظام الاستعماري واعطيـاها الفرصة للقيام بهجمات لمصلحتها. إن الولايات المتحدة هي التي تشكل القوة الحقيقية التي تصون النظام الامبريالي في غياب المستعمرات»(٢١).

يقوم النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة أساسا على التسلط الاقتصادي والثقافي والتقني وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر. ويرتبط الاستعمار الجديد بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يهيمن عليه الشمال هيمنة مالية وتقنية وتجاريـة مطلقـة. إن النظام الاقتصـادي العالمي هـو أهم أبرز تجليـات الاستعمار الجديد بل هو «الأساس المادي للاستعمار الجديد»(٢٢). ويتفرع من هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي كل الأنظمة العالمية الفرعية الأخرى. كالنظام النقدي العالمي، والنظام التجاري العالمي، والنظام السياسي العالمي، والنظام الإعلامي العالمي، وهي جميعها أنظمة استغلالية ترسخ تبعية الجنوب وتعزز هيمنة الشمال على العالم المعاصر. إن النظام الاقتصادي العالمي هو من الشمول بحيـث لا توجـد دولة من دول الجنوب خارج نطاق هيمنة هذا النظام. وتقع الشركات الاحتكارية الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات في قلب هذا النظام الاقتصادي العالمي. إن هذه الشركات هي أبرز آليات الاستعمار الجديد، فهي التي تشرف على إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وتحتكر التجارة الدولية والتقنيات الحديثة، وتتحكم في مصادر السيولة النقدية الدولية، وتسيـطر على

وسائل الاتصال والإعلام وتصنع الثقافة، بل إنها كما يقول هربرت شيللر: «تطوع الشعوب وتتلاعب بالعقول». (٢٣).

لقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية العملاقة بأساليبها المختلفة أن تحوّل اقتصاديات الجنوب إلى فريسة سهلة لابتزاز أقصى الأرباح حيث بلغ إجمالي ما استنزفته في الربع الأول من عقد الثمانينات ١٤٠ الف مليون دولار(٢٤). وتلجأ هذه الشركات إلى اتباع كل الوسائل القانونية والشيطانية بما في ذلك التزييف والإفساد والتدخلات وهندسة الانقلابات لكي تضمن استمرار نهبها لموارد الجنوب وابقاء هيمنتها على الاقتصاد العالمي. وعندما تعترض هذه الشركات صعوبات مع حكومات الجنوب فإنها تطلب حماية ومساعدة الدول الإمبريالية التي عادة ما تمارس التهديد بالغزو العسكري والإطاحة بالحكومات ودعم الفئات الانتهازية والعميلة في دول الجنوب، لكن الشركات متعددة الجنسيات لا تلجأ عادة إلى طلب مساعدة الدول الإمبريالية لأن لديها قدرات مالية وتقنية وتنظيمية عالية ومغرية تجعلها باستمرار في موقع القوة وذات تأثير ونفوذ بالغين على حكومات الجنوب التي تفتقر أحيانا كثيرة إلى رأس المال، وإن وجد رأس المال فإنها تفتقر إلى التكنولوجيا، وإن وجدت لديها التكنولوجيا ورأس المال فإنها تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق التجارية العالمية لتصريف منتوجاتها(٢٥). إن امتلاك هذه الشركات للسيولة النقدية وللتكنولوجيا وللخبرة بالأسواق التجارية العالمية قد خلق منها قوة اقتصادية وسياسية هائلة تفوق قوة دول الجنوب. ويبدو أن ميزان القوة في العالم المعاصر بأسره «يتحرك على نحو ثابت لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة القومية تدريجيا من سلطاتها في ممارسة الحكم»(٢٦). إن تصاعد الدور السياسي للشركات متعددة الجنسيات وتنامي تحكمها اقتصاديا في العالم المعاصر هما انعكاس طبيعي لصعود الامبريالية وتحكمها في مجمل العلاقات والارتباطات التجارية والنقدية في العالم. فالشركات متعددة الجنسيات هي في الأساس ظاهرة أمريكية مرتبطة بالعصر الأمريكي. يقول بول سويزي: «إن الشركات متعددة الجنسيات هي من النتاجات ومن الشروط

الضرورية للطريقة التي تطورت بها الإمبريالية في المرحلة التاريخية المعاصرة. فهذه الشركات هي في الأساس أداة أمريكية تهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على المستعمرات والمستعمرات الجديدة التابعة والواقعة في أطراف النظام الاقتصادي العالمي»(٢٧). وتشير كل الدلائل إلى استمرار وتصاعد القوة الاحتكارية لهذه الشركات وتزايد سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، فقد أصبحت من الضخامة بحيث إنها تحتكر الآن ٥٠٪ من إجمالي الأرصدة والاستثمارات الثابتة في العالم. بالإضافة إلى ٥٠٪ من إجمالي الانتاج العالمي، كما أن التجارة الدولية هي اليوم عبارة عن تجارة داخلية فيما بين هذه الشركات». (٢٨).

لذلك فرغم تصاعد نضال شعوب الجنوب ضد هيمنة الشركات الأجنبية وضد كافة أشكال الاستعمار الجديد إلا أن هذه الشركات تزداد حيوية ويزداد الاستعمار الجديد ترسخا وتغلغلا في اقتصاديات الجنوب. إن الاستعمار هو حقا أحد تلك الظواهر التاريخية التي كلما تغيرت ظلت على ما هي عليه(٢٩). ويبدو أن إحدى أهم الصعوبات التي تعترض نضال الجنوب ضد الاستعمار الجديد هي تداخل العدوين الخارجي والداخلي. فلم يعد النضال في عصر الاستعمار الجديد مقتصرا، كما كان في السابق، ضد الدول الاستعمارية، وإنما أصبح من المهم مواجهة الفئات والحكومات المحلية التي تتعامل مع القوى الاستعمارية والاستغلالية، والتي تستخدم كأداة تنفذ سياسات وتوجيهات الدول الإمبريالية وتحافظ على مصالح الشركات الاحتكارية الدولية. لقد بدأ تحرر الجنوب لكنه حتما لم يكتمل بعد. إن على الجنوب، إذا أراد أن يكمل تحرره، أن يعمق نضاله ضد الاستعمار الجديد، وينهي كافة الآليات الخارجية والداخلية التي مازالت ترسخ هيمنة الشمال المالية والتجارية والثقافية والإعلامية في الجنوب.

الهيمنة المالية :

يتمتع الشمال بهيمنة مالية واسعة على العالم المعاصر. فالشمال هو الذي

أسس النظام النقدي العالمي الراهن، وأنشأ المؤسسات النقدية الدولية، وهو الذي يحتضن المصارف والبنوك الاحتكارية والعملاقة، ويسيطر على القسط الأكبر من سوق العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية التي توظف في مجمل المبادلات التجارية والعلاقات المالية الدولية. إن سيطرة الشمال على هذه المؤسسات والأرصدة والاحتياطيات المالية هي تجسيد ملموس للاستعمار الاقتصادي الجديد والذي يعرف عموما باسم «الاستعمار النقدي الحديث»(٣٠). ويرتبط هذا الاستعمار النقدي والمالي ارتباطا شديدا بالدولار الأمريكي الذي أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العملة الدولية الأولى في العالم. كما أن هذا الاستعمار المالي يتمحور أساسا حول عدد من المصارف والبنوك الاحتكارية العملاقة التي تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها، وهي جميعها تعكس تعاظم المكانة المالية والمصرفية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي(٣١).

لقد استطاع الشمال أن يربط الجنوب ماليا بواسطة شبكتين متداخلتين ومتكاملتين هما برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية السنوية وبرامج الديون الخارجية واللتين تحققان في جوهرهما أهدافا اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية محددة. فمثلا يلاحظ هاري ماجدوف أن المساعدات والمعونات والهبات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الجنوب تحقق خمسة أهداف استعمارية وامبريالية هي: ١ـ الترويج للسياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي. ٢ـ زيادة فرص الاستثمارات للشركات الأمريكية وإملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى مصادر المواد الأولية. ٣ـ ربط النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونات بالنظام الرأسمالي العالمي. ٤ـ تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية الاحتكارية وتسهيل معاملاتها التجارية وزيادة فرص استثماراتها عالميا. ٥ـ زيادة اعتماد الدول المتلقية لهذه المساعدات والمعونات على أسواق وسلع الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الأخرى(٣٢). أما برامج الديون الخارجية فهي بلا شك أكثر خطورة من برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية حيث يتم استخدامها كأحد أهم

وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعـاكس للموارد المـالية من الجنـوب وتفريغه من رأس ماله.

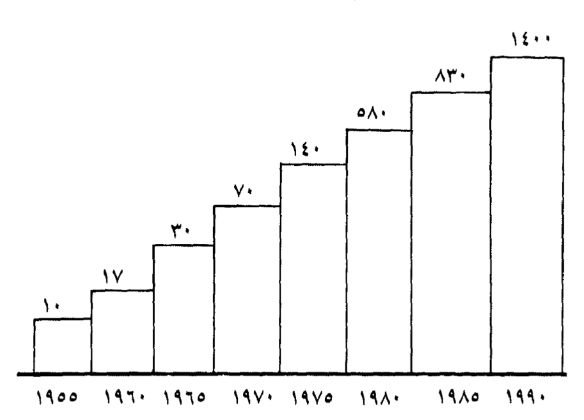
لقد تزايدت الديون الخارجية المستحقة على الجنوب بصـورة مذهلة خـلال العقدين الماضيـين بحيث لم تعد دول الجنـوب قادرة عـلى إعادة هـذه الأطنان المتراكمة من الديون، بل إن بعضا من هذه الدول بدأ يمتنع عن دفعها واضطر إلى إعلان إفلاسه(٣٣). كما أصبحت دول أخرى من دول الجنوب في وضع تستدين فيه أموالا جديدة من الشمال لمجرد دفـع ديون سـابقة للشمـال، وتم بالتـالي احتواؤها في تلك الحلقة الدائرية من «الديون من أجل الديون». وتعرف هذه الحلقــة الــدائــريــة «بفــخ الــديــون» الــذي تستـعيــد مــن خــلالــه الدول الاستعمارية هيمنتها على دول الجنوب»، وتجبرها على الانصياع لعمليات التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي»(٣٤). إن تراكم الديـون على الجنوب يتم وفق استراتيجية محددة تستهـدف في الأساس تقييـد إرادة الجنوب وتوجيهها اتجاهات ومسارات تخدم مصالح الدول الرأسمـالية العـالمية، وتلبى احتياجات توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الراهن. يقول الدكتور رمزي زكي: «إن أزمة الديون التي تعاني منها مجموعة الدول المتخلفة يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص الذي تحاول به الرأسمالية العالمية أن تجر مجموعة هذه الدول إلى مجال هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها لها. وهذا هـو جوهـر الإمبريالية الجديدة»(٣٥).

إن أكثر ما يثير الانتباه بالنسبة للديون الخارجية المستحقة على الجنوب هو: أولا ضخامة حجم هذه الديون، وثانيا ضخامة حجم أعباء خدمة الديون، وثـالثا التزايد الكبير في عدد دول الجنوب المدينة للشمال، ورابعا وصول الديون إلى مرحلة الأزمة المالية العالمية بعد أن تأكد عدم قدرة الجنوب على إعادتها، وتوقف بعض دولـه عن دفع فـوائدهـا، وأخيرا تـزايد نسبـة حجم الديـون المستحقة للمصارف والبنوك الاحتكارية الدولية والتي تعتبر حالة خاصة من إجمالي الديون الخارجية المتراكمة على الجنوب. فمن حيث ضخامة حجم الديون المترتبة على

جدول رقم ٩

إجمالي ديون الجنوب بآلاف الملايين من الدولارات خلال الفترة

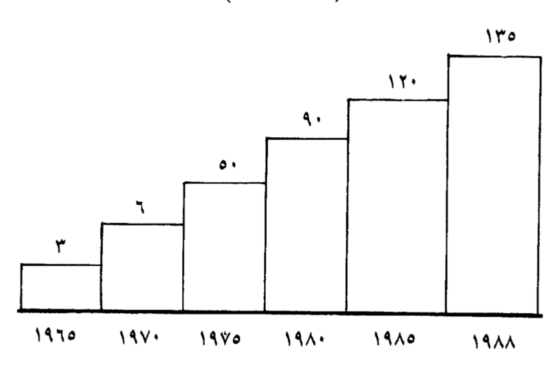
(١٩٥٥ - ١٩٩٠)



الجنوب نلاحظ أن الديون على الجنوب قد تجاوزت ولأول مرة في التاريخ حاجز الألف ألف مليون دولار سنة ١٩٨٧ . فبعد أن كانت ديون الجنوب تتصاعد بمعدلات معقولة ومقبولة خلال عقدي الخمسينات والستينات حدث فجأة نمو انفجاري شديد في معدلات ومجالات هذه الديون حيث ارتفع منذ سنة ١٩٧٧ بنسبة ٥٠٪ سنويا، ثم قفز إلى حوالي ٧٠٪ سنويا في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات . نتيجة ذلك فقد تصاعد تدريجيا إجمالي ديون الجنوب من عشرة آلاف مليون دولار سنة ١٩٥٥ إلى سبعة عشر ألف مليون دولار سنة ١٩٦٠ ، وإلى ثلاثين ألف مليون دولار سنة ١٩٦٥ ، وأصبح بعد ذلك سبعين ألف مليون دولار سنة ١٩٧٠ . ثم تضاعف إجمالي ديون الجنوب إلى ١٤٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٧٥ ، وقفز إلى ٥٨٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٠، وإلى ٨٧٠ ألف مليون

جدول رقم ١٠

تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية بآلاف الملايين من الدولارات خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨)



دولار سنة ١٩٨٥. وواصل إجمالي ديون الجنوب ارتفاعه المذهل في السنوات الأخيرة وبلغ ١١٠٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٨، ويتوقع أن يصبح ١٤٠٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٩٠(٣٦). (انظر الجدول رقم ٩).

ومع تزايد إجمالي ديون الجنوب تزايدت أيضا الفوائد البسيطة والمركبة المستحقة على هذه الديون، وتضاعفت بصورة جنونية أعباء خدمة الديون الخارجية بعيدة وقصيرة المدى. ففي سنة ١٩٦٥ كانت الفوائد المستحقة على ديون الجنوب لا تتجاوز ثلاثة آلاف مليون دولار، وأصبحت فجأة خمسين ألف مليون دولار سنة ١٩٧٥، وقفزت قفزة هائلة لتصبح ١٢٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٧. (انظر الجدول رقم ١٠).

لذلك فإن دول الجنوب تدفع في كل شهر من شهور سنة ١٩٨٨ أكثر من عشرة آلاف مليون دولار كفوائد فقط على ديونها الخارجية المتفاقمة دون أن يؤدي كل

ذلك إلى أي تخفيض حقيقي في إجمالي هذه الديون. بل إن ما يحدث بالنسبة لإجمالي هذه الديون هو العكس من ذلك تماما، أي أن الديون في تزايد مستمر رغم ما تدفعه دول الجنوب من فوائد وعوائد كبيرة. إن إجمالي ديون الجنوب يتزايد تزايدا سحريا سنة بعد أخرى وبنسب تتراوح مابين ١٠ و١٥٪ سنويا. ويقدر أن ما دفعه الجنوب حتى الآن في شكل مستحقات وفوائد وعوائد على ديونه الخارجية للشمال قد تجاوز أضعافا مضاعفة الحجم الأصلي للديون المترتبة عليه. بل إنه كلما زادت مدفوعات الجنوب ازداد أيضا إجمالي حجم ديونه لدرجة أن أصبح الجنوب هو الذي يصدر الأموال إلى الشمال وليس العكس، كما ربما يبدو من الوهلة الأولى. إن الجنوب هو اليوم مصدّر أكثر منه مستورداً لرؤوس الأموال من الشمال، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه المعكوس ويزداد استنزاف موارد الجنوب الشحيحة أصلا. يقول الدكتور جورج قرم: «إن الاستدانة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة باتجاه البلاد الصناعية. فإعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون، التي تفتقر غالبية بلدان العالم الثالث إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الاستدانة الخارجية. وتشكل هذه التكاليف نزيفا معاكسا للموارد بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية يذهب باتجاه البلدان المصنعة». (٢٧).

كذلك فقد صاحب ارتفاع إجمالي الديون الخارجية ارتفاعاً مماثلا في عدد دول الجنوب المدينة للشمال. لقد كان عدد هذه الدول لا يتجاوز إحدى عشرة دولة سنة ١٩٦٠، ثم قفز إلى ١٣٣ دولة سنة ١٩٨٧، أي بزيادة قدرها ١٢١٠٪. ولا توجد اليوم دولة من دول الجنوب إلا وقد تم ربطها ربطا وثيقا بشبكة الديون وأضحت ضحية الحلقة الدائرية للديون وإعادة جدولة الديون. وبالرغم من التزايد الكبير في عدد دول الجنوب التي تعاني من الديون الخارجية إلا أن توزيع الديون الخارجية يتفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى. إن أكثر دول الجنوب المثقلة بالديون هي بلا شك دول أمريكا اللاتينية التي تستحوذ وحدها على ٥٠٪

من إجمالي ديون الجنوب. ثم هناك عشرون دولة معظمها من دول الجنوب الصناعية في كل من قارة آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تتقاسم فيما بينها ٧٥٪ من إجمالي ديون الجنوب منها سبع دول فقط بلغت ديونها الخارجية لدول وبنوك الشمال ٤٠٠ ألف مليون دولار. هذه الدول هي البرازيل (التي هي أكبر الدول الصناعية في الجنوب وهي في الوقت نفسه الدولة الأولى من حيث حجم الديون الخارجية) والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا وكوريا الجنوبية والفلبين وأندونيسيا(٣٨). وأخيرا هناك خمسون دولة من دول الجنوب تراكمت ديونها في السنوات الأخيرة وبلغت درجات حرجة تعدت قدرات وإمكانات هذه الدول على تسديدها، فاضطرت بالتالي للإعلان عن الإفلاس والتوقف عن دفع الفوائد المستحقة عليها، وتسببت بذلك في خلق أزمة الديون العالمية التي تفجرت في أغسطس ١٩٨٢ . .

إن توقف دول الجنوب عن دفع فوائد الديون الخارجية يؤدي تلقائيا إلى قطع المعونات والمساعدات المالية عنها في الوقت الذي هي بأمس الحاجة إلى التمويل الدولي لمواجهة واقع البؤس والفقر السائد فيها. لذلك وتحت ضغط الظروف الحياتية والاقتصادية القاهرة تضطر أعداد متزايدة من دول الجنوب إلى الاستدانة من البنوك والمصارف الرأسمالية الاحتكارية والتي عادة ما تفرض شروطاً منهكة. ورغم ذلك فإن هذه الدول مضطرة لقبول شروط ديون البنوك الاحتكارية الدولية التي تمتاز بارتفاع فائدتها وارتباطها بالتحولات الدورية للفائدة. وتتقاضى البنوك نسبة إضافية من الفائدة مبنية على تقدير المخاطر والتقلبات في الأسواق، علاوة على كونها في الأساس ديونا قصيرة المدى. من ناحية أخرى فإن هذا النوع من الديون المنهكة هو مصدر مهم من مصادر الربح السريع والمؤكد بالنسبة للمصارف الرأسمالية الاحتكارية لدرجة أن هذه البنوك هي التي كانت تسعى وتلهث أحيانا لتقديم هذه القروض لدول الجنوب. ويتحكم حوالي ٣٠٠ مصرف وبنك دولي في أكثر من ٦٠٪ من ديون الجنوب. وتستأثر ستة من البنوك الاحتكارية العملاقة هي: سيتي كورب، وبنك اف أمريكا، وتشيس مانهاتن،

ومانيفاكتور هانوفر، ومورقن كارانتي، وكيمكال بنك، بحوالي أربعين ألف مليون دولار من هذه القروض. وتجد هذه البنوك العملاقة في هذا النوع من الديون وسيلة سهلة لزيادة أرباحها واستثمار رأس مالها الفائض. لذلك نجد أنه في الوقت الذي تئن دول الجنوب عموما من مأزق الديون يستطيع بنك مثل سيتي كورب، وتشيس مانهاتن بنك جنى ارباح إضافية قدرها ٢٣٨ مليون دولار في سنة ١٩٨٦ من ديونها المستحقة على دولة واحدة فقط من دول الجنوب هي البرازيل(٣٩). كما يستطيع بنك سيتي كورب أن يطمئن إلى أن إجمالي سكان أمريكا اللاتينية، أي ٢٠٠ مليون نسمة، سوف يقضون عشر سنوات من عمرهم في العمل المتواصل والمنهك لكي يتمكن هذا البنك الاحتكاري من إرجاع ديونه المستحقة على كافة دول هذه القارة. (٤٠).

ولا تخشى هذه البنوك مطلقا من عدم دفع دول الجنوب التزاماتها المالية لأن «النظام الرأسمالي العالمي بمؤازرة مؤسساته المالية العملاقة قادر في ضوء علاقات القوى الدولية الراهنة، وفي ضوء ضعف موقع البلاد المتخلفة المدينة في الاقتصاد العالمي قادر على إدارة أزمة الديون على النحو الذي يجبر البلاد المتخلفة على الخضوع لمطالب الدائنين، والانصياع لمقترحاتهم لضمان تسديد هذه الديون والاستمرار في نهب خيرات هذه البلاد وتكيفها لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الحالية»(٤١). إن لدى الدول الامبريالية والمصارف الرأسمالية الاحتكارية ما فيه الكفاية من الضمانات السياسية والمؤسساتية التي تعيد لها أموالها وتضمن تدفق الأرباح إلى جيوبها. ويأتي في مقدمة هذه الضمانات وجود صندوق النقد الدولي. لقد تحول صندوق النقد الدولي، ومن خلال استثماره الذكي لأزمة الديون العالمية، إلى «قوة عالمية طاغية»، تمارس ضغوطها وتأثيرها على البلاد المتخلفة المدينة وتدخلها بإحكام في حظيرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي»(٤٢). إن صندوق النقد الدولي هواليوم، ومن دون منازع، أقوى مؤسسة دولية في العالم، ويعود هذا النمو المستمر في قوة الصندوق إلى سببين هما: أولا، تزايد ميزانية الصندوق التي بلغت تسعين ألف مليون دولار سنة ١٩٨٧، ثانيا،

قيام الصندوق بأداء وظيفته بدقة وفعالية مذهلة، وتولي حماية المصالح المالية للدول الرأسمالية وخصوصا حماية ديون المصارف الاحتكارية بما يتناسب مع رغبات هذه الدول والمصارف. وقد أدى هذا النجاح إلى زيادة اعتماد هذه الدول والمصارف الرأسمالية الخاصة على الصندوق وتقوية أجهزته ودعم ميزانيته، وجعله أغنى الهيئات الدولية على الإطلاق. لذلك فقد حافظت دول الشمال باستمرار على موقعها التاريخي المتميز في الإشراف الكامل على إدارة عمليات الصندوق، بل إنها عززت مؤخرا هيمنتها المباشرة على قراراته. فمثلا زادت بريطانيا من قوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي إلى ٦,٦٪ من إجمالي القوة التصويتية للصندوق بحيث أصبحت القوة التصويتية لبريطانيا وحدها تساوي أكثر من ضعفي القوة التصويتية لجميع دول قارة افريقيا والتي لا تزيد على ٣٪ فقط. أما الولايات المتحدة فإنها تتمتع بـ٢٠٪ من إجمالي القوة التصويتية في هذا الصندوق الذي أصبح يضم الآن ١٥٠ دولة من دول العالم(٤٣). أي أنه لا يمكن إقرار أي قرار في صندوق النقد الدولي دون موافقة الولايات المتحدة. لذلك فلا عجب أن أكثر ما تطالب به دول الجنوب هو إعادة توزيع القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، وإلغاء احتكار دول الشمال لقرارات وسياسات الصندوق وتغيير الشروط المفروضة على استعمال موارد الصندوق، ووقف تدخلات الصندوق المتزايدة في الشؤون السياسية والاقتصادية الداخلية لدول الجنوب.

ورغم أن صندوق النقد الدولي هو في الأساس مؤسسة تقوم بالإقراض، بيد أنه حدث تغيير جوهري في دور الصندوق مؤخرا. فالصندوق يبدأ الآن نشاطه الفعلي عندما تطلب دولة ما من دول الجنوب إعادة جدولة ديونها الخارجية نتيجة إماعجزها عن دفع هذه الديون أو تجاوزها معدل حدود الأمان ووصولها إلى مستويات حرجة(٤٤). عند ذلك يتدخل صندوق النقد الدولي ويفرض على تلك الدولة مجموعة من التوصيات والالتزامات التي تشتمل من بين أمور عديدة على خفض قيمة العملة الوطنية، وتقليل الإنفاق العام وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك، ورفع أسعار الفائدة والتخلي عن مشاريع النظام العام وتشجيع

القطاع الخاص، وتقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي. لكن القبول بمثل هذه السياسات والمقترحات يعني ببساطة القبول بالإدارة الأجنبية المباشرة للاقتصاد الوطني وهو بالفعل ما تضطر إليه دول الجنوب وتقبل به عندما تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها. يقول الدكتور رمزي زكي: «وهكذا يتضح لنا، من الشروط والضغوط الخارجية المصاحبة لعملية الجدولة، أن البلاد المدينة التي ترضخ لهذه العملية عليها أن تقبل بالإدارة الخارجية المباشرة لاقتصادياتها، ليس فقط لضمان تسديد ديونها، بل لضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي، وتشديد استغلالها وزيادة انفتاحها. لقد أصبح صندوق النقد الدولي يلعب دورا خطيرا في ساحة أزمة المديونية نيابة عن الدائنين، من خلال إملاء شروطه بقوة على البلاد المدينة وخصوصا تلك البلاد ذات الوضع الحرج». (٤٥).

إن تدخلات صندوق النقد الدولي لا تؤدي إلى التفريط بجزء من السيادة الوطنية والقبول بالتدخل السياسي والاقتصادي الأجنبي فحسب، وإنما تتضمن أيضا مترتبات اجتماعية وحياتية باهظة تثقل كاهل الفقراء والفلاحين والعمال في مدن وقرى الجنوب. فتدخلات الصندوق تؤثر في الصناعات المحلية وتؤدي إلى هبوط حاد في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وإلى إهمال شديد للبيئة والحياة الطبيعية. كما تؤثر تدخلات الصندوق تأثيرا حاسما في الاستقرارين الاقتصادي والسياسي في الجنوب. لذلك كله فإن أزمة الديون العالمية الراهنة ليست مجرد أزمة أرقام ضخمة بالدولارات، بل هي في الأساس أزمة حياتية بالنسبة لآلاف الملايين من الشعوب الكادحة والمتعبة في الجنوب. إن هذه الشعوب الكادحة هي التي تتأثر بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبارتفاع أجور السكن، وارتفاع تكلفة الخدمات الصحية والمعيشية العامة والتي هي جميعها نتائج سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي. لذلك فإن أزمة الجنوب التي هي من صنع البنوك الرأسمالية، وربما أيضا من أخطاء الحكومات المحلية التي اتبعت سياسات تنموية غير رشيدة، ترتد على سكان الجنوب الذين يدفعون ثمن

هذه الأزمة ويتوجب عليهم العمل أوقاتا اضافية لكي يتم تسديد هذه الديون وتسديد فوائدها مما يزيد من فقر الفقراء في الجنوب ويساعد على زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب ويكرس هيمنة الشمال على الجنوب.

الهيمنة الاقتصادية المباشرة :

إن نهب واستغلال الشمال لموارد الجنوب لم يتوقف مطلقا منذ بدأ الغزو الاستعماري قبل ٤٠٠ سنة. فاستنزاف ثروات الجنوب مازال قائما ومستمراً بأشكال متنوعة، واضحة أحيانا ومتسترة أحيانا أخرى، وما إغراق الجنوب بالديون الخارجية سوى شكل واحد من أشكال الاستغلال الاستعماري، بيد أنه حتما ليس بالشكل الوحيد. فبالإضافة إلى آليات الديون التي تحولت مؤخرا إلى إحدى أهم القضايا الدولية المعاصرة فإن الجنوب يعاني كذلك من استمرار هيمنة الشمال الكاملة على التجارة الدولية وعلى مصادر التقنية، وهيمنته الاقتصادية المباشرة على الموارد الطبيعية والخامات المعدنية وخصوصا الخامات المولدة للطاقة (كالنفط والغاز).

إن الجنوب غني بخاماته وثرواته الطبيعية. ففي الوقت الذي يوجد ٩٠٪ من صناعات ومصانع العالم في الشمال فإن ٩٠٪ من المواد الأولية والخامات المعدنية التي تسيّر هذه الصناعات والمصانع هي في الجنوب. إن القسم الأكبر من المواد الخام الصناعية كالألومنيوم والكروم والكوبالت والنحاس والحديد والرصاص والمطاط الصناعي والنيكل والفوسفات والقصدير والزنك والمنغنيز بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي موجود خارج دول الشمال، وبالتحديد موجود في الجنوب. ويعتمد الجنوب اعتمادا كليا على هذه المواد الأولية، فهي تشكل ٨٠٪ من جميع صادراته، و٩٠٪ من مساهمته في التجارة الدولية، وهي مصدر دخله الوحيد، كما أنها المصدر الوحيد للعملات الأجنبية. لكن رغم غنى الجنوب بهذه الخامات ورغم محوريتها بالنسبة لاقتصادياته إلا أنه لم يستكمل بعد تحرير هذه الثروات الطبيعية من السيطرة الأجنبية، ولم يتمكن من فرض سيادته الكاملة

عليها . كذلك فإن الجنوب نتيجة افتقاره إلى المعارض العلمية والإمكانات التقنية والكوادر الفنية لم يتمكن من استغلال هذه المصادر والحصول على العائد المناسب والسعر الملائم والثابت ، وذلك لشدة تعرض أسعار هذه المواد الأولية للتقلبات العنيفة في الأسواق العالمية واستمرار انخفاضها النسبي إزاء أسعار السلع المصنعة . لقد ظلت هذه الخامات عرضة للاستغلال الأجنبي الذي استغل الظروف الاقتصادية والتقنية والبشرية القاهرة للجنوب لترسيخ هيمنته الاقتصادية المباشرة على هذه الثروات ، فالشركات الرأسمالية الاحتكارية مازالت حتى الآن تسيطر على ٦٠ ـ ٨٠٪ من إجمالي انتاج اثنتي عشرة مادة رئيسة من المواد الخام الصناعية . وبلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية وحدها حوالي ٣٥ ألف مليون دولار في مجالات التعدين التي شهدت نموا هائلا يوازي ١٣٪ سنويا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(٤٦) . ولقد تزايد باضطراد استيراد الشمال للخامات المعدنية وبلغ في السنوات الأخيرة درجات عالية ، حيث إنه يستورد ٨٦٪ من جميع احتياجاته من خام الألومنيوم ، و٩٦٪ من الكروم ، و٩٨٪ من الكوبالت ، و٥١٪ من خام الحديد ، و٥٦٪ من الرصاص ، و١٠٠٪ من المطاط الصناعي ، و٦٤٪ من الزنك ، و٩١٪ من القصدير .

لذلك ونتيجة لهذا الاعتماد المتزايد على المعادن والخامات الأولية تزايد أيضا حرص الشمال على الاحتفاظ بملكية هذه المناجم . فالشمال يدرك تماما الأهمية الاستراتيجية لهذه الخامات والمعادن ، فهي «مفتاح القوة الاقتصادية»(٤٧) ، وهي مصدر مضمون للأرباح ، وهي علاوة على ذلك أساسية للصناعات الحديثة بحيث إن كل ما تنتجه مصانع العالم يتكون في الأساس من المواد الأولية والخامات المعدنية الموجودة في الجنوب . إن الجنوب هو الذي ينتج المواد الأولية ، بيد أن الشمال هو الذي يهيمن عليها ، وهو الذي يديرها ويستخدمها ويصنّعها ثم يعيد تصديرها وتسويقها إلى الجنوب . لذلك فإنه في الوقت الذي يفقد فيه الجنوب تدريجيا ثرواته الطبيعية ويتخلى عن رأس ماله ويزداد فقرا ، في هذا الوقت بالذات يضاعف الشمال ثرواته ويحقق أيضا تقدمه ويزداد غنى ورفاهية . ويخوض

الجنوب نضالا متعدد الجوانب لإنهاء هذا الوقع الاقتصادي الشاذ والمجحف بحقه. ويقع هذا النضال ضد الهيمنة الاقتصادية المباشرة في قلب الصراع الشامل القائم بين الشمال والجنوب. وتشكل الخامات المولدة للطاقة وخصوصا النفط أهم محاور هذا الصراع اليوم.

اتخذ النفط في الآونة الأخيرة موقعا ارتكازيا في سياق صراع الشمال والجنوب. وتحول الصراع على النفط إلى مواجهة اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية شاملة بين دول الجنوب المنتجة والمصدرة ودول الشمال المستهلكة للنفط. واشتدت هذه المواجهة بشكل خاص بعد سنة ١٩٧٣، وأصبحت ذات أبعاد دولية، واحسن الجنوب استغلال أزمة الطاقة العالمية وحقق انتصارات مهمة خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٢) على الشمال الذي استطاع بعد ذلك أن يستوعب أزمة الطاقة، بل يحدث صدمة نفطية معاكسة زعزعت سيطرة الجنوب المؤقتة على السوق النفطية العالمية، وأعادت للشمال هيمنته على النفط مرة أخرى.

لقد كان النفط أحد أهم وأقوى أسلحة الجنوب في صراعه التاريخي مع الشمال. فالنفط هو بلا شك محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وأصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية. ولهذا فقد سمى هذا العصر، من بين أمور عديدة، عصر النفط. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر الف سلعة صناعية مختلفة في العالم(٤٨). كذلك لم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة، حيث أصبح الآن أهم سلعة في التجارة الدولية ويشكل ثُمن إجمالي هذه التجارة. ولم تستحوذ أي مادة اخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية كالتي استحوذ عليها النفط. ونتيجة اتساع استعمالات النفط في الحياة المعاصرة، ونتيجة محوريته بالنسبة لاقتصاديات الشمال والجنوب معا، فإنه تحول إلى سلعة استراتيجية أكثر مما هو سلعة تجارية. كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة. يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه «النفط والعلاقات الدولية»: «مازال النفط كمادة خام حيوية

جدول رقم ١١

إنتاج النفط الخام في العالم في الفترة من

١٩٧٣إلى١٩٨٧ (مليون برميل يوميا)

السنة	مجموع الإنتاج العالمي	إنتاج الأوبك	حصة الأوبك من الإنتاج العالمي
١٩٧٣	٥٦٩٧٢	٣٠٩٨٩	٥٣٪
١٩٧٤	٥٦٨٦٩	٣٠٧٣٣	٥٣٪
١٩٧٥	٥٥٢٦٦	٢٧١٥٦	٤٩٪
١٩٧٦	٥٩٧٨٧	٣٠٧٣٨	٥١٪
١٩٧٧	٦١٨٧٤	٣١٢٥٢	٥١٪
١٩٧٨	٦٢٤٦٢	٢٩٨٠٧	٤٧٪
١٩٧٩	٦٥٢٥٧	٣٠٩٢٩	٤٦٪
١٩٨٠	٦٢١٢٠	٢٦٩٦٣	٤٣٪
١٩٨١	٥٨٣٦٢	٢٢٧٢١	٣٨٪
١٩٨٢	٥٥٢٤٢	١٨٦٥١	٣٢٪
١٩٨٣	٥٥٠٧٣	١٦٩٨٨	٢٩٪
١٩٨٤	٥٥٧٧٦	١٤٣١٠	٢٥٪
١٩٨٥	٥٣٤٨٣	١٥٨١٢	٢٨٪
١٩٨٦	٥٥٨٨٠	١٧٤٠١	٣١٪
١٩٨٧	٥٤٦٥٠	١٩٧٢٢	٣٥٪

للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة»(٤٩).

إن النفط كأي مادة أولية اخرى قابل للنضوب. فالمخزون العالمي من النفط محدود. والاكتشافات الكبرى قد توقفت في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج والاستهلاك العالمي، ويزداد فيه أيضا عدد الدول المستهلكة للنفط، وتزداد فيه شراسة استهلاك الدول الصناعية في الشمال التي تستهلك القدر الأكبر من الاحتياطيات النفطية في العالم. ويبلغ متوسط إنتاج العالم من النفط حوالي عشرين ألف مليون برميل سنويا، أي بمعدل ٥٠ ـ ٥٣ مليون برميل يوميا(٥٠). ومنذ اكتشاف النفط سنة ١٨٩٠ والانتاج العالمي منه يزداد سنويا بمعدل ٧٪ ويتضاعف إجمالي الانتاج العالمي كل عشر سنوات تقريبا. ويقدر إجمالي ما تم انتاجه من النفط منذ اكتشافه حتى اليوم بحوالي ٦٠٠ ألف مليون برميل، ويتوقع أن يصل إجمالي الإنتاج النفطي العالمي إلى ١٢٠٠ مليون برميل بحلول سنة ٢٠٠٠. (انظر جدول رقم ١١)

وبالرغم من هذا الإنتاج السنوي الهائل إلا أن العالم لم يستهلك حتى الآن سوى ٣٤٪ فقط من إجمالي المخزون العالمي من النفط الذي يقدر بحوالي ألفي ألف مليون برميل. أما حجم الاحتياطي المؤكد من النفط فإنه يبلغ ٨٨٧ ألف مليون برميل(٥١). أي أن الاحتياطي المؤكد من النفط والقابل للاستغلال التجاري حسب التقنيات المتاحة حاليا يزيد على كل ما تم انتاجه واستهلاكه خلال المائة سنة منذ اكتشاف النفط في العالم. بيد أنه منذ منتصف السبعينات والعالم يستهلك من النفط أكثر مما يكتشف، مما يعني أن العمر الافتراضي للنفط أخذ في الانكماش، وربما لن يتجاوز في أحسن الأحوال أربعين سنة إذا ما استمر الاستهلاك العالمي على المعدل اليومي الراهن نفسه. لذلك فإن النفط الخام

جدول رقم ١٢

إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي في سنة ١٩٨٨

المنطقة	حجم الاحتياطي	النسبة المئوية	العمر الافتراضي
العالم	٨٨٧,٣ ألف مليون برميل	١٠٠٪	٤٣,٦ سنة
دول الأوبك	٦٦٨,٨ ألف مليون برميل	٧٥,٤٪	١٠٣ سنة
دول الشرق الأوسط	٥٦٤,٧ ألف مليون برميل	٦٣,٧٪	١٢٣,٣سنة
قارة أمريكا	١٤٦,٤ ألف مليون برميل	١٦,٥٪	٢٥,٣ سنة
أوروبا الغربية	٢٢,٤ ألف مليون برميل	٢,٥٪	١٥,٧ سنة
الدول الاشتراكية	٧٩,٢ ألف مليون برميل	٨,٩٪	١٣,٩ سنة
آســـيا	١٩,٤ ألف مليون برميل	٢,٢٪	١٧,١ سنة

كمادة ناضبة وغير متجددة يزداد ندرة على المدى البعيد رغم أن أرقام الاحتياطي العالمي المعلنة في سنة ١٩٨٨ تبعث على الأمل. (انظر جدول رقم ١٢).

إن دول الشمال هي أكثر دول العالم استهلاكا للنفط، فهي تستهلك فيما بينها ٨٥٪ من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي. أما الولايات المتحدة فهي بلا شك أكثر دول العالم استهلاكا للنفط على الإطلاق حيث إنها تستهلك ١٨ مليون برميل من النفط يوميا. إن الولايات المتحدة ليس فقط تستهلك كثيرا، وإنما كما يقول موريس غورنييه: «تهدر كثيرا أيضا»(٥٢). ويكمن السبب في الهدر الشديد للنفط إلى سعره الرخيص نسبيا، حيث كان سعر النفط وإلى وقت قريب أرخص من سعر أي سلعة أولية أخرى في التجارة الدولية. لذلك فقد كان النفط بسعره الرخيص وإنتاجه الوفير وراء انتعاش اقتصاديات الشمال في الفترة منذ انتهاء الحرب

العالمية الثانية وإلى سنة ١٩٧٣ حيث كانت الشركات النفطية الاحتكارية هي المهيمنة كليا على الصناعات النفطية في العالم.

كان النفط، إلى وقت قريب، ملكاً خاصاً من ممتلكات الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تعرف باسم «الشقيقات السبع». وكانت هذه الشركات الاحتكارية الكبرى هي القوة الوحيدة التي تحتكر النفط انتاجا وتكريرا وتسويقا إلى أن استطاعت دول الجنوب المصدرة للنفط اتخاذ قرار جماعي سنة ١٩٧٣ بفرض سيادتها الوطنية على هذه المادة الأولية الحيوية. بيد أن هذا القرار التاريخي الذي ارجع النفط إلى أصحابه الشرعيين والحقيقيين لم يضعف كثيرا من الموقع المتميز للشركات النفطية الاحتكارية التي ظلت رغم ذلك مستمرة في عملياتها واستثماراتها النفطية، وظلت تجني الأرباح الهائلة وواصلت نموها المضطرد. لقد ظلت هذه الشركات النفطية العملاقة من حيث المبيعات والممتلكات، ومن حيث الأرصدة المالية والأرباح السنوية أضخم كتلة اقتصادية في العالم الرأسمالي، وظلت حتى الآن على رأس قائمة أضخم الشركات متعددة الجنسيات في العالم المعاصر. ويوجد في العالم حوالي ثلاثين شركة نفطية كبرى منها: سبع شركات عالمية عملاقة «الشقيقات السبع»، ويليها بعد ذلك عشرون شركة نفطية كبرى مستقلة معظمها أمريكية الجنسية. وكانت هذه الحفنة من الشركات النفطية الدولية تحتكر فيما بينها ٨٠٪ من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، و٨٠٪ من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، و٥٠٪ من إجمالي عدد الناقلات النفطية في العالم، كما كانت هذه الشركات تتحكم حتى سنة ١٩٧٠ في ٩٠٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي(٥٣). ولقد أتاحت هذه الهيمنة التاريخية الفرصة لهذه الشركات لتسيير الصناعة النفطية تسييراً مركزيا بما يتناسب مع مصالحها الذاتية، وتحقق بالتالي ارباحاً خيالية على استثماراتها تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. لذلك ونتيجة استمرار تدفق الأرباح فقد احتفظت هذه الشركات بتصدرها قائمة الشركات الاحتكارية الدولية. ففي سنة ١٩٨٦ بلغت مبيعات اثنتي عشرة شركة نفطية أمريكية(٥٤) حوالي ٤٠٠ ألف مليون دولار في حين بلغ

صافي أرباحها ١٨ ألف مليون دولار(٥٥). وتعتبر شركة اكسون، التي عرفت تاريخيا باسم ستاندرد اويل اف نيوجرسي، أكبر الشركات النفطية العملاقة، وهي أيضا أضخم الشركات متعددة الجنسيات في العالم على الإطلاق. ولقد بلغت مبيعات شركة اكسون سنة ١٩٨٦ حوالي ٨٧ ألف مليون دولار، وبلغ إجمالي رصيدها المالي ثلاثين ألف مليون دولار في حين بلغ صافي أرباحها في السنة نفسها خمسة آلاف مليون دولار(٥٦). وتتضح ضخامة هذه الشركة النفطية العملاقة عند مقارنة مبيعاتها السنوية بالايرادات السنوية للمملكة العربية السعودية التي هي أكبر دولة نفطية في العالم. إن إجمالي مبيعات اكسون السنوية يعادل أربعة أضعاف إجمالي الدخل السنوي الكلي للمملكة العربية السعودية، وستة أضعاف إجمالي ايراداتها من النفط. بل إن مبيعات شركة اكسون تعادل خمسة أضعاف إجمالي الناتج القومي لدولة الإمارات العربية التي هي ثاني أكبر دولة نفطية في الخليج العربي.

لكن رغم ضخامة الشركات النفطية العملاقة إلا أنها اليوم ليست القوة الوحيدة المسيطرة على شؤون النفط. فقد برزت قوى أخرى منافسة كمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). إن بروز الأوبك هو نتيجة طبيعية لتمادى هذه الشركات في نهبها واستغلالها للنفط وتحكمها اللامنطقي في تحديد الإنتاج والأسعار بما يتناسب مع مصالحها الخاصة ومصالح الدول الرأسمالية دون الأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية للدول المصدرة للنفط في الجنوب. لذلك وفي ظل تنامى الوعي القومي التحرري لدى دول الجنوب المصدرة للنفط بعد الحرب العالمية الثانية قامت هذه الدول بمقاومة عنيفة ضد سيطرة هذه الشركات، وتمكنت من تعزيز سيادتها الوطنية على صناعاتها النفطية. يقول الدكتور محمد الرميحي: «لقد ظهرت ردود فعل قوية ضد شركات النفط العالمية الكبرى من قبل الشعوب التي تنتج أراضيها هذه المادة الأساسية بعد أن تبين لهذه الشعوب تدريجيا مدى الخسارة اللاحقة باقتصادها من جراء استنزاف ثرواتها الوطنية. ففي ظروف انحسار الاستعمار التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية، ونمو الوعي القومي

والوطني انتشرت أفكار الشك والريبة حول أعمال ومصالح الشركات النفطية العالمية الكبرى العاملة في هـذه الأقطار، وبـدأت الأسئلة تطرح في الأوسـاط الوطنية حول حكمة استمرار المصالح الغربية على حساب المصالـح الوطنيـة، ووجدت أقطار عديدة أن استمرار سيطرة شركة أو عدة شركات نفطية عالميـة كبرى على اقتصادها الوطني هو امتداد للاستعمـار القديم وشكـل من أشكال الاستعمار الجديد يتناقض مع السيادة الوطنية»(٥٧).

لـذلك فقـد أعلنت دول الجنوب المصـدرة للنفط عن قيام منـظمة البلدان المصدرة للنفط، الأوبك التي تأسست في ١٠ ديسمبر ١٩٦٠. وضمت الأوبك عنـد تأسيسهـا كلًا من فنـزويلا والكـويت والعراق وايـران والمملكة العـربية السعودية، ثم لحقت بها ثماني دول نفطية أخـرى هي أندونيسيـا وليبيا وقـطر والإمارات العربية المتحدة والجزائر واكوادور ونيجيريا والغابون ليصبح بـذلك مجموع أعضائها ثلاث عشرة دولة نفطية من دول الجنوب. وقد نص الإعلان التأسيسي الأول للأوبك علـى «أن الأعضاء لم يعد بوسعهم البقاء دون مبالاة أمام الموقف الذي ظلت تتخذه شركات البترول حتى الآن لتفرض تأثيرهـا في تعديل الأسعار، وأن الأعضاء ملزمون بالمطالبة بأن تحافظ شركات النفط على ثبات أسعارها وعدم تعرضها لكل التقلبات غير الضرورية، كما أن الأعضـاء ملزمون بالسعي بكل الطرائق المتوفرة لإعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل إجراء التخفيضات»(٥٨). وبرزت الأوبك تدريجيا كقوة جديدة في عالم النفط تنافس جبروت الشركات النفطية الدولية، وتمهد الطريق لفرض السيادة الوطنية على هذه الثروة الناضبة. وحققت الأوبـك خلال فتـرة وجيزة انتصارات ساحقة، واستطاعت أن تحدث تحولات بنيوية مهمة في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

وكان لنجاح الأوبك في إحداث هذه التحولات العميقة وفرضها واقعا جديدا في سباق تطوير النظام الاقتصادي العالمي نتائج بالغة الأهميـة بالنسبـة لمجمل

الصراع بين الشمال والجنوب. وقد تم تعزيز هذه النتائج عندما اتخذت دول الأوبك قرارها التاريخي برفع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪ سنة ١٩٧٣. يقول الدكتور محمود عبد الفضيل: «جاء قرار منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك برفع سعر النفط الخام عام ١٩٧٤ أربعة أمثاله ليضرب مثالاً هاماً لما يمكن إحداثه من تغير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الأولية، إذ اتاح هذا القرار آفاقا جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية»(٥٩). لقد كان سعر برميل نفط الأوبك في سنة ١٩٧٢ أدني من سعر برميل النفط في أي مكان آخر في العالم ولم يكن يتجاوز ثلاثة دولارات للبرميل الواحد. وبقرار مستقل من الأوبك ارتفع سعر برميل النفط إلى ٥,٨ دولار في بداية ١٩٧٣. وبعد شهرين ارتفع سعر برميل النفط مرة أخرى إلى ١١,٦٥ دولار. ثم واصل سعر برميل النفط ارتفاعه الصعودي ليبلغ ١٣ دولارا سنة ١٩٧٧، و ١٨ دولارا سنة ١٩٧٨، ثم أصبح ٢٦ دولارا سنة ١٩٨٠، وقفز أخيراً إلى ٣٦ دولاراً سنة ١٩٨١.

واكتشف العالم فجأة أهمية دول الأوبك المالية والسياسية. فدول الأوبك لم تعد دولاً فقيرة وضعيفة، بل إنها أصبحت الآن تتحكم في أهم مادة من المواد الأولية الحيوية في العالم. وأصبحت سياسات الأوبك مؤثرة مباشرة في البناء الاقتصادي العالمي، أما قراراتها فقد أصبحت حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية في الشمال. واستطاعت دول الأوبك أن تزيد من انتاجها النفطي باضطراد بحيث إنها أصبحت مسيطرة على ٦٠٪ من إجمالي الانتاج النفطي العالمي، و٩٠٪ من إجمالي الصادرات النفيطة إلى الدول الصناعية الرأسمالية، و٩٥٪ من إجمالى النفط المتحرك في التجارة الدولية(٦٠)، و٧٥٪ من إجمالي الاحيتاطي النفطي العالمي، أي حوالى ٦٧٠ ألف مليون برميل من النفط الخام وذلك في سنة ١٩٨٨. لقد كان عقد السبعينات من القرن العشرين هو بحق عصر النفط وعصر الأوبك حيث تجاوزت نجاحات الدول المصدرة للنفط وتأثيرها في العلاقات المالية والتجارية الدولية كل التوقعات والتقديرات. وتحولت الأوبك إلى رمز مهم في

العالم، وإلى مصدر قوة لدول الجنوب وإلى نموذج تقتدى به هذه الدول في سعيها للتصدى للشركات متعددة الجنسيات. وحصلت الأوبك، كما كان متوقعاً، على تعاطف وتأييد تلقائي وعارم من شعوب ودول الجنوب الأخرى حيث كان «إحساس شعوب العالم الثالث بأن مافعلته الأوبك والعرب يعد في الواقع انتصاراً لها. إن هذه الشعوب تحس إحساساً عميقاً أن ثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية ومعادنها ومنتجاتها الزراعية قد نهبت طويلا ومازالت تنهب. وهذه الشعوب تحس أن التقدم والرخاء اللذين حققتهما الدول الغربية يرتكزان على نهب ثرواتها. لذلك كان رفع أسعار النفط مسألة طبيعية في نظر هذه الشعوب لإزالة الظلم الاقتصادي الطويل الذي حاق بالدول المنتجة للبترول، وكان إقدام الأوبك والعرب على رفع الأسعار نموذجاً يحتذى به وأملاً يراود هذه الشعوب في رفع أسعار منتجاتها وزيادة دخولها حتى تستطيع أن تحقق آمالها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجى»(٦١).

لقد تحولت الأوبك إلى أداة سياسية واقتصادية ضخمة بيد الجنوب، لكن وكما كان متوقعاً فإن الشمال لم يستسلم لضغوطات وتحديات الأوبك. وأعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن الأوبك والأزمة النفطية «ستقهر الغرب حتما إذا لم يتخذ الغرب التدابير اللازمة على الفور» (٦٢). لذلك نشطت دول الشمال لمواجهة الأوبك وقامت بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة. كان الهدف من تأسيس هذه الوكالة هو العمل على تحطيم قوة الأوبك وتحطيم ما تمثله الأوبك كنموذج لدول الجنوب الأخرى، كما كان من بين أهداف الوكالة الدولية للطاقة إعادة سيطرة الشمال على النفط وإعادة ترتيب السوق النفطية إلى ما كانت عليه قبل تفجر الأزمة النفطية سنة ١٩٧٣. وبعد عشر سنوات من العمل والتخطيط ومن الالتزام الصارم ببرامج واقتراحات الوكالة الدولية للطاقة استطاعت دول الشمال بالفعل تجاوز أزمة الطاقة وإعادة سيطرتها على النفط وقلب موازين القوى لصالحها، كما استطاعت هذه الدول تقليص وتحجيم الأوبك وزعزعة وحدتها وتفريغ حلم الجنوب في إحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي

الراهن. ويكمن نجاح الشمال في إعادة سيطرته على السوق النفطية مرة أخرى إلى عدة عوامل أهمها: أولاً: تطبيق برنامج صارم بهدف تقليل اعتماد دول الشمال على النفط بشكل عام كمصدر للطاقة. فقد انخفض بالفعل اعتماد الشمال على النفط كمصدر للطاقة من ٤٦٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣١٪ سنة ١٩٨٣، وذلك من خلال تطوير بدائل من النفط من ناحية وترشيد استهلاك النفط من ناحية أخرى. ثانياً، العمل على بناء مخزون ضخم من النفط لاستخدامه في الظروف غير العادية واستغلاله عند الضرورة للضغط على الأسعار. واستطاعت الولايات المتحدة تخزين ٦٠٠ مليون برميل من النفط، كما استطاعت دول الشمال الأخرى بناء مخزون نفطي احتياطي يكفي ١٢٠ يوماً دون الحاجة إلى استيراد نفط إضافي من دول الأوبك. ثالثاً، تقليل الاعتماد على نفط الأوبك بشكل خاص، وذلك من خلال تكثيف عمليات التنقيب عن النفط خارج مناطق الأوبك مما أدى إلى هبوط حاد في نصيب الأوبك من الإنتاج النفطي العالمي بحيث أصبح لا يتجاوز ٢٥٪ سنة ١٩٨٤ بعد أن كان ٥٣٪ سنة ١٩٧٤. رابعاً، تنشيط دور النفط البريطاني ونفط بحر الشمال واستخدامها كسلاح لخفض الأسعار. فقد ضاعفت بريطانيا إنتاج نفط بحر الشمال فجأة وبمعدل سنوي يبلغ ٦١٪ بحيث بلغ الإنتاج النفطي البريطاني في سنة ١٩٨٥ حوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً، وتحولت بريطانيا إلى ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، بل إنها أصبحت تنتج أكثر من المملكة العربية السعودية. ونتج عن ذلك إغراق الأسواق بالنفط الخام، وزاد العرض على الطلب وحدث انهيار كلي في أسعار النفط، ولم تتمكن الأوبك حتى الآن من مواجهة هذا الانهيار السريع في سعر برميل النفط. فبعد أن كان سعر برميل النفط ٣٤ دولاراً سنة ١٩٨٢ هبط إلى أقل من عشرة دولارات سنة ١٩٨٦، ثم عاود الأرتفاع إلى ١٦ دولاراً سنة ١٩٨٧، وظل يتأرجح بين ١٤ و١٨ دولاراً سنة ١٩٨٨. ومع انخفاض سعر برميل النفط انخفض أيضا الانتاج اليومي للاوبك إلى ١٥ مليون برميل بعد أن كان ٣١ مليوناً سنة ١٩٨١. وأصبحت دول الأوبك التي تمتلك ٧٥٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي لا تنتج سوى ٣٣٪ من

الإنتاج العالمى في حين أن الدول النفطية الأخرى التي لا تمتلك سوى ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي تنتج ٦٦٪ من الإنتاج النفطي العالمي. وأثر كل ذلك في عائدات الأوبك التي تراجعت إلى حوالي ١٣٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٧. وفقد نفط الأوبك أهميته النسبية كما فقدت الأوبك بريقها ورونقها، وانكمش موقعها السياسي والدبلوماسي في العالم، كما انحسر تأثيرها الدولي الذي كان بارزا في السبعينات.

ولم تكتف دول الشمال بهذه الإجراءات والخطط بل إنها قامت أيضا بشن حملة إعلامية ودعائية شرسة، وشجعت موجة عداء بغيضة ضد الأوبك، الدول العربية منها خاصة. كما تسببت دول الشمال في إشعال حروب واضطرابات بين دول الأوبك (الحرب بين العراق وايران)، وعملت على «الإطاحة بالأوبك من الداخل»(٦٣). كما نجحت دول الشمال في ربط العديد من دول الأوبك بديون ضخمة تجاوزت ١٥٠ ألف مليون دولار والتي استخدمت للضغط على هذه الدول وابتزازها والأيعاز إليها للتمرد على سياسات وقرارات الأوبك. وكأن كل ذلك لم يكن كافياً لإضعاف الأوبك حيث ارتكبت دول الأوبك أخطاء قاتلة من صنعها، وانغمست في الخلافات الهامشية والجانبية بين أعضائها. كما لم تتقيد دول الأوبك باستراتيجية انتاجية وتسعيرية موحدة، وفشلت لجان الأوبك المتخصصة في قراءة أوضاع ومستجدات السوق النفطية قراءة دقيقة وواقعية.

إن جميع هذه السياسات والعوامل والمتغيرات ساعدت دول الشمال على امتصاص الصدمة النفطية التى تفجرت سنة ١٩٧٣، وتمكنت من تجاوز أزمة الطاقة وإحداث صدمة نفطية معاكسة تفجرت ١٩٨٢ وتضررت منها أكثر ما تضررت دول الجنوب المنتجة والمصدرة للنفط. واستطاع الشمال، بقيادة الوكالة الدولية للطاقة، أن يعلن انتصاره على الأوبك في قمة طوكيو التي ضمت رؤرساء وزعماء سبع دول صناعية هي الولايات المتحدة واليابان، وايطاليا، وكندا وألمانيا الغربية، وبريطانيا وفرنسا. بيد أنه في الوقت الذي أعلن فيه الشمال انتصاره

كانت الاوبك تستعد للاحتفال بمرور ٢٥ سنة على قيامها، لكن هذا الاحتفال تم بخجل ومن دون افراح.

إن انتهاء الصراع الحاد على النفط لغير صالح الأوبك لم يكن يعني نهاية الأوبك وخروجها كلياً من السوق النفطية. فبالرغم من الهزيمة الموجعة ظلت الأوبك صامدة واكتشفت دول الجنوب المصدرة للنفط أنه لا بديل لها من الأوبك خصوصاً وأن كل التوقعات تؤكد على تزايد احتياجات الشمال من النفط مستقبلاً وتزايد اعتماده على نفط الأوبك تحديداً. إن النفط، كما يقول الدكتور وليد خدوري، سيبقى «هو محور سياسة الطاقة العالمية في المستقبل»(٦٤). لذلك فإن على دول الأوبك أن تضع منذ الآن سياسات نفطية واقعية وتستفيد من التجربة السابقة وتستعد لمواجهة مصيرية جديدة مع الشمال الذي ما زال يهيمن هيمنة اقتصادية مباشرة على الجنوب.

الهيمنة الثقافية:

ويبقى أخيراً القول إنه إذا كان الاستعمار ظاهرة تاريخية معقدة فإن الاستعمار الجديد هو من دون منازع أكثر تعقيداً، خصوصاً وأنه لا يقتصر على أشكال الهيمنة التقليدية ولا يقتصر على الهيمنة الاقتصادية، وإنما يتضمن أيضا أشكالاً متنوعة من الهيمنة الثقافية والإعلامية والأيديولوجية والفكرية. إن الاستعمار الفكري والثقافي هو بلا شك «أسوأ أشكال الاستعمار» (٦٥). وتكمن خطورة هذا الاستعمار في أنه يقوم بدور ارتكازى في عقلنة الهيمنة الاقتصادية وهو شرط أساسي من شروط ديمومة استغلال الشمال لثروات واقتصاديات الجنوب. ويوظف الشمال إمكاناته التقنية الضخمة ووسائل الإعلام وقنوات الاتصال المختلفة لكي يخضع ثقافات الجنوب لتوجهاته وقناعاته الأيديولوجية الخاصة. كما يقوم الشمال بتصدير تجربته الحياتية والحضارية والتنموية وتعميمها عالمياً ويصورها بأنها هي التجربة الحياتية الناجحة والمثالية والتي تستحق دون غيرها أن تكون نموذجاً جديراً بالاقتباس والمحاكاة.

ولا شك أن الشمال يوظف الإعلام والثقافة وحتى العلم لخدمة أهداف هيمنته على العالم المعاصر. وقد استطاع من خلال هذا التوظيف أن يخضع الجنوب ثقافياً وفكرياً وأن يعده نفسياً وعاطفياً لتقبل نموذج الشمال الحياتي والحضاري والايديولوجي. إن قيم ومفاهيم وتصورات الشمال هي القيم والمفاهيم الحياتية الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي. ومن الطبيعي أن يتشرب الجنوب وخصوصاً فئاته الحاكمة والمرفهة، بهذه القيم والتصورات التي أصبحت تمارس فكراً وسلوكاً. لذلك فإن الهيمنة الثقافية لا تفرض فرضاً من قبل الدول الاستعمارية وإنما يتم قبولها تدريجياً وطوعاً من الفئات الحاكمة التي تقوم بعد ذلك بترويجها بين شعوب الجنوب.

ولا يكتفي الشمال بهذا القبول الطوعي لقناعاته وتصوراته الثقافية والأيديولوجية، وإنما يقوم دورياً بتعزيزه وترسيخه مستعيناًعلى ذلك بالشركات متعددة الجنسيات وبمؤسسات الإعلانات الدولية ووكالات الأنباء العالمية وبجيش هائل من الفنيين والخبراء وعلماء النفس ومن الذين يتقنون فن تزييف الوعي وترويض العقول(٦٦). كل ذلك من أجل نشر الثقافة الرأسمالية والتجارية الاستهلاكية وتعميم النموذج الرأسمالي وخصوصاً النموذج الأمريكي الخارق والمرفه والذي أصبح يسكن، كما يقول الدكتور فؤاد زكريا، «داخل عقولنا ونفوسنا»(٦٧). إن هذه القوى وعلى رأسها المؤسسات الإعلامية الاحتكارية تقوم مشتركة بتشويه الثقافات الوطنية والشعبية المحلية في الجنوب، وتتعمد تشويه صورة الجنوب لذاته وتحريف في قيمه لماضيه وحاضره ومستقبله، وتعمل على إحداث تخريب ثقافي هائل. لذلك لم يعد دور الشركات متعددة الجنسيات مقتصراً على النهب والاستغلال الاقتصادي، بل إنه يتعدى ذلك إلى التخريب الثقافي وخلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي. كما لايتوقف نشاط هذه الشركات الرأسمالية على الاحتكار المالي والتجاري، وإنما يمتد إلى الاحتكار الإعلامي والفني والتقني والثقافي. فهناك عدد صغير من هذه الشركات (لا يزيد على خمس عشرة شركة) تتحكم في كافة المواد والوسائل والمؤسسات والتقنيات الإعلامية

والإعلانية في العالم. بل إن أربع وكالات أنباء رأسمالية (هي رويتر، وأسوشيتد برس. ويونايتدبرس، وفرانس برس) تحتكر فيما بينها ٨٠٪ من إجمالي تدفق المعلومات الدولية، وتكرس هذه الوكالات ٨٠٪ من أنبائها لدول الشمال. وتتصدر وكالات ومؤسسات الأنباء التابعة للولايات المتحدة موجة الهيمنة الثقافية والإعلامية في العالم، حيث إنها تسيطر على ٧٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفازية، و٩٠٪ من إجمالي الأخبار المصدرة، و٨٢٪ من إنتاج المعدات الإعلامية والالكترونية، و٩٠٪ من المعلومات المخزّنة في الحاسبات الالكترونية(٦٨).

إن الهيمنة الإعلامية التي يمارسها الشمال هي تجسيد طبيعي للنظام الإعلامي العالمي الراهن والذي يقوم على التفاوت الهائل في التبادل الإعلامي لصالح الشمال. يقول الدكتور مصطفي المصمودي: إن النظام الإعلامي العالمي الراهن هو جزء لا يتجزأ من الإرث الاستعماري السياسي والاقتصادي . ومن خصائصه البارزة «أن البلاد المتقدمة تسيطر على دورة المعلومات في العالم من البداية إلى النهاية»(٦٩). وتوضح الدكتورة عواطف عبد الرحمن عمق الهيمنة الإعلامية وذلك من خلال عرض عدة محددات مهمة تميز انحياز النظام الإعلامي العالمي الراهن لصالح الشمال. ومن أهم هذه المحددات: ١ـإن شركة من الشركات متعددة الجنسيات أو وكالة من وكالات الأنباء الاحتكارية هي التي تنتج في العادة المادة الإعلامية في عالمنا المعاصر. ٢ـإن المادة الإعلامية التي تنتجها هذه الشركات تتضمن في الغالب ثقافة استهلاكية وتجارية ورأسمالية، وتحمل التفضيلات الأيديولوجية العامة أو الاتجاهات الحياتية والسلوكية السائدة في الدول الرأسمالية. ٣ـأما الجمهور المتلقي لهذه المادة الإعلامية فهو الفئات الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا والمتوسطة في دول الجنوب رغم أن معظم الفئات الاجتماعية الأخرى تتأثر أيضاً بمضمون هذه المادة الإعلامية والإعلانية. ٤ـإن تأثير المادة الإعلامية، التي تنقل عبر الاذاعة أو التلفاز أو الصحف أو من خلال الكتب والأشرطة والأسطوانات، يكون في العادة بالغ القوة على الجمهور

المتلقي، ويهدف إلى إحداث تحولات في الاتجاهات الاجتماعية والثقافية وخصوصا فيما يتعلق بايصال صورة ايجابية وجذابة لنمط الحياة في الشمال (٧٠).

ويرتبط هذا الاستعمار الإعلامي ارتباطاً وثيقاً بالهيمنة الثقافية والأيديولوجية والتي هي بحق أهم أسلحة الشمال وأكثرها فاعلية في ديمومة هيمنته التاريخية على الجنوب. لذلك فإن مواجهة الهيمنة الثقافية هي بلا شك أكثر صعوبة. إن هذه المواجهة تتطلب إعادة النظر في مجمل التصورات والمعتقدات والبديهيات السائدة الآن في الجنوب. كما أن إنهاء الهيمنة الثقافية والأيديولوجية يتطلب إرادة سياسية حديدية وقدرات حضارية ربما لا تتوفر للجنوب حاليا. إن خطورة الهيمنة الثقافية تكمن في كونها مرتبطة في الأساس برغبات وتوجهات وسياسات الفئات الحاكمة في الجنوب. فالقضاء على هيمنة الشمال الثقافية والفكرية لن يتم إلا بالقضاء على هيمنة وتسلط الفئات والشرائح الحاكمة حالياً في الجنوب. إن هذه الشرائح الحاكمة هي التي تحتضن الأيديولوجية الاستعمارية، وتتبنى المشروع الحضاري الرأسمالي، وتروج للقيم والمفاهيم والتصورات العصرية والحديثة، والتي تعمل جميعها على تعميق حالة الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي، وتعقلن تغلغل الشركات الاحتكارية في اقتصاديات الجنوب. وتسترشد هذه الفئات الحاكمة في سياساتها التنموية بجملة مترابطة من المقولات والفرضيات والقناعات المرتبطة في الأساس بنظريات التنمية التقليدية السائدة في الشمال(٧١).

تقول هذه النظريات إن مجتمعات الجنوب هي في جوهرها مجتمعات تقليدية، وإنها تتجه جميعا في تطورها نحو نموذج المجتمعات الرأسمالية والليبرالية العصرية القائمة في الشمال. وتقول أيضا إن مجتمعات الجنوب هي الآن في مرحلة تاريخية محددة على الخط البياني التصاعدي لتطور المجتمعات. فهي تعايش حالياً مرحلة طبيعية من النمو تشبه تلك المرحلة التاريخية التي مرت بها الدول الرأسمالية في أوروبا. لذلك فإن المشكلات والأزمات التي تواجهها مجتمعات الجنوب اليوم قريبة جداً من تلك الصعوبات التنموية التي مرت بها الدول الصناعية الأوروبية

في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعليه فإن مجتمعات الجنوب بحاجة ماسة لاستيعاب ودراسة تاريخ دول الشمال الصناعية المتقدمة والحديثة، وهي أيضاً بحاجة إلى مساعداتها الفنية والتنظيمية والفكرية والمادية لكي تتمكن بذلك من اختصار معاناتها وأزماتها التنموية الراهنة. بيد أنه إذا أرادت دول الجنوب اختصار معاناتها فإن عليها أيضا تقليد الإنجازات الاقتصادية والصناعية والحضارية لدول الشمال، وتشجيع تغلغل رأس المال الأجنبي فياقتصادياتها، واقتباس النظم والأفكار والمفاهيم السائدة في الشمال. إن على دول ومجتمعات وشعوب الجنوب الانفتاح على القيم والمفاهيم والتصورات والسلوكيات الحديثة والعصرية، ذلك أن موجة التحديث والعصرنة هي موجة عارمة تنتشر تدريجياً في جميع مجتمعات العالم من دون استثناء، ولا يمكن صد أو مقاومة موجة التجديد والتحديث. فجميع المجتمعات ستتأثر وستتحول في يوم ما إلى مجتمعات حديثة وعصرية كما هو قائم الآن في الشمال. إن دول الشمال الرأسمالية والصناعية والحديثة هي السبّاقة إلى التحديث والعصرية، فهي لذلك تستحق أن تكون النموذج والمثال الذي ينبغي الاقتداء والاحتذاء به. وعلى دول الجنوب التقليدية أن تتعلم من خبرات وتجارب هذه الدول لأنها تجسد لها المستقبل وما ستكون عليه هي مستقبلا، أي أن مستقبل الجنوب حتماً قريباً مما هو سائد وقائم الآن في الشمال.

هكذا تدعي نظريات الشمال، وهكذا يفهم الشمال ماضي وحاضر ومستقبل الجنوب. وهكذا أيضا تؤمن الفئات الحاكمة في الجنوب وتسيّر مجتمعاتها وفق هذه المقولات والتصورات وتصل بها إلى مستقبل حدد سلفاً من قبل الشمال. وهكذا حكم على الجنوب أن يفهم ويتصور تاريخه وواقعه ومستقبله. وهكذا يستطيع الشمال أن يتغلغل إلى فكر ووجدان وعواطف الجنوب، وأن يستعمره أيديولوجياً ويبهره حضارياً ويأسره من الداخل كما وضعه في الأسر من الخارج. ذلك أن نظريات الشمال ومقولاته في التاريخ والتنمية والتطور والتي تقدم على أنها مقولات علمية وحقائق موضوعية لا تتعدى في الحقيقة كونها ادعاءات

أيديولوجية وتزييف هائل للتاريخ. لكن مادامت هـذه المقولات النـظرية هي السائدة عالمياً وهي المتغلغلة في الجنوب فإن هيمنة الشمال ستظل أيضاً قائمة. ولن يتم تحرير الجنوب ثقافياً إلا بالثورة على هذا الفهم والتصور الاستعماري وانتزاعه من العقول والتصدي له بالنقد. إن الجنوب بحاجة إلى طرح تصوره الخاص عن ماضية وحاضره ومستقبله، وهو بحاجة إلى فهم جديد لتاريخه وواقعه يكون أكثر دقة وموضوعية وعلمية، ويتطابق مع الوقائع والحقائق الاجتماعيـة السائدة فيالجنوب، ويكون في الأساس نابعاً من تجاربه الحياتية الخاصة.

لقد بدأ هذا التصور البديل في التشكل في الآونة الأخيرة. واستطاع عدد من الكتاب والمنظّرين والمفكرين الوطنيين في الجنوب بلورة سلسلة من الأطروحات والمقولات والفرضيات المغايرة تماماً لمقولات ونظريات الشمـال. ويرتبط هـذا التصور الجديد بنظريات التبعية التي هي حصيلة فكرية طبيعية للخبرات الطويلة التي تراكمت لدى حركات التحرر ولدى الحكومات الوطنية في الجنـوب والتي ناضلت طويلاً ضد الاستعمار. إن أكثر ما يميز نظريات التبعية هو رفضها المطلق للمقولات النظرية السائدة في الشمال والجنوب معاً. فكتّاب التبعية يـرفضون مقولة إن تخلف الجنوب هو حالة تاريخية طبيعية، كما يرفضون مقولة إن مجتمعات الجنوب هي مجتمعات تقليدية وإن السبيل للتخلص من التخلف يكمن في الأخذ بالقيم والمفاهيم الحديثة والعصرية وطلب المساعدات من دول الشمال الصناعية والمتقدمة. ويؤكد هؤلاء الكتّاب عـلى أن انتشار المفـاهيم والنظم الـرأسماليـة الحـديثة عـلى الصعيد العـالمي لا يؤدي، كما يعتقـد البعض، إلى تحقيق النمو والتطور بل إنه يؤدي إلى عكس ذلك، أي أنه يخلق التخلف ويعمق التبعية. إن تقبل المفاهيم والثقافات الرأسمالية الحديثة والعصرية يعني أيضا تقبـل الهيمنة والسيطرة الاقتصادية والسياسية للرأسمالية والاحتكارية الدولية. ويوضح كتّاب التبعية أن المرحلة الراهنة التى تعيشها مجتمعات الجنوب تختلف جذرياً عن المرحلة الإقطاعية التي مرت بها أوروبا في القرون الوسطى. إن الدول الأوروبية لم تعان في أي وقت من الأوقات من أزمة التخلف ولم تجرب الهيمنة الخارجية ولم تتعرض

لتجربة تاريخية قاسية كالتجربة الاستعمارية، ولم تتعرض لنهب واستنزاف ثرواتها الطبيعية، كما أنها لم تخض تجربة السيطرة الإمبريالية وتغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات ولم يتم تشويهها بنيوياً نتيجة احتوائها في النظام الرأسمالي العالمي كما هو حاصل بالنسبة للجنوب. لقد تم احتواء الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي ونتج من هذا الاحتواء تشوهات اقتصادية وبنيوية عميقة لم تعرفها دول أوروبا في أي وقت من الأوقات. لذلك فإن الأزمات والصعوبات والتحديات التي تواجه الجنوب مختلفة تماماً عن تلك التي عايشتها الدول الرأسمالية الأوروبية. فالمرحلة التاريخية الراهنة للجنوب لها قوانينها وآلياتها الخاصة المختلفة عن تلك القوانين والقوى والآليات التي تحكمت في تطور ونمو الشمال. أي أن الجنوب لا يكرر اليوم التاريخ الأوروبي ولا يمكن، بالتالي، أن يكون مستقبله شبيهاً بحاضر أو مستقبل الشمال. وعليه فإنه لا يمكن للجنوب أن يستفيد من التجارب التاريخية للشمال ولن يفيده أيضاً استعارة انجازاته أو الاستعانة بمفاهيمه أو حتى تقبل مساعداته الفنية والمالية، ذلك أن مصالح كل من الشمال والجنوب متناقضة تناقضا تناحرياً. لذلك فإن الوسيلة الوحيدة للتخلص من التخلف لا تكمن في تقليد الشمال، ولا تكمن في فتح مجالات الاستثمار لشركاته الاحتكارية. وإنما الوسيلة الوحيدة لتجاوز تخلف الجنوب تكمن في فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وبناء تنمية مستقلة تعتمد على القدرات البشرية والفنية المحلية للجنوب(٧٢).

إن هذا التصور البديل ما زال في طور الجنين، ولا شك أنه يتطلب المزيد من الجهد النظري والفكري الجماعي. بيد أن هذا الجهد الفكري وهذا الفهم الجديد هما الخطوة الصحيحة نحو تحرر الجنوب من هيمنة الشمال، تلك الهيمنة التي دامت طويلاً وآن لها أن تنتهي نهائياً. ولا بد لهيمنة الشمال على الجنوب أن تزول لأنها ضد منطق التاريخ ولأن الشعوب الكادحة والمضطهدة هي دائماً المنتصرة في النهاية. كما أنه لابد من أن ينتهي انقسام العالم المعاصر إلى شمال غني ومهيمن وجنوب فقير وتابع. بيد أن ذلك لن يتم إلا بتغيير العالم. لكن تغيير العالم

يحتاج، كما يقول الدكتور أنور عبد الملك، إلى «صياغة مشروع حضاري جديد»(٧٣). أما كيف تتم صياغة هذا المشروع الحضاري الجديد، وكيف يتم بناء عالم أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً وأكثر سلاماً وأكثر إنسانيةً من عالمنا المعاصر فإن هذا يتطلب أول ما يتطلب فهم حقيقة وجوهر هذا العالم المعاصر، بيد أنه حتماً لا ينتهي عند ذلك.



الهَوامِش

المقدمة :ـ

١ ـ أنـور عبدالملك، تغيـير العالم، سلسلة عـالم المعرفـة، رقم ٩٥، الكويت ١٩٨٥، ص ١٣.
٢ ـ معـن زيـادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٥، الكويت ١٩٨٧، ص ٧٧.

الفصل الأول:

١ ـ لويس ل. شنايدر، العالم في القرن العشرين، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٢ ـ مصطفى المصمودي النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفـة، رقم ٩٤، الكويت ١٩٨٥، ص ٣٣٣.
٣ ـ يسري الجوهري وناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٨٨.
٤ ـ جـوزيف كاميللري، أزمـة الحضارة، منشـورات وزارة الثقافـة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٩٨٣، ص ٧.
٥ ـ المصدر السابق، ص ٦.
٦ ـ المصدر السابق، ص ٢٠.
٧ ـ يقول يسري الجوهري وناريمان درويش: «إن المشـاكل السيـاسية العـالمية المعاصرة هي مشاكل جامعة شاملة لاتقتصر على السيطرة الأرضية أو بسط النفوذ السياسي على اليابسة أو الهيمنة الاقتصادية على مقدرات أو مقررات الشعـوب أو التحليق في الفضاء الخـارجي والوصـول بالأقمـار مختلفـة الأغراض والأحجام إلى ماوراء الكواكب الأرضية. إن المشاكل السياسية العالمية تتضمن مشكلة أساسية هي المعايشة السوية للتجمعـات البشريـة جمعاء على اختلاف أنماطها السياسية وأشكالها الاقتصادية وألوانها الجنسية. إن مشكلة التعايش تكمن في الإجابة على تحقيق أسلوب المعايشة ومكان

وزمان هذا التواجد، أي كيف يتم التعايش؟ وماهي الظروف الزمنية المواتية لمثل هذا التعايش؟ ثم أخيرا أين يتم الـوفاق والملائمة وعلى أي ارض تكون؟». ص ١٨٨.

٨ ـ هيوغ اتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

٩ ـ ورد هذا الاستشهاد في كتاب زهير الكرمي، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨. ص ٢٨٧.

١٠ـ برتراند رسل، هل للإنسان مستقبل، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٣.

١١ـ Ruth L. Sivard, World Military and Social Expenditures 1986, World Priorities, Washington D.C. 1986.

١٢ـ فؤاد زكريا، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٣، الكويت، ١٩٧٨، ص ١٩٧.

١٣ـ زهير الكرمي، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، ص ٢٨٨.

١٤ـ فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ص ١٩٨.

١٥ـ مجلة آفاق علمية «أوليس... يسترق النظر إلى الشمس»، العدد ٨، ديسمبر، ١٩٨٦، ص ٣٨.

١٦ـ مجلة آفاق علمية «الأجيال الأولى من مركبات الفضاء المسيرة شخصيا»، العدد ٩، يناير، ١٩٨٧، ص ٤٢ـ ٤٥.

١٧ـ Henry D. Aiken, The Age of Ideology, Mentor Books, New York, 1956.

١٨ـ عبدالحسين شعبان، الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره في العالم العربي، دار الحوار، سوريا، ١٩٨٥، ص ١١.

١٩ـ Frederick M . Watkins, The Age of Ideology . Prentice Hall, New Jersey, 1964, p. 2

٢٠- في. كورتونوف، صراع الأفكار في العالم الحديث، دار دمشق- سوريا، ١٩٨١.

٢١- David B. Ralston et. al., Revolution : A Reader, Mac millan, New York, 1971. p. 1.

٢٢- أنور عبدالملك، تغيير العالم.

٢٣- Karl Deutsch, Politics and Government, Honghton Mifflin Co., New York, 1970

٢٤- المصدر السابق، ص ٣.

٢٥- Richard H. Cox, The State in International Relations, Chundler Publishing Co. California, 1965, p. 19.

٢٦- عبدالخالق عبدالله، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦، ص ٧٠.

٢٧- يقول د. فؤاد زكريا في كتابه، العرب والنموذج الأمريكي، إن «النموذج الأمريكي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأمريكي في الحياة الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن يقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأمريكية الاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادا متزايدة من العرب، بل إن أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لاهدف لهم سوى تجميل صورة أمريكا وعرضها بأزهى الألوان، ولن أكون مبالغا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة. ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأمريكي يمكن أن تحل جميع مشكلات بلد كمصر وتدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام مادام هذا النموذج قد جعل من أمريكا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم في مائتي سنة فقط». دار ابن رشد- بيروت، ١٩٨١، ص ٥.

٢٨- Samir Amin, Imperialism and Unequal Development,

Monthly Review Press, New York, 1979, p.112.

٢٩ـ سمير أمين، التطور اللامتكافىء، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٩٤.

٣٠ـ دانيال كولار، العلاقات الدولية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥١.

٣١ـ عبدالخالق عبدالله، «التخلف: مسبباته، طبيعته وطرق إزالته». مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١٢، السنة ٣، ص ٢٧.

٣٢ـ رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٧.

٣٣ـ تختلف الدول المكونة للعالم المعاصر فيما بينها من حيث مجموع وعدد سكانها ومواردها وقوتها العسكرية ومن حيث عقيدتها. كما تختلف الدول عن بعضها بعض من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمثلا توجد في العالم المعاصر نظم سياسية ديمقراطية وسلطوية وشمولية وبرلمانية واوليغاركية وعسكرية. كذلك تباين هذه النظم من حيث كونها نظماً ملكية أو جمهورية دستورية أو ديكتاتورية. بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا نظم سياسية كونفدرالية وفدرالية ووحدوية. من أجل المزيد من التفاصيل راجع كتاب يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩.

٣٤ـ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥، ص ٦٦٩.

٣٥ـ رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٣٢.

٣٦ـ دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٦١، ويتساءل دانيال كولار «هل تعكس ظاهرة المنظمات الدولية تضامنا دوليا متناميا بين الأطراف أم أنها على العكس من ذلك تشير إلى تفتت متزايد في المجتمع الدولي المعاصر»؟ ص ٥٦.

٣٧- جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، ص ١١٤.
٣٨- سمير كرم، الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ٥.
٣٩- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٧، الكويت، ١٩٨٦.
٤٠- Richard Barnet and Ronald Muller, Global Reach, Simon and Schuster, New York, 1974, p. 14.
٤١- تم تجميع البيانات والإحصائيات في هذه الفقرة من المراجع التالية: سمير كرم، الشركات المتعددة الجنسيات، ص ٣٩- ٤٦. ومجلة Forbes, Special Issue, April,1986 ومجلة Fortune, The Largest U.S. Industrial Corporations, April 1986
٤٢- حسن الابراهيم وآخرون، جولة في السياسات الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص ٢٠.
٤٣- Bruce M. Russett, Trends in World Politics. Macmillan, London, 1965, p. 21.
٤٤- حسن الإبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، ص ٣١.
٤٥- المصدر السابق، ص ٢٨.
٤٦- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٨١.
٤٧- Kenneth Walts, Theory of International Politics, Addison—Wesley Co., Massachusetts, 1979, P. 170.
٤٨- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٦.
٤٩- Hedley Bull, The Anarchical Society, Columbia University Press, New York. 1977, p. 12.
٥٠- المصدر السابق، ص ٦٥.
٥١- John G. Stoessinger, The Might of Nations: World Politics in

Our Times, Random House, New York, 1975, p. 6.

٥٢- Ruth L . Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

٥٣- Patrick M . Morgan, Theories and Approaches to International Politics, Transaction Books, London , 1982, p. 3.

٥٤- James E. Doughery and Robert L. Pfaltgraff, Contending Theories of International Relations, Harper and Row, Cambridge, 1981, p. 9.

٥٥- المصدر السابق، ص ١٢ .

٥٦- يقول باتريك مورغان: «إن التنظير حول موضوع ما يتطلب افتراض أن هذا الموضوع يتضمن قدراً من التنظيم والانتظام والاستمرارية. ورغم أن زعماء العالم يتصرفون بناء على افتراض وجود بعض من الانتظام والاستقرار في العلاقات الدولية لكنهم ايضا على اقتناع بأن العالم من حولهم هو عالم غير مستقر وعشوائي . . . »

Patrick Morgan, Theories and Approaches to International Politics , p. 25.

٥٧- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ص ١٣- ٢٤ .

٥٨- Hans G. Morganthau, Politics Among Nations. Alfred A. Knopf, New York, 1967.

٥٩- Hedly Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics .

٦٠- Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Independence. Litte Brown, Boston, 1977.

٦١- Gohn Galtung. A Structural Theory of Imperialism , Journal of Peace Research, Vol 13, No.2, 1971.

٦٢ـ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ص ٢٣٠.
٦٣ـ يقول كارل دويتش: «إن الصراعات الواقعية بين الدول هي خليط من الصراعات الوهمية والتناحرية والعقائدية والتي تندرج في أهميتها حسب الزمان والمكان. لذلك فإن مهمة الحكومات والزعماء في العالم تتلخص في إدارة هذه الصراعات والحيلولة دون تحولها إلى صراعات دامية». Karl, Deutsch, The Analysis of International Relations. Prentice Hall, New Jersey, 1968, p. 132.

الفصل الثاني:

١ - ورد هذا الاستشهاد في كتاب دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٨١ـ ٨٢.
٢ - Fred Halliday, The Making of the Second Cold War. Verso Edition, London, 1986, p. 30.
٣ـ Gohn Stoessinger, The Might of Nations : World Politics in Our Time, p. 37.
٤ - إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٦٩.
٥ - يقول إسماعيل صبري مقلد: «على الرغم من أن حلف الناتو قد انبثق من الواقع منذ انفجرت الحرب الباردة مع السوفيت في أواخر السبعينات، إلا أنه أمكنه أن يصمد الآن لفترة تربو على الخمسة والثلاثين عاما، وهو عمر قياسي للأحلاف العسكرية في السلم، ولم تنكمش عضويته، بل على العكس فقد زادت عضوا جديدا عندما انضمت إليه إسبانيا بصفة كاملة في عام ١٩٨١». المصدر السابق، ص ٢٦٩.
٦ - تجدر الإشارة إلى أن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل هي لعام ١٩٨٣ إلا إذا ذكر خلاف ذلك. وينبغي أيضا الإشارة إلى أن هذه البيانات

والإحصائيات قد تتفاوت من مصدر إلى آخر، لذلك فإن معظم الأرقام الواردة في هذا الفصل وخصوصا تلك المتعلقة بالقوة العسكرية لكل من الشرق والغرب هي ارقام تقريبية تم جمعها من مصادر رسمية وأكاديمية وصحفية مختلفة مثل مطبوعات المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية والتي تنشرها Strategic Survey, The Military Balance، وكذلك سلسلة الدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، وكذلك تقارير صحف كالواشنطن بوست. ولكن المصدر الذي اعتمدت عليه بشكل أساسي هو سلسلة كتب : Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1983, 1986.

٧ ـ Time Magazine 'Alliance Malaise', March 14, 1988,p. 6.

٨ ـ Ruth L. Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

٩ ـ Fred Halliday, The Second Cold War, p. 63.

١٠ـ حسن الإبراهيم، جولة في السياسة الدولية، ص ٢٧.

١١ـ Ruth L. Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

١٢ـ International Monetary Fund, World Economic Outlook, 1985, Washington D.C. 1985.

١٣ـ Time Magazine, 'Alliance Malaise', March 14, 1988, P 6.

١٤ـ محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٦٢.

١٥ـ Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures 1986 .

١٦ـ مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، والتحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم ١٢، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٠ .

١٧ـ المصدر السابق، ص ٤٢ .

١٨ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ٥٨ .

١٩ـ Gene Bylinsky, The High Tech Race, Fortune , Oct.3 1986. p. 18.

٢٠ ـ يقول د. السيد أمين شلبي: «وبعد الحرب العالمية الأولى كانت أمريكا هي الأغنى بين الأمم العظمى، بينما كانت روسيا هي الأفقر، وبينما انتشر الازدهار المادي في المجتمع الأول بشكل لم يسبق له مثيل كانت إمبراطورية المجتمع الثاني يسودها الفقر والمجاعة وظروف تشبه ظروف عصور الظلام». راجع مقالة د. السيد أمين شلبي «الوفاق الأمريكي ـ السوفيتي: مراحله ومكوناته»، السياسة الدولية، العدد ٦٥، السنة ١٩٨١، ص ٥٦١ .

٢١ـ بول كيندي، صعود وسقوط الدول العظمى، جريدة الخليج، السبت ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ١٢ .

٢٢ـ مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، وثائق، رقم ١٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٥.

٢٣ ـ بول كيندي، صعود وسقوط الدول العظمى، ص ١٢ .

٢٤ ـ John Stoessinger, Nations in Darkness. Random House, New York, 1975.

٢٥ ـ المصدر السابق، ص ١٢٦ .

٢٦ ـ R.T. Robertson, The Making of the Modern World. Zed Books, New Jersey, 1986, p. 117.

٢٧ ـ أنور عبدالملك، تغيير العالم.

٢٨ ـ راشد البرادي، العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٥٨ .

٢٩ ـ يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد: إن مبدأ هالشتين ينص على «قطع

ألمانيا الاتحادية علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية، كما يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة شيوعية باستثناء الاتحاد السوفيتي. وقد جاء أول تعريف محدد لهذا المبدأ في الخطاب الذي ألقاه المستشار الألماني كونراد أديناور في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥ في أعقاب قيام ألمانيا الاتحادية بإنشاء علاقات دبلوماسية لها مع الاتحاد السوفيتي وهي المبادرة التي كان هدفها الأساسي استعادة أسرى الحرب الألمانيين».
الاستراتيجية والسياسية الدولية، ص ٥٣٤.

٣٠ - دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٨١.

٣١ - Colin Brown and Peter Mooney, Cold War to Detente, 1945 - 85. Heinemann Educational Books, London, 1986. p. 9.

٣٢ - المصدر السابق، ص ٣١.

٣٣ - لقد قال ترومان في هذا الخطاب: «إن على جميع الأمم في العالم أن تختار في هذه اللحظة من التاريخ أسلوبها الخاص في الحياة. إن الخيار المطروح أمام هذه الأمم هو خيار محدد وواضح بين أسلوبين لاثالث لهما. إن الأسلوب هو الأسلوب القائم على حكم الأغلبية وعلى الانتخابات الحرة والتمثيل البرلماني وضمان الحريات الفردية بما في ذلك حرية التعبير والعبادة وعدم التعرض لأي اضطهاد سياسي. أما الأسلوب الآخر في الحياة فإنه قائم على حكم الأقلية المفروض بالقوة على الأغلبية. هذا الأسلوب يقوم على الاضطهاد والإرهاب والتحكم في الإعلام وقمع الحريات الفردية. أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة للدفاع عن الشعوب الحرة التي تقاوم الاضطهاد من قبل الأقليات المسلحة. أنا أؤمن بأن على الولايات المتحدة مساعدة الشعوب الحرة لكي تستطيع أن تحدد مستقبلها ومصيرها من دون تدخلات خارجية». المصدر السابق، ص ١٦.

٣٤ - George Kennan ' The Sources of Soviet Conduct '. Foreign Affairs, Spring, 1987.

٣٥ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ٢١٣.
٣٦ ـ المصدر السابق، ص ٦٥٧.
٣٧ ـ Colin Brown and Peter Mooney, Cold War to Detente. p. 45.
٣٨ ـ لقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية بخسائر هائلة. فقد بلغت الخسائر المادية حوالي ٨٠٠ ألف مليون دولار، وغير المادية والتي تشمل تكاليف الحرب وخسائر الدخل القومي حوالي ألفي مليون دولار. أما الخسائر في الأرواح فقد قدرت بحوالي عشرين مليون نسمة. راجع راشد البرادي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ص ١٢٢.
٣٩ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ٦٦٤.
٤٠ ـ John Stoessinger, Nations in Darkness. p. 178.
٤١ ـ يُعرّف د. إسماعيل صبري مقلد الحرب الباردة بأنها «حالة من العداء والتوتر الشديد في العلاقات بين الدول الغربية وكتلة دول شرق أوروبا الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي. والحرب الباردة كانت تعني من وجهة نظر أخرى وجود تناقضات جذرية في المصالح، وتباينا في مضمون المعتقدات الايديولوجية التي يعتنقها كل من الكتلتين، ولكن هذه التناقضات لاتصل ـ بالغ ما بلغ تأزمهاـ إلى حد انفجارها على شكل حرب عالمية ساخنة، وإنما تظل الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة الصراع الدولي دون مستوى هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح. ومن هنا فقد تميزت المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عاملي يمتلىءبكل أسباب الصراع العقائدي والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والحرب النفسية والدعائية والضغوط الاقتصادية وتصاعد أخطار سباق التسلح لم يسبق له مثيل، وتفجر العديد من الحروب المحلية او المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية وفيتنام والشرق الأوسط. . وهي

الحروب التي وقفت ـبفعل ادراك الكتلتين لمخاطر الحرب النووية العالمية ـ دون تصاعدهـا إلى مستوى الحـروب العامـة». الاستراتيجيـة والسياسـة الدولية، ص ٥٥ .

٤٢ ـ دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ١١٦ .

٤٣ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ٥٤٩ .

٤٤ ـ جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، ص ٢٥٣ .

٤٥ ـ Fred Halliday, The Making of the Second Cold War. p. 10

٤٦ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ٥٤٤ .

٤٧ ـ المصدر السابق، ص ٥٨٤ .

٤٨ ـ المصدر السابق، ٥٨٦ .

٤٩ ـ Fred Halliday, The Making of The Second Cold War .

الفصل الثالث :

١ ـ جوزيف كاميللري ، أزمة الحضارة، ٢١٠ .

٢ ـ Hugh Miall. Nuclear Weapons.Who is in Charge, Macmillan Press, London, 1957, p.24.

٣ ـ John Stoessinger, The Might of Nations. pp. 163.–5

٤ ـ لقد تم تجميع الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة من دراسة
Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures. 1983 and 86.

٥ ـ المصدر السابق .

٦ ـ Frank Barnaby, "Bombed Out of Their Mind" the Guardian, 2 Dec. 1982.

٧ ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية الأمريكية الجـديدة، رقم ١١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ ، ص١٤٢ .

٨ ـ الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة تم تجميعها من مصادر عديدة أهمها، جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، وموريس غورينيه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، و Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

٩ ـ Hugh Miall, Nuclear Weapons. p.6.

١٠ ـ Christopher Chat and Ian Hogg, The Nuclear File, Ebury Press, London, 1983, p. 20.

١١ ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، رقم ١١، ص١٢١.

١٢ ـ Christopher Chat and Ian Hogg, The Nuclear File, p.60.

١٣ ـ Fred Holroyd, Thinking About Nuclear Weapons, Croom Helm, London, 1985, p. 21.

١٤ ـ المصدر السابق، ص ٢١.

١٥ ـ المصدر السابق، ص ٢١

١٦ ـ يقول جوزيف كاميللري: «إن جدوى ظاهرة الفعل ورد الفعل التي تزود سباق التسلح النووي بالوقود هي التي تشكل الأساس في السخرية الشديدة من القوة النووية التي تبقى، رغم قدراتها التدميرية المرعبة، قوة غير قابلة للاستخدام أساسا نظرا لأن استخدامها سيبطل فكرة الردع ذاتها». أزمة الحضارة، ص٢١٦.

١٧ ـ دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ٩٩.

١٨ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص١٨٢.

١٩ ـ دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص٩٩.

٢٠ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص١٨٢.

٢١ ـ المصدر السابق، ص ١٣٠.

٢٢ ـ جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، ص٢١٨.

٢٣ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ١٣٠.

٢٤ ـ Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1983, p. 14.

٢٥ ـ Fred Halliday, The Second Cold War, pp. 48-52.

٢٦ ـ Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures. 1986.

٢٧ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٢٨ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٢٩ ـ International Institute for Strategic Studies, The Military Balance1987- 1988. 11ss. London. 1987.

٣٠ ـ المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

٣١ ـ المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

٣٢ ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١١ ، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ص ١٢٥ ـ ١٣٣ .

٣٢ ـ المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٣٤ ـ Christopher Chant and lan Hogg. The Nuclear War File, p. 94.

٣٥ ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١١، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ص ١٥٠ .

٣٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

٣٧ ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١٣ ، الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ ، ص٦ .

٣٨ ـ مارسو فلدن ، حرب النجوم الأسلحة والتقنيات، دار المروج، بيروت، ١٩٨٦، ص١٥ .

٣٩ ـ المصدر السابق ، ص ٦٣ و٨٣ و١٠٣ .

٤٠ ـ مجموعة من الكتاب «حرب النجوم التي يريدها ريغان» مجلة الثقافة العالمية، العدد ٢٨، السنة ٣، سبتمبر ١٩٨٤.

٤١ ـ مارسو فلدن، حرب النجوم الأسلحة والتقنيات، ص٢٤.

٤٢ ـ مجموعة من الكتّاب، «حرب النجوم التي يريدها ريغان»، ص١١.

٤٣ ـ المصدر السابق، ص ١١.

٤٤ ـ للمزيد من المعلومات حول مبادرة حرب النجوم ـ راجع الكتب التالية:

E.P Thompson, Star Wars, Penguin Books, New york, 1985. Robert M. Bowman, Star Wars, Tarcher Press. New york. 1986. The Union of Concerned Scientist, Empty Promise, Beacon Press, Boston, 1986. John Holdern, Strategic Defences and the Future of Arms Race, Macmillan Press, London, 1987.

٤٥ ـ John Stoessinger, The Might of Nations. p. 373.

٤٦ ـ يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد: إن التوجه نحو ايجاد اتفاقية للحد من الأسلحة النووية ينطلق من:

أ ـ تزايد الخوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية والاعتقاد العام بأن سباق التسلح يأتي في طليعة المؤثرات التي تضغط في تجاه زيادة حدة التوازن والتأزم في العلاقات الدولية. ويخلق ذلك كله رغبة دولية عامة في السلام نظرا لما يمكن أن يحققه من فرص أفضل من الأمن والاستقرار والتنمية لكل الدول.

ب ـ الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح بموجب اتفاقيات دولية عامة، بكل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فوضى في انتاج واستخدام وسائل العنف المسلح في العلاقات الدولية». العلاقات السياسية والدولية، ص٥٩٧.

٤٧ ـ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص٣٣٣.

٤٨ ـ المصدر السابق ، ص ٣٢٠ ـ ٣٥٠ .

٤٩ ـ المصدر السابق ، ص ٦٥٤ .

٥٠ ـ Newsweek, At last an Arms Deal. September 28, 1987.

٥١ ـ إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، ٣٢٠ ـ ٣٨٣ .

٥٢ ـ جوزيف كاميللري ، أزمة الحضارة ، ص٢٢٢ .

٥٣ ـ إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ص٦٠٢ .

٥٤ ـ John Stoessinger, The Might of Nations. p. 378.

٥٥ ـ Hugh Miall, Nuclear Weapons. p. 73-87.

٥٦ ـ إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، ص٣٨٢ .

الفصل الرابع :

١ ـ يعترض يوري بوبوف ، أحد أبرز الخبراء السوفيت حول قضايا التنمية والتخلف ، على استخدام مصطلح الشمال والجنوب بحجة أن الشمال الغني يجمع بلدانا ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية متناقضة مما يعني إدراج الاتحاد السوفيتي ضمن الشمال الغني . ويتضمن مثل هذا الادراج ، كما يقول يوري بوبوف «خلق انطباع كأن البلدان الاشتراكية المتطورة تتحمل المسؤولية التاريخية أيضا عن التخلف الاقتصادي للبلدان الفقيرة ، وأنها تشترك أيضا في نهبها الإمبريالي . . ولكن ليست هناك أي وقائع لإثبات هذه المزاعم» . راجع يوري بوبوف ، دراسات في الاقتصاد السياسي والإمبريالية والبلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٤ ، ص ١٧ ـ ١٨ .

٢ ـ Nigel Harris, The End of the 3rd World, Penguin Books, New York, 1986, p. 26.

٣ ـ موريس غورييه ، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٤ ـ جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٠٤ ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص٧ .

٥ ـ فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٦٤، الكويت، ١٩٨٣، ص٥.

٦ ـ جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٧.

٧ ـ Willy Brandt, North - South, Mit Press, Boston,1980, pp. 26. - 30.

٨ ـ جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء، ص ٨٣. كما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للتنمية «لقد بدأ المجتمع الدولي يواجه، منذ بداية عقد الثمانينات، خطرا متزايدا لم يعهده في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح الآن أن الاقتصاد العالمي يعمل بشكل سيىء، وأصبح يهدد المصالح الآنية والبعيدة لكافة الشعوب والدول في العالم».

Willy Brandt, North - South, p. 267.

٩ ـ تم اقتباس هذه الإحصائيات والأرقام الواردة في هذه الفقرة من عدة مصادر أهمها: The IMF, World Economic Outlook, 1985. Washington D.C.1985,World Bank,World Development Report 1984, Oxford University Press, London, 1948. Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures , 1986.

١٠ ـ جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، ص ١٠.

١١ ـ أحمد ثابت، قياس معدلات المعاناة الإنسانية، جريدة البيان (دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة)، ٤ أبريل ١٩٨٧.

١٢ ـ ويضيف الدكتور عبد المنعم: «إن حل هذه المشكلة المؤلمة لا يتطلب أكثر من ١٢ إلى ١٥ مليار دولار سنويا خلال عشر سنوات، علماً بأن هذا المبلغ لا يعادل سوى ٤٪ من مجموع النفقات السنوية الخاصة بالتسلح، و٤٪ من مجموع النفقات التي تدفع في البلاد المتطورة لشراء المشروبات الروحية، و٥٠٪ مما يدفع لشراء المجوهرات، و٥٠ مما يدفع لشراء التبغ والسجائر».

الحوار بين الشمال والجنوب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١، ص ١٨.

١٣ ـ جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ص ١٦٢.

١٤ ـ فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع، ص٥.

١٥ ـ المصدر السابق، ص ١٨.

١٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٧٥.

١٧ ـ كينا جينسكايا، نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٣، ص ٢٥.

١٨ ـ Joni Seager and Ann Olson, Women in the World: An International Atlas, Touchston Book, New York, 1986, p 114.

١٩ ـ Willy Brandt, North - South, p 62.

٢٠ ـ يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩.

٢١ ـ جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، ص ١٠٤.

٢٢ ـ يقول مايكل هارنجتون: «إن الانقطاع المهم الذي حدث في تاريخ البشرية في أواخر القرن الثامن عشر، والذي يرجع أصله إلى تلك التحولات البنيوية المتواصلة التي اجتاحت أوروبا، هو الذي يحدد طفل من يموت مباشرة عند الولادة في الوقت الراهن. كما أنه هو الذي يحدد من الذي يعمّر أربعين عاما، ومن الذي يعمّر سبعين عاما. فالباحث في وضع العالم ينبغي أن يدرس التاريخ ليفهم لماذا يوجد في عالمنا المعاصر وفي وقتنا الراهن فقراء في الجنوب وأغنياء في الشمال». Michael Harrington, The Vast Majority, Touchstone Book, New York, 1977, p 104.

٢٣ ـ Colin Leys, Underdevelopment in Kenya, University of California Press, Berkeley, 1975, p 8.

٢٤ ـ Roger D. Hansen, 'North - South Policy : What is the Prob-

lem', Foreign Affairs, 58 : 5, Summer 1980, pp. 1104 - 1128.

٢٥ - Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986, p. 33.

٢٦ - المصدر السابق، ص ٣٣.

٢٧ - جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ص ٢٢.

٢٨ - المصدر السابق ، ٢٣.

٢٩ - Philip Verleger, 'World Economy 87', South January, p. 40.

٣٠ - Stephen D. Krasner, Structural Conflict, University of California Press, Berkeley, 1985, p4.

٣١ - جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء، ص ٢٣٣.

٣٢ - دانيال كولار، العلاقات الدولية، ص ١٥٢.

٣٣ - جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة ، ص ١٠٦.

٣٤ - Melvyn Westlake, 'Debt: The Bankers Dig In South,' April 1987, p. 19.

٣٥ - جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، ص ٧.

٣٦ - Willy Brandt, North - South, p. 162

٣٧ - يقول جوزيف كاميللري : «إنه في كل سنتين أو ثلاث تنتج الاقتصاديات المتطورة ثروة إضافية تعادل أو تفوق الثروة الإجمالية للاقتصاديات المتخلفة، وهذه الثروة الإضافية تدر منافعها على تلك الاقتصاديات التي تستهلك بالفعل اثنى عشر ضعف ما يستهلكه ثلثا العالم الآخران». أزمة الحضارة، ص١٠٢.

٣٨ - موريس غورينيه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، ص ٥٠.

٣٩ - Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

٤٠ - Willy Brandt, North - South, p 82.

٤١ - Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1986.

٤٢ - كينا جبنسكايا، نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، ص ٢٤ .

٤٣ - موريس غورينيه ، العالم الثالث ثلاثة أرباع البشرية، ص١٤٨ .

٤٤ - المصدر السابق ، ص ١٢ .

٤٥ - جان سان جور، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، ص ٤٦ .

٤٦ - يقول الدكتور أديب الجادر في موضوع بعنوان، حوار الشمال والجنوب بين المتحمسين والرافضين: «إن المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية تحت قيادة الولايات المتحدة كانت قد أنشئت لغرض تفادي عودة كوارث الثلاثينات، وتعزيز التجارة والمدفوعات الحرة بإزالة القيود، والسماح لقوى السوق أن تحدث تقسيما دوليا أمثل للعمل ولرفاهية كل الدول. ولكن هذه المؤسسات لم تعط اهتماما كافيا لعملية التنمية الاقتصادية وضرورة استخدام التجارة كمحرك للنمو في بلدان الجنوب». جريدة الخليج (الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة)، ١ فبراير ١٩٨٧، ص٣.

٤٧ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٩ .

٤٨ - لقد ساهمت نظريات التبعية في توحيد مواقف دول الجنوب وأصبحت فرضياتها هي الإطار النظري الرسمي للجنوب في حواراته مع الشمال، فهي التي كشفت عن الأبعاد الحقيقية لعدم المساواة السائد في النظام الاقتصادي العالمي وبلورة مطلب الجنوب في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. راجع عبدالخالق عبدالله «التبعية: المصطلح، والفرضيات والنظريات» مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١٣، السنة الرابعة، ربيع ١٩٨٧.

٤٩ - رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٨،

الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٣٩.

٥٠ ـ اديب الجادر، «حوار الشمال والجنوب بين المتحمسين والرافضين»، ص ٣.

٥١ ـ عبدالهادي يموت، «المقدمات التاريخية لحوار الشمال والجنوب»، في كتاب معهد الإنماء العربي، حوار الشمال والجنوب: وجهة نظر عربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٤.

٥٢ ـ عبدالقادر سيد أحمد، حوار الشمال والجنوب: أسسه ونتائجه، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٦١.

٥٣ ـ محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٦، الكويت ١٩٧٩، ص ١٥.

٥٤ ـ عبد المنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، ص٩٥.

٥٥ ـ المصدر السابق، ص٩٩.

٥٦ ـ المصدر السابق، ص ١٢٠.

٥٧ ـ عبدالله هديه، حوار الشمال والجنوب في ضوء الأزمة الحضارية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٦.

٥٨ ـ عبد المنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، ص١٤٦.

الفصل الخامس:

١ ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص ٢١.

٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٣.

٣ ـ المصدر السابق، ص ٣٣.

٤ ـ المصدر السابق، ص ٣٥.

٥ ـ يقول يوري بوبوف «لقد أقامت الإمبريالية أضخم نظام عرفه التاريخ لاضطهاد الشعوب. وارتدى هذا النظام طابعا عالميا شاملا واقترن بمختلف أنواع الاضطهاد السياسي والاقتصادي والعنصري والقومي... ولقد

ترافق نشوء وتطور النظام الاستعماري للإمبريالية بالحروب العديدة والتي أودت بحياة عشرات الملايين من الناس، وقضت على قيم مادية ضخمة».

دراسات في الاقتصاد السياسي للامبريالية والبلدان النامية، ص ١٩٣.

٦ ـ المصدر السابق، ص ١٩٢.

٧ ـ هاري ماجدوف، الإمبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٤.

٨ ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص ٥٤.

٩ ـ راجع كل من رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص ٥٤، وهاري ماجدوف، الامبريالية من عصر الاستعمار إلى اليوم، ص ٤٤، وحورية مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٠.

١٠ ـ هاري ماجدوف، الامبريالية من عهد الاستعمار حتى اليوم، ص ٣٣.

١١ ـ المصدر السابق، ص ٢٨.

١٢ ـ المصدر السابق، ص ٤٥.

١٣ ـ يقول هاري ماجدوف «كان في صلب التوسعية الغربية الهوة المتسعة بين تكنولوجيات الدول الأوروبية الرائدة وبقية دول العالم.. إذ إن هذا التفوق يمكن الغرب من فرض إرادته على شعوب مستعمرة أكبر منه كثيرا. كذلك أصبح التقدم في الاتصالات والنقل،خصوصا السكك الحديدية، أداة هامة لتدعيم الحكم الأجنبي في أراضٍ شاسعة. وإلى جانب التفوق التكنولوجي الضخم والخبرة الاستعمارية نفسها أتت أدوات نفسية هامة استخدمها حكم الأقلية الأجنبي: العرقية والغطرسة من جانب المستعمرين والشعور بالنقص الناتج من ذلك لدى المستعمَرين». المصدر السابق، ص ٣٠.

١٤ ـ Michael Harrington, The Vast Majority, Touchstone Book, New York, 1977, p. 104.

١٥ ـ لقد ساعدت عوامل كثيرة في تعجيل انهيار عصر الاستعمار. وتأتي في

مقدمة هذه العوامل الحربان العالميتان والثورة البلشيفية في الاتحاد السوفيتي، ومؤتمرات حركة عدم الانحياز، وجهود الأمم المتحدة خصوصا إعلان الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار الصادر في ديسمبر ١٩٦٠، والذي ساهم في تصاعد حركات التحرر الوطني، وأضفى الشرعية على نضال الشعوب من أجل حصولها على الاستقلال. حورية مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، ص ١٠٣ـ ١٣٤.

١٦ ـ المصدر السابق، ص ١٠٨.

١٧ ـ المصدر السابق، ص ١٩١.

١٨ ـ المصدر السابق، ص ١٣٦.

١٨ ـ هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص ١٤٣.

٢٠ ـ يقول يوري بوبوف: «في ظروف انهيار النظام الاستعماري لم يعد بوسع الدول الإمبريالية استخدام أشكال الاستغلال الساخرة والأكثر فظاظة، كالعمل الإرغامي إزاء السكان المحليين واغتصاب أفضل الأراضي وفرض الضرائب. . . لذلك تعود أهمية متزايدة بالنسبة للاستعمار الجديد والمعاصر إلى الأشكال الموجهة للاستعمار الإمبريالي». دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، ص ١٩٦.

٢١ ـ هاري ماجدوف، الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص ١٤٨.

٢٢ ـ يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، ص ١٩٦.

٢٣ ـ هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٦، الكويت، ١٩٨٦.

٢٤ ـ فالنتين سيسينين وآخرون، النظام الاقتصادي الدولي الجديد: بين أنصاره وخصومه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ٢٧. وأيضا يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، ص ١٩٩.

٢٥ ـ يقول الدكتور محمد السيد سعيد: «إن الدينامية الاقتصادية للشركات عابرة

القارات تستقى من هذه المصادر كلها: أي قدرتها على استغلال التباينات في الظروف الاقتصادية للدول والمجتمعات وما تتيحه من توسع في مجال الأعمال، ومن الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات التي تمكنها من دفع حركة توحيد السوق الراسمالية مستغلة في ذلك حزمة الموارد التي بيدها والتي هي هائلة بحد ذاتها، سواء كانت من رؤوس الأموال أو التكنولوجيا. هذا إلى جانب دورها في حركة التجارة السلعية العالمية. وتنشأ فعالية هذه الشركات ليس من هذه العوامل فقط، بل أيضا من قدرتها على التخطيط وفرض إرادة موحدة على شبكة عالمية من المشروعات والشركات التابعة والتي تعمل في مجتمعات عديدة». راجع محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٧، الكويت ١٩٨٦، ص ٦٤.

٢٦ ـ جوزيف كاميللري، أزمة الحضارة، ص ١٣٧.

٢٧ ـ بول سويزي، «الشركات متعددة الجنسيات والمصارف». في كتاب «مايكل تانزر وآخرون»، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٣.

٢٨ ـ سمير كرم، الشركات متعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ٣٩ـ ٤٦.

٢٩ ـ كارين بروتنس، البلدان المتحررة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ١٨.

٣٠ ـ عبدالمنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، ص ٤٤٩.

٣١ ـ لقد بدأ هذا الموقع القيادي للولايات المتحدة يتعرض للتآكل منذ أواسط عقد السبعينات نتيجة تغييرات موازين القوى بين الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى وخصوصاً ألمانيا الغربية واليابان اللتان تشكلان قوة اقتصادية ضخمة ومتنامية.

٣٢ ـ هاري ماجدوف، عصر الإمبريالية، ص ١٦٢.

٣٣ ـ تحولت ديون الجنوب إلى أزمة مالية عالمية عندما أعلنت المكسيك في

أغسطس ١٩٨٢ أنها عاجزة عن دفع فوائد ديونها التي بلغت ٨٠ ألف مليون دولار. وبعد هذا الإعلان المكسيكي بسنة واحدة أعلنت اثنتان وأربعون دولة أخرى من دول الجنوب عن عدم قدرتها على دفع مستحقات ديونها.

٣٤ - رمزي زكي، «أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة: الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث،» مجلة السياسة الدولية، رقم ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٦٣.

٣٥ - المصدر السابق، ص ٣٤.

٣٦ - إن الإحصائيات والبيانات المتوفرة عن الحجم الحقيقي للديون الخارجية المستحقة على الجنوب تتفاوت من مصدر لآخر، وتعتمد على معايير متعددة. لذلك فإنه تم تقريب هذه الأرقام. ومن ناحية أخرى فإن جميع الأرقام والبيانات والجداول الواردة في هذا الجزء عن الهيمنة المالية تعتمد على مصادر عربية وأجنبية مختلفة أهمها: جورج كرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظور التاريخي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ورمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ورمزي زكي، الديون والتنمية، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

Cheryl Payer, The Debt Trap, Mothly Review Press, New York, 1974. Bernard D. Nossiter, The Global Struggle for More, Harper and Row, New York, 1987, Peter Korner et al., The IMF and the Debt Crisis, 2 ed Banks, London, 1986. The Dabt Crisis Network, From Debt to Development, Institute for Policy Studies, Washigton D.C. 1985.

٣٧ - جورج كرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظور التاريخي، ص ٣٠.

٣٨ - Peter Korner, et al., The IMF and the Debt Crisis, p. 10.

٣٩ - Bernard Nossiter, The Global struggle for More, p. 7.

٤٠ ـ المصدر السابق، ص ٢٤ .
٤١ ـ رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، ص ٦٢ .
٤٢ ـ المصدر السابق، ٧٤ .
٤٣ ـ Stephen Krasner, Structural Conflict, University of California Press Berkely, 1986, pp. 127 - 174.
٤٤ ـ يوجد معيار ثابت ومتفق عليه لقياس حدود الأمان والذي ينبغي على الدول المدينة عدم تجاوزه. ويعتمد المعيار على العلاقة بين نسبة الديون إلى نسبة الصادرات. إن الحد الأقصى لهذه النسبة هو ٢٥٪، بيد أن معظم دول الجنوب تخطت هذا الحاجز كثيراً، بل إن بعضها مثل الأرجنتين بلغت النسبة ١٠٣٪.
٤٥ ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص ٣٢٢.
٤٦ ـ مايكل تانزر، التسابق على الموارد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٠.
٤٧ ـ المصدر السابق، ص ١٧ .
٤٨ ـ عبدالمنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، ص ٣٨٦ .
٤٩ ـ محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية ، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٥٢ ، الكويت، ١٩٨٢ ، ص ٢٣٦ .
٥٠ ـ إن الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة هي بيانات تقريبية نتيجة اختلافها من مصدر إلى آخر. كما أن جميع البيانات قد تم تجميعها من مصادر مختلفة نذكر منها على سبيل المثال: سلسلة الدراسات الاستراتيجية، بعض مسائل النفط والطاقة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ . عبدالمجيد فريد، عرب بلا نفط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦ . محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية ، إصدار منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط، بالإضافة إلى دراسات ومقالات نفطية عديدة وخصوصا أعداد مختلفة من مجلة Middle East Economic Survey.

٥١ ـ جريدة البيان «زيادة كبيرة باحتياطي النفط العالمي». جريدة البيان. دبي، الإمارات العربية المتحدة، الثلاثاء ٢٤ مايو ١٩٨٨، ص ٣.

٥٢ ـ موريس غورينيه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، ص ٧١.

٥٣ ـ يقول د. عفيف ظاهر: إن هذه السيطرة الأخطبوطية قد سمحت للشركات النفطية «بوضع اليد عمليا على مصادر النفط الممتازة والمتوسطة، مستفيدة من ضعف البلدان المالكة لهذه المصادر وفقرها وتخلفها واضطرارها للقبول بمدفوعات الريع المنخفضة، غير المبررة، دون أدنى قدرة على المقاومة أو التأثير المعاكس». راجع عفيف ظاهر، «حكاية الغرب مع الأوبك». مجلة الوحدة، السنة الرابعة، العدد ٤٠، يناير، ١٩٨٨، ص ١٥٣.

٥٤ ـ هذه الشركات هي اكسون، موبيل، تكساكو، شيفرون، اموكو، اتلانتيك وتشفيلد، شل، فيليبس، اوكسيد نتال، صن، ستاندرد أويل.

٥٥ ـ Alex Taylor, The Fortune 500 Special Report, Fortune, April 28, 1986.

٥٦ ـ المصدر السابق، ص ١٣٨.

٥٧ ـ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، ص ٢٣.

٥٨ ـ عفيف ظاهر، حكاية الغرب مع الأوبك، ص ١٥٣.

٥٩ ـ ويضيف الدكتور محمود عبدالفضيل «فقد أوضح هذا القرار ضخامة مايمكن أن تحصل عليه أي مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الأولية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية لسلعة استراتيجية لايتمتع الغرب فيها بالاكتفاء الذاتي. كذلك أدّى هذا القرار إلى ضرب فكرة احتكار الغرب للاحتياطات المالية الدولية ـ ولو على الصعيد النظري ـ. كما لاحت في الأفق إمكانات جديدة لأن تستخدم دول منظمة الأوبك قوتها الجديدة في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الأخرى لجبهة بلدان العالم الثالث مما سوف يساعد على دعم القوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل». راجع محمود عبدالفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،

سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٦، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٥.

٦٠ ـ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، ص ٢٣.

٦١ ـ حسين فهمي، استراتيجية البترول «دون مكان وبلا تاريخ الإصدار» ص ٧٧.

٦٢ ـ جاء هذا الاستشهاد في كتاب محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، ص ٢٣٦.

٦٣ ـ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، ص ٢٤٠.

٦٤ ـ راجع عبدالمجيد فريد، عرب بلا نفط، ص ١٢.

٦٥ ـ عفيف دمشقية، تجربة العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٩.

٦٦ ـ هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول.

٦٧ ـ يقول الدكتور فؤاد زكريا: «إن هناك مدا أمريكيا داخل عقولنا ونفوسنا. فالنموذج الأمريكي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة والأسلوب الأمريكي في الحياة الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن، يقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادا متزايدة من العرب، بل إن أجهزة الإعلام في اكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لاهدف لهم سوى تجميل صورة أمريكا وعرضها بأزهى الألوان، ولن أكون مبالغاً إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في اقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة، ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأمريكي يمكن أن يحل جميع مشكلات بلد كمصر ويدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام مادام هذا النموذج قد جعل من أمريكا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم في مائتي سنة فقط». راجع فؤاد زكريا، العرب والنموذج الامريكي، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٨١، ص ٥.

٦٨ ـ يوري كاشليف، الامبريالية الإعلامية، دار نشر وكالة نوفوستي، موسكو،

١٩٨٤، ص ٢٤.

٦٩ ـ مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٤، الكويت، ١٩٨٥، ص ٤٠.

٧٠ ـ عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٧٨، الكويت، ١٩٨٤، ص ٩٢.

٧١ ـ للمزيد من التوضيح حول هذه النظريات، راجع عبدالخالق عبدالله، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٥-٣٤.

٧٢ ـ المصدر السابق، ص ٤٩- ٦٧.

٧٣ ـ أنور عبدالملك، تغيير العالم، ص ٢٥٤.



المَرَاجِعْ

تتضمن هـذه القـائمـة من المـراجـع الكتب فقط، أمـا المقـالات
والدراسات فيمكن الرجوع إليها في الهوامش

إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
برتراند راسل : هل للإنسان مستقبل، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢.
حورية مجاهد : الاستعمار كظاهرة عالمية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.
حسن الإبراهيم : جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، (بلا تاريخ).
جان سان جور : ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
جاك لوب : العالم الثالث وتحديات البقاء، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٤، الكويت، ١٩٨٦.
جماعة من المؤلفين : قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.
جورج قرم : التبعية الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢. حوار الشمال والجنوب: أسسه ونتائجه، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.
جوزيف كاميللر : أزمة الحضارة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣.
دانيال كولار : العلاقات الدولية ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥.
راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ١٩٨٦.
رياض الصمد : العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.
رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٨،

الكويت، ١٩٨٧ . الديون والتنمية، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥ .
رينيه دوبو : إنسانية الإنسان ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ .
زهير الكرمي : العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٥ ، الكويت، ١٩٧٨ .
سالم يفوت : فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢ .
سعد زهران : العالم الثالث يفكر لنفسه، دار ابن الرشد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١ . سلسلة الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ .
التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ .
الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ .
سمير كرم : الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦ .
س . يو. ميدفيديكوف : الشركات المتعددة الجنسيات، دمشق، دار دمشق، ١٩٨٤ .
عبد المجيد فريد : عرب بلا نفط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦ .
عبدالمنعم الزنابيلي : الحوار بين الشمال والجنوب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١ .
عبدالقادر سيد أحمد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨ .
عبدالله هديه : حوار الشمال والجنوب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦ .

عبدالرحمن يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، ؛ الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٨٦.
عبدالمحسن شعبان : الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية، دار الحوار، دمشق، ١٩٨٠.
عفيف دمشقية : تجربة العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.
عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٧٨، الكويت، ١٩٨٤.
ف. كورتونوف: صراع الأفكار في العالم الحديث، دار دمشق، دمشق ١٩٨١.
فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز: صناعة الجوع، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٦٤، الكويت، ١٩٨٣.
فؤاد زكريا: التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٣، الكويت، ١٩٧٨.
كارني بروتنس: البلدان المتحررة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة (بلا تاريخ).
كافين رايلي: الغرب والعالم، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٧، الكويت، ١٩٨٦.
كنيا جينسكايا: نمو السكان والمشكلات الغذائية في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٣.
لويس شنايدر: العالم في القرن العشرين، دار ومكتبة الحياة، بيروت (بلا تاريخ).
محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٥٢، الكويت، ١٩٨٢.
محمود عبدالفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٦، الكويت، ١٩٧٩.
محمد مرعشلي: في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.
محمود إسماعيل محمد: مشكلات دولية معاصرة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٢.

محمد محمود ربيع : الأيديولوجيات المعاصرة، شركة كاظمة، الكويت، ١٩٧٩ .
محمد السيد سعيد : الشركات عابرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٧، الكويت، ١٩٨٦ .
مايكل تانزر : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١ .
التسابق على الموارد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١ .
معهد الإنماء العربي: حوار الشمال والجنوب: وجهة نظر عربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢ .
موريس غورنييه: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ .
مجموعة من الكتّاب، نظام اقتصادي دولي جديد بين أنصاره وخصومه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (بلا تاريخ) .
مجموعة من الباحثين: الأيديولوجيات في العالم الحاضر، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣ .
مصطفى المصمودي : النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٤، الكويت، ١٩٨٥ .
هاري ماجدوف : الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١ .
هربرت شيللر: المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٠٦، الكويت، ١٩٨٦ .
هيوغ اتكن: دراسة التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢ .
يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ .
يوسف نور عوض: نقد العقل المتخلف، دار القلم، بيروت، ١٩٨٥ .

يوري كاشليف: الإمبريالية الإعلامية، دار نشر وكالة نوفوستي، موسكو، ١٩٨٤.

يوري بوبوف: دراسات في الاقتصاد السياسي: الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤.



المراجع الأجنبيـــة

Samir Amin, Dynamics of Global Crisis, Monthly Review Press, New York, 1982.

Richard Barnet, Global Reach, Touchstone, New York, 1974.

A.Le Roy Bennett, International Organizations, Prentice Hall, New Jersey, 1977.

Berch Berberoglu, The Internationalization of Capital. Praeger, New York, 1987.

Colin Brown and Peter Mooney, Cold War to Detente, 1945 - 85. Heinemann Educational Book, London, 1986.

Z. Brzezinski and S. Huntington, Political Power: USA/ USSR. Penguin Books, New York, 1978.

Hedley Ball, The Anarchical Society. Columbia University Press, New York, 1977.

Willy Brandt, North - South, A Program for Survival. MIT Poess, Boston, 1980.

Christopher Clapham, Third World Politics. University of Wisconsin Press, Wisconsin, 1985.

Noam Chomsky, Towards a New Cold War. Panthean Books, New York, 1982.

Joshua Cohen, Ineguity and Intervention. South End Press, Boston 1986.

Christopher Chant, and Lan Hogg, The Nuclear War File. Ebury, Press, London, 1983.

Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations. Prentice - Hall, New Jersey, 1968.

James Dougherty, Contending Theories of International Relations. Harper and Row, London, 1982.

Ivo D.Duchacek, Nations and Men. Holt and Winston Inc , New York,1966.

Lawrence Freedman, Arms Control. Routledge and Kegan, London, 1986.

Fred Holroy, Thinking about Nuclear Weapons. Croom Helm, London, 1985.

Nigel Harrison, The End of the Third World. Penguin Books, New York, 1986.

K.J. Holstí, International Politics. Prentice - Hall, New Jersey, 1977.

Stanley Hoffman, The State of War. Praeger, New York, 1965.

Michael Harrington, The Vast Majority. Touchstone. New York, 1977.

Fred Halliday, The Making of the Second Cold War. Versa, London, 1986.

International Institute for Strategic Studies The Military Balance 1987 - 88. 1155, London, 1987.

Pierre Jalee, The Third World in World Economy. Monthly ReView Press, New York, 1969.

Peter Korner, The IMF and the Debt Crisis. Zed Books, New Jersey, 1986.

K. Knorr and S. Verba : The International System, Princeton University Press, New Jersey, 1961.

Stephen D. Krasner, Structurral Conflict, University of California Press, Berkeley, 1985.

Robin Laird , The Soviet Union, the West, and the Nuclear Arms Race Wheatsheaf Books, England, 1986.

Hugh Mial, Nuclear Weapons . Macmillan Press, London, 1987.

Patrick Morgan, Theories and Appraoaches to International Politics Transactions Books, London, 1982.

Hans J. Morganthau, Politics Among Nations. Knopf, New York, 1967.

Bernard Nossiter , The Global Struggle for More. Harper and Row Publishers, New York, 1987.

Bruce M. Russett , Trends in World Politics. Macmillan Co., London, 1965.

R.T. Robertson , The Making of Modern World. Zed London, 1986.

George Scott , The Rise and Fall of the League of Nations. Macmillan, New York, 1973.

Michael Smith , Perspectives on World Politics. Croom Helms, England, 1981.

John Stoessinger , The Might of Nations. Random House, New York, 1957.

Nations in Darkness. Random House, New York, 1971.

Ruth Leger Sivard , World Military and Social Expenditures. 1987, World Priorities, Washington D.C., 1986.

Philip Towle , Arms Control and East - West Relations. Croom Helms, London, 1983.

Vasily Vakhrushev , Neocolonialism : Methods and Manoeuvres. Progress, Moscow, 1973.

Immauel Wallerstein , The Modern World System. Academic Press, New York, 1976.

Kenneth Waltz , Theory of International Politics. Addison - Wesley Co. Massachusetts, 1979.



المؤلف في سطور

- د. عبدالخالق عبدالله عبدالرحمن.
- ولد في دبي في عام ١٩٥٣.
- حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جورج تاون - واشنطون (١٩٨٥).
- صدر له كتاب «التبعية والتبعية السياسية» عام ١٩٨٦، وعدد من الدراسات والبحوث منها: التبعية والتبعية الثقافية، مجلة المستقبل العربي يناير ١٩٨٦، وقضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ديسمبر ١٩٨٦.
- عضو في عدد من الجمعيات والاتحادات العلمية.
- يعمل حاليا مدرساً في جامعة الإمارات العربية المتحدة.



العلم في منظوره الجديد

تأليف:

د. روبرت م. أغروس
و د. جورج ن. ستانسيو

ترجمة: د. كمال خلايلي

صدر عن هذه السلسلة

١٧ـالكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي
	مراجعة : زهير الكرمي
١٨ـالكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود
	مراجعة : د/ شوقي السكري د/ علي الراعي
١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : سعد أردش
٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	ترجمة : حسن سعيد الكرمي
	مراجعة : صدقي حطاب
٢١ـمشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف : د/ محمد علي الفرا
٢٢ـالبيئة ومشكلاتها	تأليف : رشيد الحمد د/ محمد سعيد صباريني
٢٣ـالسرق	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٢٤ـالإبداع في الفن والعلم	تأليف : د/ حسن أحمد عيسى
٢٥ـالمسرح في الوطن العربي	تأليف : د/ علي الراعي
٢٦ـمصر وفلسطين	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٢٧ـالعلاج النفسي الحديث	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٢٨ـأفريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة : شوقي جلال
٢٩ـالعرب والتحدي	تأليف : د/ محمد عماره
٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف : د/ عزت قرني
٣١ ـ الموشحات الأندلسية	تأليف : د/ محمد زكريا عناني
٣٢ـتكنولوجيا السلوك الإنساني	ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف
	مراجعة : د/ رجا الدريني
٣٣ـالإنسان والثروات المعدنية	تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله
٣٤ـقضايا أفريقية	تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي
٣٥ـتحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠)	تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري

٣٦ـالحب في التراث العربي	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
٣٧ـالمســـاجد	تأليف : د/ حسين مؤنس
٣٨ـتكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف : د/ سعود يوسف عياش
٣٩ـارتقــاء الإنســـان	ترجمة : د/ موفق شخاشيرو
	مراجعة : زهير الكرمي
٤٠ـالرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف : د/ مكارم الغمري
٤١ـالشعر في السودان	تأليف : د/ عبــده بــدوي
٤٢ـدور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإســلام في الصــين	تأليف : فهمي هويدي
٤٤ـاتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ـحكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ـدعــوة إلـى الموسيقـا	تأليف : د/ يوسف السيــي
٤٧ـفكـرة القانـون	ترجمة : سليم الصويص
	مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ـالتنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ـصراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ـالتكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جـان ألكســان
٥٢ـالنفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ـالبدائيـــة	ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ـالحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ـالعالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال
٥٦ـالإدمـــان	تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ـالبيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ـالوجوديـــة	ترجمة : د/ إمام عبد الفتاح
٥٩ـالعرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ انطونيوس كــرم
٦٠ـالايديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري

٦١ـالايديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦٢ـحكمة الغرب (الجزء الأول)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ـالإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ـصناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
٦٥ـمدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ـالإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ـبنـو الإنســان	ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ـالثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكـو
٦٩ـظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمـر
٧٠ـنظريات التعلم (دراسة مقارنة)	ترجمة : د/ علي حسين حجاج
القسم الأول	مراجعة : د/ عطيه محمود هنا
٧١ـالاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي
٧٢ـحكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٧٣ـالتخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيـد مسعود
٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : د/ أمين عبدالله محمود
٧٥ـالتصويـر والحيـاة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم
٧٦ـالموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين
	مراجعة : د/ إمام عبد الفتاح
٧٧ـالشعر الإغريقي تراثاً إنسانياً وعالمياً	تأليف : د/ أحمـد عتمـان
٧٨ـقضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٧٩ـمفاهيـم قرآنيـة	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله
٨٠ـالزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٨١ـالأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد
٨٢ـتشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال
	مراجعة : صدقي حطاب
٨٣ـالبيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار

٨٤ـالمشكلة السكانية وخرافة المالتوسية
تأليف : د/ رمزي زكي

٨٥ـدول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية
تأليف : د/ بدرية العوضي

٨٦ـالإنسان وعلم النفس
تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم

٨٧ـفي تراثنا العربي الاسلامي
تأليف : د/ توفيق الطويل

٨٨ـالميكروبات والإنسان
ترجمة : د/ عزت شعلان
مراجعة : د/ عبد الرزاق العدواني
د/ سمير رضوان

٨٩ـالإسلام وحقوق الإنسان
تأليف : د/ محمد عماره

٩٠ـالغرب والعالم (القسم الأول)
تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري
د/ هدى حجازي
مراجعة : د/ فؤاد زكريا

٩١ـتربية اليسر وتخلف التنمية
تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال

٩٢ـعقول المستقبل
ترجمة : د/ لطفي فطيم

٩٣ـلغة الكيمياء عند الكائنات الحية
تأليف : د/ أحمد مدحت اسلام

٩٤ـالنظام الإعلامي الجديد
تأليف : د/ مصطفى المصمودي

٩٥ـتغيير العالم
تأليف : د/ أنور عبدالملك

٩٦ـالصهيونية غير اليهودية
تأليف : ريجينا الشريف
ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز

٩٧ـالغرب والعالم (القسم الثاني)
تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د/ عبد الوهاب المسيري
د/ هدى حجازي
مراجعة : د/ فؤاد زكريا

٩٨ ـ قصة الانثروبولوجيا
تأليف : د/ حسين فهيم

٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع
تأليف : د/ محمد عمادالدين اسماعيل

١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف : د/ محمد علي الربيعي
١٠١ ـ الأدب في البرازيل	تأليف : د/ شاكر مصطفى
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د/ رشاد الشامي
١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف : د/ محمد توفيق صادق
١٠٤ ـ العالم الثالث وتحديات البقاء	تأليف : جاك لوب ترجمة : أحمد فؤاد بلبع
١٠٥ ـ المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د/ ابراهيم عبدالله غلوم
١٠٦ ـ «المتلاعبون بالعقول»	تأليف : هربرت. أ. شيللر ترجمة عبدالسلام رضوان
١٠٧ ـ الشركات عابرة القومية	تأليف : د/ محمد السيد سعيد
١٠٨ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) الجزء الثاني	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطية محمود هنا
١٠٩ ـ العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د/ شاكر عبد الحميد
١١٠ ـ مفاهيم نقدية	ترجمة : د/ محمد عصفور
١١١ ـ قلق الموت	تأليف : د/ أحمد محمد عبدالخالق
١١٢ ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د/ جون. ب. ديكنسون ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو
١١٣ ـ الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د/ سعيد اسماعيل علي
١١٤ ـ الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د/ فاطمة عبد القادر المما
١١٥ ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي	تأليف : د/ معن زيادة
١١٦ ـ أدب أمريكا اللاتينية (قضايا ومشكلات) القسم الأول	تنسيق وتقديم : سيزار فرنانديث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى

١١٧ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث	تأليف : د/ اسامة الغزالي حرب
١١٨ ـ التاريخ النقدي للتخلف	تأليف : د/ رمزي زكي
١١٩ ـ قصيدة وصورة	تأليف : د/ عبدالغفار مكاوي
١٢٠ ـ سيكولوجية اللعب	تأليف : د/ سوزانا ميلر ترجمة : د/ حسن عيسىٰ مراجعة : د/ محمد عماد الدين إسماعيل
١٢١ ـ الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم	تأليف: د/ رياض رمضان العلمي
١٢٢ ـ أدب أمريكا اللاتينية القسم الثاني	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة: أحمد حسان عبدالواحد مراجعة د/ شاكر مصطفى
١٢٣ ـ ثقافة الأطفال	تأليف : د/ هادي نعمان الهيتي
١٢٤ ـ مرض القلق	تأليف: د/ دافيد. ف. شيهان ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة
١٢٥ ـ طبيعة الحياة	تأليف : فرانسيس كريك ترجمة : د/ أحمد مستجير مراجعة : د/ عبدالحافظ حلمي
١٢٦ ـ اللغات الاجنبية (تعليمها وتعلمها)	تأليف : د. نايف خرما د. علي حجاج
١٢٧ ـ اقتصاديات الإسكان	تأليف: د. اسماعيل ابراهيم درة
١٢٨ ـ المدينة الإسلامية	تأليف: د/ محمد عبدالستار عثمان
١٢٩ ـ الموسيقا الأندلسية المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
١٣٠ ـ التنبؤ الوراثي	تأليف: د. زولت هارسيناي ريتشارد هتون ترجمة : د. مصطفى ابراهيم فهمي مراجعة : د. مختار الظواهري

١٣١ ـ مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام — تأليف : د. احمد سليم سعيدان

١٣٢ ـ أوروبا والتخلف في أفريقيا — تأليف : د. والتر رودني
ترجمة : د. أحمد القصير
مراجعة : د. ابراهيم عثمان

سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير ١٩٧٨ ويتولى الاشراف عليها لجنة تضم عدداً من الشخصيات العلمية المعروفة على مستوى الوطن العربي كله.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارىء العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة وكذا ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها ـ ترجمةً وتأليفاً:

١ ـ **الدراسات الإنسانية** : الفلسفة، علم النفس والتربية، علم الاجتماع، السياسة والاقتصاد، التاريخ، الدراسات الحضارية، والجغرافيا وأدب الرحلات.

٢ ـ **الدراسات الأدبية واللغوية** : الآداب العالمية، الأدب العربي، علم اللغة.

٣ ـ **الدراسات الفنية** : علم الجمال وفلسفة الفن، المسرح، الموسيقا، الفنون التشكيلية، الفنون الشعبية.

٤ ـ **الدراسات العلمية** : تاريخ العلم وفلسفته، التكنولوجيا والإنسان، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة،

فلك) والرياضة التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم).

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية، المترجمة أو المؤلفة، من شعر وقصة ومسرحية فأمر غير وارد في الوقت الحالي.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع المؤلف أو المترجم تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة المؤلفة أو المترجمة من نسختين مطبوعة على الآلة الكاتبة.

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

- المؤسسات والهيئات داخل الكويت ١٠ دنانير
- المؤسسات والهيئات في الوطن العربي ١٢ ديناراً
- المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي ٨٠ دولاراً امريكياً
- الافراد خارج الوطن العربي ٤٠ دولاراً امريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت ـ 13100

برقيا ثقف ـ تلكس ٤٤٥٥٤ TLX No 44554 NCCAL

فاكسميلي 2419 891



مطابع الرسالة - الكويت

هــذا الكتاب

لقد عمّقت التطورات العلمية والحياتية الكبرى التي شهدها القرن العشرون الوعي بعالمية العالم وبوحدته، وازداد احساس إنسان هذا العصر بأنه جزء من عالم أعم وأشمل، وأنه يرتبط بالآخرين من حوله بروابط تاريخية ومعيشية مشتركة. كما ازداد شعور الإنسان بأن مشكلات الإنسانية الحضارية والبيئية والاقتصادية والسياسية هي مشكلات عالمية، تبحث عن حلول ومخارج مشتركة، لذلك فان البشرية تعيش اليوم عصر عالمية التفكير، وعالمية العلم، والمعرفة، وعالمية الأزمات والانجازات، وعالمية الحقوق والطموحات، وعالمية البقاء والفناء، لقد أصبحت البشرية تواجه اليوم مصيرا واحدا، فإما أن تغرق سويا في بحر صراعاتها المزمنة وإما أن تجد المخرج الموحد للبقاء والإبقاء على الجنس البشري والحضارة الإنسانية.

يهدف هذا الكتاب إلى التعريف بالعالم المعاصر الذي نعيش فيه وننتمي إليه فهو يوفر معلومات أولية عن مكونات وانقسامات العالم، وعن أزماته وصراعاته المزمنة، وعن القوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساره ومستقبله. إن هذا الكتاب هو عبارة عن محاولة للاجابة عن جملة من التساؤلات حول ماهية العالم المعاصر وكيف نشأ ومتى؟ ولماذا انقسم إلى شرق وغرب وشمال وجنوب؟ وما هي حقيقة الصراع بين الدول العظمى؟ وكيف تحول هذا الصراع إلى طور سباق التسلح النووي الذي أصبح مصدر خطر يهدد الوجود والبقاء الإنساني؟ ثم ما هي طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب؟ وما هو عمق الفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة؟ وأخيراً ما هو مصير العالم وإلى أين يتجه؟.

إن غاية هذا الكتاب هي تعزيز الشعور بأننا جميعا جزء من هذا العالم ومن تاريخه، ومن حضارته، وأننا جزء لا يتجزأ من همومه وانجازاته.

سعر النسخة

البلد	السعر	البلد	السعر	البلد	السعر
الكويت	٥٠٠ فلس	ليبيا	دينار واحد	اليمن الجنوبي	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	المغرب	١٥ درهما	السودان	جنيه واحد
العراق	دينار واحد	تونس	دينار وربع	اليمن الشمالي	١٠ ريالات
الأردن	٧٥٠ فلساً	الجزائر	٢٠ دينارا	البحرين	دينار واحد
سوريا	٥٠ ليرة	مصر	جنيه ونصف	قطر	١٠ ريالات
لبنان	٢٥٠ ليرة	عمان	ريال واحد	الامارات العربية	١٠ ريالات

طبع
من هذا الكتاب
خمسون ألف نسخة